حوليات
كلية الآداب
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت

دراسة مسحية تحليلية

د. غانم سلطان أمان
د. فتحي عبدالله فياض
قسم الدراسات الاجتماعية - كلية التربية الأساسية

الحولية التاسعة عشرة
الرسالة ١٣٠
١٤١٨ - ١٤١٩ هـ
١٩٩٨ - ١٩٩٩ م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلساً - سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهماً

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,- د.ك	٦,- د.ك
	مؤسسات	١٥,-	١٨,-
الدول العربية	أفراد	٤,- د.ك	٧,- د.ك
	مؤسسات	١٥,-	٢٠,-
الدول الأجنبية	أفراد	١٥,- دولاراً	٤٠,- دولاراً
	مؤسسات	٦٠,-	٧٠,-

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

ادارة مطبعة الجامعة

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكّمة تتضمن مجموعة
من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات
التي تدخل في مجالات اهتمام
الأقسام العلمية لكليّة الآداب

الحولية التاسعة عشرة
الرسالة الثلاثون بعد المئة
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

هيئة التحرير

د . عبدالله العمر

رئيس التحرير

أ .د . محمد رجب النجّار

أ .د . مصطفى تركي

أ .م.د . فاطمة العبدالرزاق

د . منيرة التمّار

الهيئة الاستشارية

أ.د. حسن حنفي
أ.د. غانم هنا
أ.د. لطفية عاشور
أ.د. عبدالسلام المسدي
أ.د. محمد الجراش
أ.د. مصطفى سويف
أ.د. محمود عودة

قواعد النشر في
حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩ سم (A4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في النسخ جميعها.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط ٣، مصر، دار المعارف، د. ت.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط ٢، دار المعارف بمصر. د. ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط ٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحوالتالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص ١٢٠ .

ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهايةالبحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي : 72454
الكويت

الرسالة الثلاثون بعد المئة

الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت

دراسة مسحية تحليلية

د. غانم سلطان أمان

د. فتحي عبدالله فياض

قسم الدراسات الاجتماعية - كلية التربية الأساسية

حوليات كلية الآداب - الحولية التاسعة عشرة - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

ـ الاسم: د. غانم سلطان ناصر أمان *

ـ التخصص: جغرافيا بشرية.

* عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية من ١٩٩٦ وحتى الآن.

* عضو مجلس إدارة الجمعية الجغرافية الكويتية.

ـ الأبحاث العلمية المنشورة:

-البعد الجغرافي للغزو العراقي للكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٧.

- الإرهاب من منظور جغرافي، مجلة الآداب، جامعة المنصورة ١٩٩٧.

-الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، مقبول للنشر بمجلة الحوليات ١٩٩٨.

ـ الكتب المنشورة: (١١ كتاباً منها):

- الملاحة البحرية وأهميتها للكويت قديماً وحديثاً، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (١٩٨٧).

- جزر العالم - أمثلة وتطبيقات، الكويت (١٩٨٨).

- جغرافية الوطن العربي (١٩٨٨).

- بين الجغرافيا والتاريخ دراسة في التأثير المتبادل، دار القلم، الكويت (١٩٩٠).

- جوانب من شخصية الكويت، الكويت (١٩٩٠).

- جغرافية الكويت ـ دراسة في الظروف الطبيعية والسكان (١٩٩٢).

- جغرافية الكويت الاقتصادية (١٩٩٣).

- الغزو العراقي للكويت ـ قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة.

الاسم: الدكتور فتحي عبدالله عثمان فياض

التخصص: جغرافيا بشرية

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية بالكويت من ١/ ١٠/ ١٩٨٩ حتى تاريخه.

* عضو الجمعية الجغرافية الكويتية.

الإنتاج العلمي:

أ) الإنتاج المنشور:

أولاً الكتب:

١) كتاب «مبادئ الإحصاء الجغرافي»، بنغازي، ١٩٨٣.

٢) كتاب «التحليل الإحصائي للبيانات الجغرافية» دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٢.

٣) كتاب «جغرافية الكويت ـ دراسة في الظروف الطبيعية والسكان» دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٣ بالمشاركة.

٤) كتاب «الجغرافية الاقتصادية للكويت» دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٤، بالمشاركة.

٥) كتاب «الكويت والتنمية» للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بالمشاركة ١٩٩٥.

ثانياً البحوث:

١) التركيب العمري والنوعي للسكان الليبيين ١٩٥٤ ـ ١٩٧٣، مجلة كلية الآداب والتربية جامعة قاريونس، العدد الحادي عشر ١٩٨٢.

٢) الحدود البحرية، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، العدد الثاني عشر ١٩٨٣.

٣) المياه الداخلية العربية الليبية، قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنيا، دراسات جغرافية (نشرة دورية محكمة) رقم (٨) عام ١٩٨٨.

٤) التركيب الوظيفي لمدن الوجه القبلي ١٩٧٦، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط رقم (٧١) جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٨٩.

٥) العلاقة بين الارتباط والانحدار تطبيقياً للمنهج الكمي في الجغرافيا، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنيا، دراسات جغرافية (نشرة دورية محكمة) رقم (١٣) عام ١٩٨٩.

٦) التركيب العمري والنوعي لسكان البحرين ١٩٨١، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط رقم (٧٢)، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٨٩.

فهرست الموضوعات

ـ قائمة الجداول .	١٣
ـ قائمة الأشكال .	١٧
ـ الملخص .	٢١
ـ مقدمة .	٢٣
ـ تمهيد .	٢٧
ـ خسائر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر .	٢٨
ـ خسائر قطاع الصناعات التحويلية .	٤٣
ـ خسائر قطاع النفط والغاز الطبيعي .	٦٥
ـ خسائر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق .	٨٢
ـ خسائر قطاع النقل والتخزين والمواصلات .	٨٧
ـ خسائر قطاع الكهرباء والماء .	٩٩
ـ خسائر قطاع البناء والتشييد .	١٠٨
ـ خسائر قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال .	١١١
ـ خسائر قطاع خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية .	١١٧
ـ الجهود المبذولة لتقدير خسائر العدوان العراقي .	١٤١
ـ الخاتمة .	١٦١
ـ المراجع العامة .	١٦٧

قائمة الجداول

١ ـ تطور مساحة الأراضي المزروعة (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣). ٢٩

٢ ـ تطور المساحة المحصولية وكمية الإنتاج الزراعي وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣). ٣٢

٣ ـ التوزيع النسبي للأضرار التي لحقت بمنطقتي العبدلي والوفرة. ٣٥

٤ ـ تطور كمية الإنتاج الحيواني وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣). ٣٦

٥ ـ تطور كمية إنتاج الأسماك وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣). ٣٩

٦ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للإنتاج الزراعي والحيواني وصيد البحر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). ٤١

٧ ـ تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي في الكويت (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢). ٤٥

٨ ـ توزيع نسبة الأضرار والخسائر حسب النشاط الصناعي. ٤٨

٩ ـ خسائر الأصول الثابتة والمتداولة حسب المناطق الصناعية. ٥٠

١٠ ـ التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الأضرار التي لحقت بموجوداتها. ٥٢

١١ ـ توزيع المنشآت الصناعية وإجمالي قيمة الخسائر حسب النشاط الصناعي (٢/ ٨/ ١٩٩٠ ـ ٢٦/ ٢/ ١٩٩١). ٥٥

١٢ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٤). ٥٧

١٣ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢). ٦٠

١٤ ـ التوزيع النسبي لخسائر وأضرار المخزون تام الصنع في الصناعات التحويلية. ٦٣

١٥ ـ التوزيع الجغرافي لآبار حقول النفط في الكويت حسب حالتها بعد الغزو العراقي. ٦٨

١٦ ـ تطور معدل تكرير النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث (٨٦/ ١٩٨٧ ـ ٩٢/ ١٩٩٣). ٧٢

١٧ ـ تطور الرقم القياسي لإنتاج الغاز الطبيعي في الكويت (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢). ٧٥
١٨ ـ تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (٨٨/ ١٩٨٩ ـ ٩٣/ ١٩٩٤). ٧٩
١٩ ـ تطور قيمة الصادرات والواردات الكويتية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣). ٨٤
٢٠ ـ بيان الأضرار التي لحقت بموانئ الكويت. ٩٢
٢١ ـ التطور النسبي لوسائل الاتصال بالكويت (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). ٩٨
٢٢ ـ تطور الطاقة المولدة والمستهلكة في الكويت (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). ١٠٢
٢٣ ـ تطور إنتاج المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). ١٠٥
٢٤ ـ التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في محافظات الكويت (١٩٨٩). ١٠٨
٢٥ ـ الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي في قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال (٢/ ٨/ ١٩٩٠ ـ ٢٦/ ٢/ ١٩٩١). ١١٢
٢٦ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات الأعمال (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). ١١٦
٢٧ ـ تطور التعليم بالمدارس الحكومية بدولة الكويت (٨٩/ ١٩٩٠ ـ ٩٤/ ١٩٩٥). ١١٩
٢٨ ـ تطور التعليم بالمدارس الأهلية بدولة الكويت (٨٩/ ١٩٩٠ ـ ٩٤/ ١٩٩٥). ١٢٠
٢٩ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم في الكويت (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣). ١٢٦
٣٠ ـ أثر الغزو في عدد الأطباء والهيئة التمريضية في بعض مستشفيات الكويت. ١٢٧
٣١ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصحة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢). ١٣١

٣٢ ـ توزيع حجم الأضرار التي لحقت بالمشروعات السياحية . ١٣٤
٣٣ ـ تقدير الإدارة المركزية للإحصاء لخسائر العدوان العراقي على القطاعات الاقتصادية . ١٤١
٣٤ ـ تقدير لجنة الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن العدوان العراقي على القطاعات الاقتصادية . ١٤٥
٣٥ ـ تقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي . ١٥٠
٣٦ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاعات النشاط الاقتصادي (١٩٨٩ ـ ١٩٩٤) . ١٥٤
٣٧ ـ توقع نمو الإنتاج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات الاقتصادية (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩) . ١٥٩

قائمة الأشكال

١ ـ دولة الكويت . ٢٥

٢ ـ تطور مساحة الأراضي المزروعة ٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣ . ٣٠

٣ ـ تطور المساحة المحصولية وكمية الإنتاج الزراعي وقيمته ٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣ . ٣٣

٤ ـ التوزيع النسبي للأضرار التي لحقت بمنطقتي العبدلي والوفرة . ٣٧

٥ ـ تطور كمية الإنتاج الحيواني وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣) . ٤٠

٦ ـ تطور كمية الإنتاج السمكي وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨ ـ ٩٢/ ١٩٩٣) . ٤٢

٧ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الزراعي والحيواني وصيد البحر (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) . ٤٤

٨ ـ تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي في الكويت (١٩٨٩-١٩٩٢) . ٤٧

٩ ـ توزيع خسائر الأصول الثابتة والمتداولة حسب المناطق الصناعية . ٥١

١٠ ـ التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الأضرار التي لحقت بموجوداتها . ٥٤

١١ ـ توزيع المنشآت الصناعية وإجمالي قيمة الخسائر حسب النشاط الصناعي . ٥٦

١٢ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية (١٩٨٨-١٩٩٤) . ٥٩

١٣ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي (١٩٨٩-١٩٩٢) . ٦١

١٤ ـ التوزيع النسبي لخسائر وأضرار المخزون تام الصنع في الصناعات التحويلية . ٦٤

١٥ ـ حقول النفط في دولة الكويت . ٦٧

١٦ ـ التوزيع الجغرافي لحقول النفط في الكويت حسب حالتها بعد الغزو . ٦٩

١٧ ـ تطور معدل تكرير النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث (٨٦/ ١٩٨٧-٩٢/ ١٩٩٣). ٧٤
١٨ ـ تطور الرقم القياسي لإنتاج الغاز الطبيعي في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٢). ٧٦
١٩ ـ تطور إجمالي الإيرادات والإيرادات النفطية في الكويت (٨٨/ ١٩٨٩-٩٣/ ١٩٩٤). ٨٠
٢٠ ـ تطور قيمة الصادرات والواردات الكويتية (١٩٨٧-١٩٩٣). ٨٦
٢١ ـ الأضرار التي لحقت بموانئ الكويت. ٩١
٢٢ ـ تطور وسائل الاتصالات (١٩٨٨-١٩٩٣). ١٠٠
٢٣ ـ توزيع محطات توليد الكهرباء بالكويت. ١٠١
٢٤ ـ تطور الطاقة المولدة والمستهلكة في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٣). ١٠٣
٢٥ ـ تطور إنتاج المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٣). ١٠٧
٢٦ ـ توزيع الوحدات السكنية في محافظات الكويت (١٩٨٩). ١١٠
٢٧ ـ خسائر قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال خلال الغزو. ١١٤
٢٨ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات الأعمال (١٩٨٨-١٩٩٣). ١١٨
٢٩ ـ تطور الناتج بمدارس دولة الكويت (٨٩/ ١٩٩٠-٩٤/ ١٩٩٥). ١٢٠
٣٠ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم بالكويت (١٩٨٩-١٩٩٣). ١٢٨
٣١ ـ أثر الغزو في عدد الأطباء والهيئة التمريضية في بعض مستشفيات الكويت. ١٣٠
٣٢ ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصحة (١٩٨٩-١٩٩٢). ١٣٢
٣٣ ـ توزيع حجم الأضرار التي لحقت بالمشروعات السياحية. ١٣٧
٣٤ ـ الخسائر تبعاً لتقديرات وزارة التخطيط. ١٤٤

٣٥ـ الخسائر تبعاً لتقديرات لجنة الأمم المتحدة. ١٤٩
٣٦ـ الخسائر تبعاً لتقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات. ١٥٣
٣٧ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاعات النشاط الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٤). ١٥٦

الملخص

تختص هذه الدراسة بالنتائج والآثار الاقتصادية حيث تم تقسيم البحث إلى تسعة قطاعات اقتصادية لبحث تقدير خسائرها من جراء الغزو واحتلال الكويت طوال سبعة أشهر هي عمر المحنة. وهذه القطاعات هي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر، وقطاع النفط، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات المالية والعقار، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع الكهرباء والماء، وقطاع الصناعات التحويلية.

لقد تسبب الغزو العراقي للكويت وما تبعه من تدمير وتخريب وسلب ونهب في تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مما أدى إلى تقليص مقومات الإنتاج وتقويض القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ بنسبة بلغت ٢٦,٤٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩، ثم تدهور عام ١٩٩١ حين بلغ ٣١٨٣,٦ مليون دينار كويتي نتيجة لانعكاس الآثار السلبية لهذا الغزو خلال العام على كافة القطاعات الاقتصادية.

ونتيجة للجهود الجبارة التي قامت بها الدولة لإعادة بناء المرافق العامة وتعميرها بعد التحرير في محاولة لتنشيط الحركة الاقتصادية بهدف الإسراع في تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية لتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويل برامج إعادة البناء والخطط التنموية والالتزامات الدولية. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ زيادة مقدارها ٣١٨٤,٤ مليون دينار كويتي محققاً بذلك ضعف ما كان عليه عام ١٩٩١.

واتضح من الدراسة أن الغزو العراقي للكويت جاء بكل الحسابات والموازين كارثةً اقتصاديةً حقيقيةً إضافةً إلى كونه كارثةً سياسيةً واجتماعيةً وبيئيةً. فقد استباح هذا العدوان مكونات الاقتصاد الكويتي بقصد ألا تقوم لاقتصاد الكويت قائمة بعد ذلك. وقد بلغت نسب الخسائر أقصاها في قطاع النفط والتجارة حين بلغ التراجع أكثر من ٩٢٪ بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ في قطاع النفط و٩٣٪ في قطاع التجارة تلي ذلك قطاعات الصناعات التحويلية ٤٦٪، وجاءت القطاعات الأخرى بنسب أقل.

مقدمة

نكبت الكويت والأمة العربية بكاملها بالغزو العراقي للأراضي الكويتية فجر الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ . وكان لهذا الغزو غير المُسوَّغ نتائجه وتداعياته على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية . ولم تكن هذه النتائج والآثار والتداعيات متوقفة عند حد التأثير في الكويت وحدها بل امتد التأثير ليشمل مساحة جغرافية أبعد على الخريطة العربية والعالمية .

ومنذ ما يزيد على أعوام ثلاثة والباحثان مشغولان في تجميع مادة علمية تتعلق بالآثار الاقتصادية للغزو العراقي لدولة الكويت . ولم تكن المهمة سهلة ميسرة في غياب المراجع والمصادر الجاهزة . فقد كان لزاما على الباحثين الوصول إلى الأرقام والإحصاءات من منابعها الأصلية قبل أن تنشر بشكل رسمي ، ومن هنا كانت الزيارات المتكررة للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي ، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ومصادر الأمم المتحدة ، والمكتبة الوطنية ، والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ، وهيئة الشعيبة الصناعية ، ومعظم الهيئات والمؤسسات والشركات ووزارات الدولة ، إضافة للمصادر والمراجع المتاحة التي تناولت الآثار الاقتصادية للغزو العراقي بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتم تقسيم الدراسة إلى تسعة قطاعات اقتصادية لبحث تقدير خسائرها من جراء الغزو واحتلال دولة الكويت طوال سبعة أشهر هي عمر المحنة ، وهذه القطاعات هي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر ، وقطاع النفط ، وقطاع الصناعات التحويلية ، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، وقطاع الكهرباء والماء ، وقطاع البناء والتشييد ، وقطاع الخدمات المالية والعقار وخدمات الأعمال ، وقطاع الخدمات الاجتماعية ، ثم الجهود المبذولة لتقدير خسائر العدوان العراقي .

وقد زودت الدراسة بنحو ٣٧ جدولاً تناولها الباحثان بالدراسة والتحليل ، بالإضافة إلى ٣٧ شكلاً توضح المدلولات الرقمية والظاهرات محل الدراسة .

ويود الباحثان هنا أن يقدما جزيل الشكر والعرفان لكل من مد يد العون والمساعدة لهما أثناء جمع المادة العلمية ويخصان بالشكر كلاً من :

الأستاذ غازي الربيعان، مدير عام المكتبة الوطنية .

الأستاذ حسن الكندري، من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

الأستاذ جمال المكيمي، من الهيئة العامة لتقدير التعويضات .

والعاملين بمكتبة هيئة الأمم المتحدة بدولة الكويت .

ويقدم الباحثان شكرهما الخاص للسيدة نورة يوسف عبدالرحمن المصري التي أعانت الباحثين في رسم الأشكال على نحو مبتكر، يترجم جداول البحث وإحصاءاته إلى صورة مرئية .

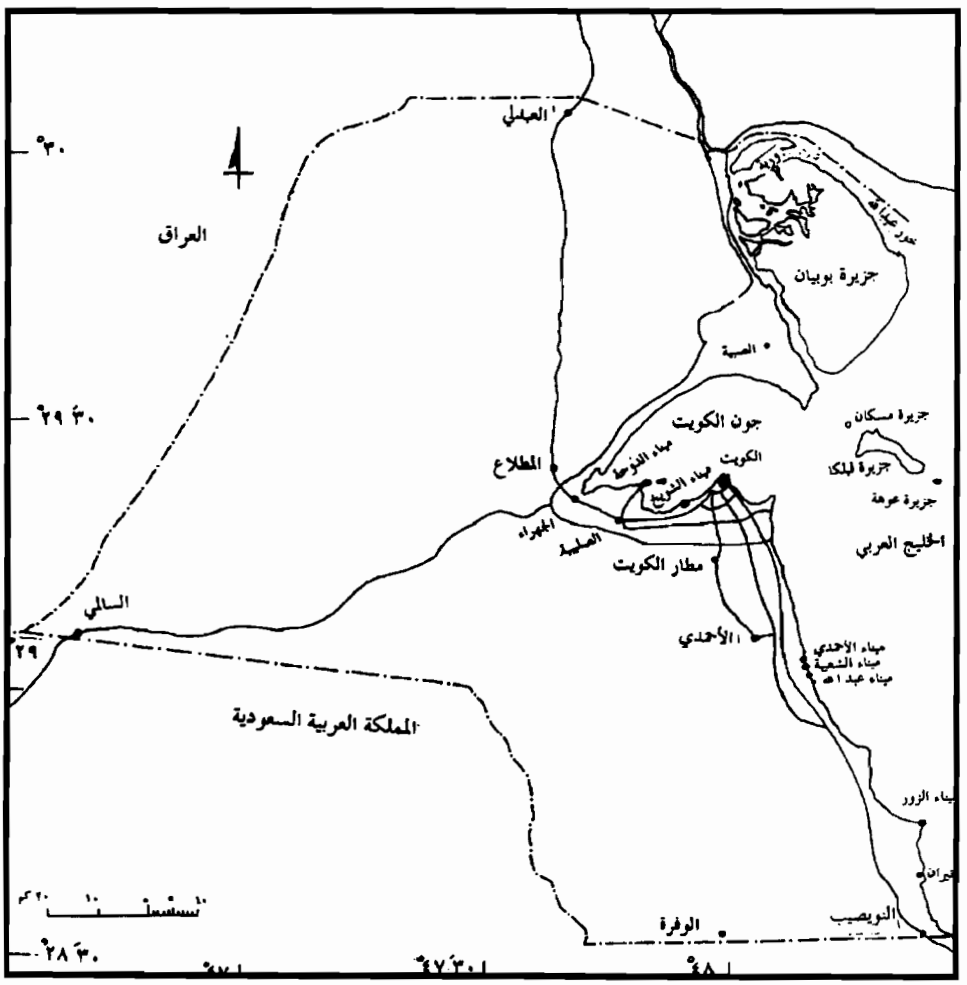

شكل (١) دولة الكويت

تمهيد

نتيجة للجهود الجبارة التي قامت بها الدولة لإعادة بناء المرافق العامة وتعميرها بعد التحرير، في محاولة لتنشيط الحركة الاقتصادية، بهدف الإسراع في تحقيق زيادة في الإيرادات النفطية لتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويل برامج إعادة البناء والخطط التنموية والالتزامات الدولية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ زيادة مقدارها ٤ , ٣١٨٤ مليون دينار كويتي، محققا بذلك ضعف ما كان عليه خلال عام.

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن القطاعات الاقتصادية بدولة الكويت والتي تشكل محور دراسة هذا البحث قد تعرضت للتخريب والتدمير على نحو شبه كامل، مما ترتب عليه صعوبة تأهيل هذه القطاعات لإعادة الإنتاج في زمن قصير. كما أن عملية التأهيل هذه ستتطلب الكثير من الأموال التي ستثقل كاهل الميزانية الكويتية خاصة في غياب توقف عائدات النفط بُعيد التحرير مباشرة، مما أثر في عائدات الاستثمارات الخارجية، بل وربما في أصولها نتيجة السحب لتغطية نفقات إعادة التأهيل، وربما تأثرت موجودات صندوق الأجيال القادمة أيضاً بالنظر للحاجة الملحة للإنفاق على إعادة بناء قطاعات الاقتصاد من جديد. وتفترض الدراسة كذلك استمرار معاناة الكويت من عجز مالي سيطول أمده. ويؤثر كل ذلك بالطبع في صعوبة تعافي مكونات الاقتصاد الكويتي وعودته إلى الإنتاج بمستويات ما قبل الغزو في زمن قصير.

هدف البحث ومنهج الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية للغزو العراقي لدولة الكويت، والوقوف على أبعاد هذه الآثار في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، التي سنتناولها تباعا بالبحث مع الجهات التي أنيط بها تقدير خسائر الغزو. هذا بالإضافة إلى الإجابة عن تساؤلنا: متى يستطيع كل قطاع تعويض خسائره والوصول إلى ما كان عليه قبل الغزو؟

وتحقيقا لهذا الهدف تم اختيار منهجين من مناهج البحث ثبت أنهما الأنسب لهذا النوع من الدراسات. أولهما المنهج الوصفي، الذي ساعد على نقل وقائع العدوان وبشاعة السلب والنهب والتدمير، وأساليب السرقات المنظمة، وثانيهما هو المنهج التحليلي الذي يتناول الرقم بالتفسير والتحليل والتعليل، سعيا وراء استكمال الصورة العامة للآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت وصفاً ورقماً وتحليلاً.

أولاً : خسائر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر :

بدأ الاهتمام الرسمي بالنشاط الزراعي في الكويت عام ١٩٥٣، حيث أنشئ قسم في وزارة الأشغال سمي بقسم الزراعة، ثم تم تحويله إلى إدارة الزراعة في ذات الوزارة عام ١٩٦٨. واهتمت الدولة بالتوسع في حفر آبار المياه الجوفية في أنحاء الكويت، ودراسة التربة، وتوفير الأسمدة اللازمة. كما توصلت إلى طريقة الزراعة المائية، وهي عبارة عن زراعة النباتات في محاليل غذائية، واختارت المحاصيل المناسبة لمناخ الكويت وتربتها. واتبعت أسلوب الزراعة المحمية، ووفرت الخبرات الفنية الزراعية، كما وفّرت الدعم المادي للمزارعين، مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسب متفاوتة في مجالات الإنتاج الزراعي المختلفة.

وقد تم إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في عام ١٩٨٣، لكي تشرف مباشرة على هذا القطاع الحيوي، بغية تحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وصيد الأسماك[١].

(١) الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد والإحصاء الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧» ص ١٥.

وسنتناول بالدراسة هنا أثر الغزو العراقي الغاشم في: مساحة الأراضي المزروعة في الكويت، الإنتاج الزراعي حسب المساحة المحصولية وكمية الإنتاج وقيمته، الإنتاج الحيواني حسب الكمية والقيمة، إنتاج الأسماك حسب الكمية والقيمة، وتطور الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

١ ـ مساحة الأراضي المزروعة:

بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في دولة الكويت نحو ١٥٤ ألف هكتار، وفي عام ١٩٨٨ كان المستغل فعلا من هذه المساحة حوالي ٩٠٠٠ هكتار، تمثل حوالي ٨, ٥٪ فقط من إجمالي المساحة القابلة للزراعة، وكانت تستغل لإنتاج الخضروات والفواكه. وأهم المناطق الزراعية في الكويت نجدها في منطقة العبدلي شمالا (٥٦٪)، ومنطقة الوفرة جنوباً (٥, ٢٦٪) ومنطقة الصليبية في الوسط (٥, ١٧٪). أما الرعي فكان يغطي نحو ١٤٥ ألف هكتار، أي ما يقرب من ٨٪ من إجمالي مساحة دولة الكويت[١].

ولا يهمنا في الحقيقة من هذه المساحات إلا ما يخص الإنتاج الزراعي فعلا ولذلك تم التركيز على فئة واحدة من فئات استخدامات الأرض، ألا وهي الأراضي المزروعة التي ورد بيانها على النحو التالي:

جدول (١) تطور مساحة الأراضي المزروعة (٨٧/ ١٩٨٨-٩٢/ ١٩٩٣)[٢]

السنة	الأراضي المزروعة بالدونمات[٣]	الرقم القياسي
٨٧/ ١٩٨٨	٤٧٢٤٠	١٠٠
٨٨/ ١٩٨٩	٥٥٣٣٣	١١٧
٨٩/ ١٩٩٠	٦٤٩٥٠	١٣٧
٩١/ ١٩٩٢	٦٩٧١	١٥
٩٢/ ١٩٩٣	١٩٨٠١	٤٢

(1) Public Authority For Assessment of Compensation For Damages Resulting From The Iraqi Aggression "Business environment And practice In Kuwait, Arabdar Consultants. P. 28.

(٢) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء «مجموعة الإحصائيات ١٩٩٤، جدول رقم ١٢٩ ص ١٣٣» والرقم القياسي من حسابنا.

(٣) الدونم ١٠٠٠ متر مربع.

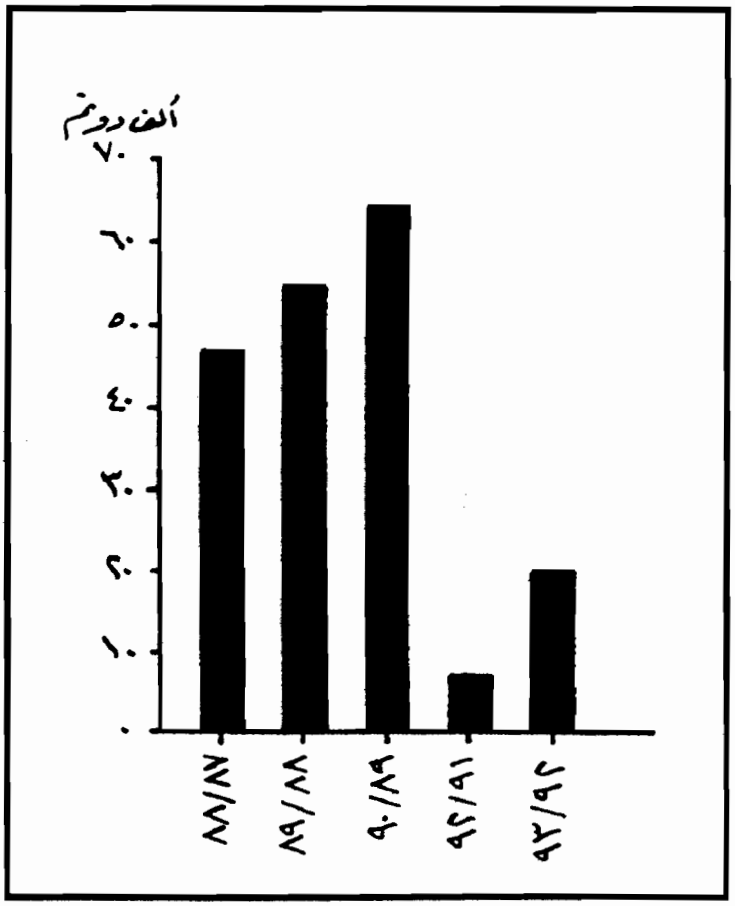

شكل (٢) تطور مساحة الأراضي المزروعة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٣/٩٢

ومن الشكل (٢) نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ لا تشكل الأراضي المزروعة نسبة تذكر مقارنة بمساحة الدولة، وإن كانت جهود الحكومة في هذا القطاع قد رفعت المساحة من ٤٧٢٤٠ دونماً عام ٨٧/ ١٩٨٨ إلى ٦٤٩٥٠ دُونماً عام ٨٩/ ١٩٩٠، بزيادة بلغت نسبتها ٣٧٪ بما قدمته من تسهيلات ومن ثم أصبح عام ٨٩/ ١٩٩٠ ممثلا لأكبر اتساع وصلت إليه الأراضي المزروعة (شكل ٢).

ب ـ انقلب الوضع رأسا على عقب في العام اللاحق فكانت النتيجة انخفاض مساحة الأراضي المزروعة إلى ٦٩٧١ دونماً فقط عام ٩١/ ١٩٩٢، ومعنى ذلك خسارة فادحة في ركيزة الإنتاج الزراعي الرئيسية وهي التربة التي تعرضت لحركة العسكر وآلياتهم، وحفر الخنادق وزرع الألغام، وتفكيك الصوبات الزراعية، ونهب مضخّات المياه ومولدات الطاقة وأدوات الزراعة المتطورة، وتدمير آبار المياه الجوفية[1]، مما أسفر عن هذه الخسارة الشديدة ـ التي أصابت الأراضي المزروعة ـ ضياع ٥٧٩٧٩ دونماً، أو ما يعادل ٨٩,٣٪ من أجود الأراضي الزراعية.

جـ ـ رغم الزيادة التي طرأت على مساحة الأراضي المزروعة عام ٩٢/ ١٩٩٣ وأدَّتْ إلى رفع الرقم القياسي من ١٥٪ إلى ٤٤٪ إلا أنها لم تصل بعد إلى ربع ما كانت عليه عام ١٩٨٩، وظلت نسبتها عند أدنى حد لها كما هو واضح من الشكل. وبحساب معدل النمو في مساحة الأراضي المزروعة بعد التحرير، فإننا سنحتاج إلى سبع سنوات للوصول إلى ما كانت عليه هذه المساحة عام ٨٩/ ١٩٩٠.

٢ ـ الإنتاج الزراعي:

يمكن تصنيف المحاصيل الزراعية في الكويت إلى: محاصيل شتوية، وأخرى صيفية، ومجموعة المزروعات شبه المستديمة، إضافة إلى المحاصيل المحمية وغير المحمية.

(١) عدد الآبار بمنطقتي الوفرة والعبدلي ١٠٤٣ بئرا، ٧٨٪ منها في الوفرة (٨١٧ بئرا) والنسبة الباقية ٢٢٦ بئرا في العبدلي (٢٢٪) والآبار العاملة منها ٨٧٤ بئرا وغير العاملة ١٦٩ بئراً.
انظر: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٢-١٩٩٣» ص ٩٤، والنسب من حسابنا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تطورا كميا ونوعيا في الإنتاج، حيث أسهم هذا الإنتاج كميا في سد حاجة الاستهلاك المحلي، وأتاح الفرصة في بعض الأحيان للتصدير إلى البلاد العربية القريبة، وعلى الأخص دول الخليج العربي ولبنان، خاصة في إنتاج الخيار والطماطم؛ كما أسهم نوعيا في وجود مزروعات جديدة على بيئة الكويت، أمكن زراعتها بوسائل حديثة وطرق محمية، مثل: زهور الأوركيد والفراولة والذرة الشامية والقمح[1].

الجدول (٢) تطور المساحة المحصولية وكمية الإنتاج الزراعي وقيمته (٨٧/ ٨٨ إلى ٩٢/ ١٩٩٣)

السنة	المساحة المحصولية بالدونم	الرقم القياسي	كمية الإنتاج الزراعي بالطن	الرقم القياسي	قيمة الإنتاج الزراعي بالألف دينار	الرقم القياسي
٨٧/ ١٩٨٨	٦٩٥٣٧	١٠٠	٣٤٠٠٨٨	١٠٠	٢٤٩٨٨	١٠٠
٨٨/ ١٩٨٩	٧٩٠٧١	١١٤	٣٦٩٨٧٩	١٠٩	٢٥١٧٦	١٠١
٨٩/ ١٩٩٠	٧٥٥٨٢	١٠٩	٤٠٩٦٢٨	١٢٠	٢٨٤٢٢	١١٤
٩١/ ١٩٩٢	٩٥٠٢	١٤	٥٩٢٩١	١٧	٥١٧٤	٢١
٩٢/ ١٩٩٣	٢٧٤١٩	٣٩	١٤٨٦٣٢	٤٤	٩٤١٩	٣٨

ومن الشكل (٣) نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- زادت المساحة المحصولية من ٦٩٥٣٧ دونماً عام ٨٧/ ١٩٨٨ إلى ٧٩٠٧١ دونماً عام ٨٨/ ١٩٨٩ مسجلة رقما قياسيا قدره ١١٤٪. ولعل ما تحقق يعتبر مكسبا ملحوظاً، لاسيما وأن هذا القطاع يأباه رأس المال التجاري، ويخشاه راغبو الربح السريع، ويأبى العمل به القائمون على النفط، وليس من شك في أن زيادة المساحة المحصولية قد انعكست على كمية الإنتاج الزراعي وقيمته، فمن حيث الكمية ارتفعت من ٣٤٠٠٨٨ طناً عام ٨٧/ ١٩٨٨ إلى ٤٠٩٦٢٨ طناً عام ٨٩/ ١٩٩٠ مسجلة رقما قياسيا بلغ ١٢٠٪، وهو قمة منحنى الإنتاج. ومن حيث القيمة، فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفاً، نظرا للدعم الذي تقدمه الحكومة للمحاصيل كافة كي تصل إلى المستهلك بأسعار مناسبة. ولاريب في أن ارتفاع كمية الإنتاج قد حقق نسبة

(١) د. غانم سلطان، د. فتحي فياض، «الجغرافية الاقتصادية للكويت»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص ٨١-٨٣.

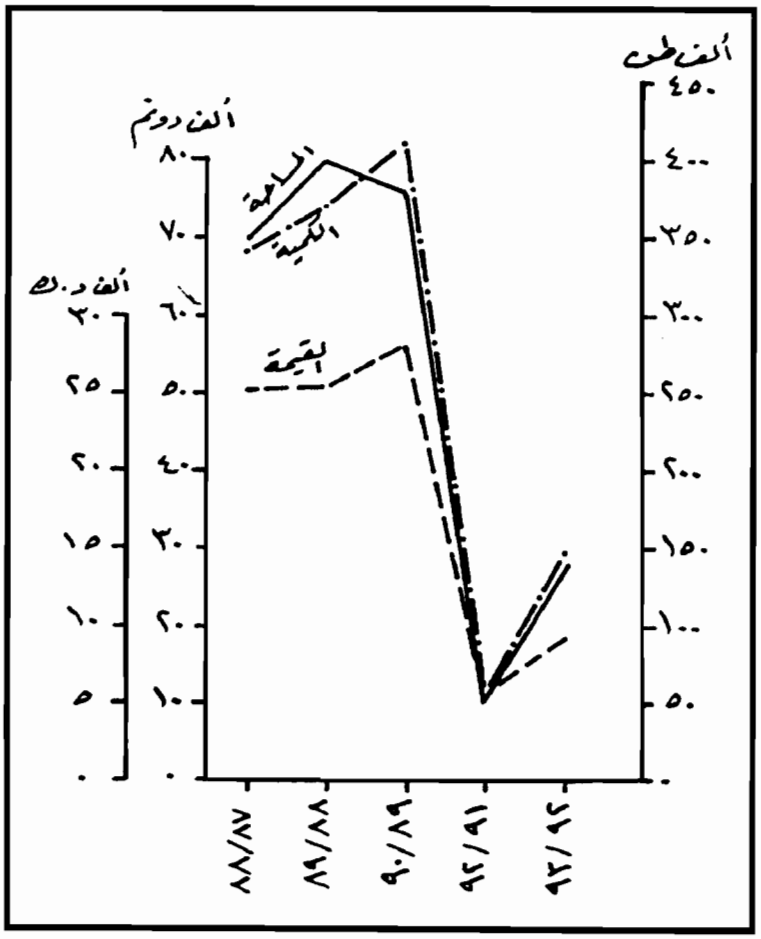

شكل (٣) تطور المساحة المحصولية وكمية الإنتاج الزراعي وقيمته
١٩٩٣/٩٢ - ٨٨/٨٧

عالية من الاكتفاء الذاتي، لاسيما في الخضروات الطازجة (٣٨٪)، والتمور (١٧٪)، والفواكه (٣٪)، والأعلاف الخضراء (٢١٪)[١].

ب ـ هدم الغزاة هذه القمة. فبحلول عام الغزو، تراجعت المساحة المحصولية برقم قياسي بلغت نسبته ٩٥٪. ففي حين بلغت ٧٥٥٨٢ دونماً عام ٨٩/ ١٩٩٠، انخفضت عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٩٥٠٢ دونم فقط، هذا الهبوط الشديد صاحبه هبوط مماثل في كمية الإنتاج الزراعي وقيمته، فقد انخفضت الكمية من ٤٠٩٦٢٨ طناً عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٥٩٢٩١ طناً فقط عام ٩١/ ١٩٩٢، وبرقم قياسي لم يسبق له نظير (١٧٪)، ومعناها خسارة ٨٥,٥٪ من إنتاج ٨٩/ ١٩٩٠. وانعكست هذه الخسارة على قيمة الإنتاج الزراعي التي حققت أدنى مردود لها في هذه السلسلة بلغ نحو ٥ آلاف دينار فقط عام ٩١/ ١٩٩٢. ولم يسترد هذا القطاع أنفاسه بالسرعة المرجوة، نظرا لإعطاء قطاعات الإنتاج الأخرى، وعلى رأسها النفط الأولوية والاهتمام البالغين.

جـ ـ برهن عام ٩٢/ ١٩٩٣ حقيقةً على مدى الاهتمام بقطاع الزراعة من قبل الحكومة والقطاع الخاص. فليس من شك مطلقاً في أن زيادة المساحة المحصولية في الكويت ـ من ٩٥٠٢ دونم عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٢٧٤١٩ دونماً عام ٩٢/ ١٩٩٣، محققا نسبة نمو بلغت ١٨٨,٦٪ عما كانت عليه المساحة في العام السابق، سوى دليل قاطع على مدى الجهد الذي بُذل من قبل جهات الاختصاص للأخذ بيد قطاع الزراعة، رغم مخاطر إعادة تشغيل آبار المياه، وتسوية التربة وتطهيرها من الألغام وإنشاء الصوبات الزراعية المحمية من جديد، وشق قنوات الري، وإصلاح آلات الرش والتنقيط، وإعادة تسميد الأراضي الزراعية، وتوفير المياه اللازمة لريّ المحاصيل، وهو ما أفسده الغزاة.

د ـ سجلت كمية الإنتاج الزراعي رقما قياسيا يبشر بالخير، فمن ١٧٪ عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٤٤٪ عام ٩٢/ ١٩٩٣، وهو ارتفاع ملحوظ، صاحبه ارتفاع مماثل وقريب منه في قيمة الإنتاج الزراعي: من ٢١٪ عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٣٨٪ عام ٩٢/ ١٩٩٣.

(١) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «سمات ومناخ قطاع الأعمال والأنشطة التجارية في دولة الكويت»الدار العربية للاستشارات، ص٥.

هـ ـ اعتبار عام ٩٢/ ١٩٩٣ طفرة في الإنتاج الزراعي، رفعته من ٥٩٢٩١ طناً عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ١٤٨٦٣٢ طناً عام ٩٢/ ١٩٩٣، بزيادة بلغت نسبتها ١٥٠,٧٪، وهي من دون أدنى شك زيادة تستحق الإشادة بالمسؤولين عن هذا القطاع.

و ـ تعويضا عن انكماش المساحة المحصولية عام ٩١/ ١٩٩٢، كثف المسؤولون جهودهم لرفع متوسط إنتاجية الوحدة المساحية من ٥,٤ طن/ دونم عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٦,٢ طن/ دونم بعد التحرير.

وقد لاحظ بنك الكويت الصناعي في تقريره السنوي ١٩٩٠-١٩٩١، بأن نسبة الأضرار في منطقة العبدلي قد فاقت بكثير نظيرتها في منطقة الوفرة. ففي الأولى انحصرت النسبة بين ٨٠٪ و١٠٠٪ بالنسبة لبعض الأصول، كآلات النقل ووسائله، ومصدات الرياح، وخزانات المياه والآبار، وشبكات الري الحقلي والمباني. فقد قام الغزاة بهدم مساكن المزارعين لاستخدامها كثكنات عسكرية، واستغلال الثروة الحيوانية، مما أثّر في تقلص إيرادات هذا القطاع من ٢٦٣٦٣ ألف دينار كويتي عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٧٧٥٤ ألف دينار كويتي عام ٩١/ ٩٢ كما تقدّم. ورغم أن هذا القطاع عاود نشاطه الإنتاجي بداية من عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ إلا أنه لم يعد إلى المستوى نفسه قبل الغزو، وإن كان هناك تقدم ملموس يبشر بالخير مستقبلا[1].

جدول (٣) التوزيع النسبي للأضرار التي لحقت بمنطقتي العبدلي والوفرة [2]

البيان	العبدلي	الوفرة	متوسط نسبة الأضرار ٪
مبان إدارية	٨٢	٣٠	٥٦,٠٠
سكن العمال	٨٥	٤١	٦٣,٠٠
مخازن	٧٥	٣٠	٥٢,٥
مصدات رياح	٩٠	٥٥	٧٢,٥
خزانات مياه	٨٢	٣٧	٥٩,٥
آبار	٩٠	٥٠	٧٠,٠٠

(١) الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ٩٢/ ١٩٩٣»، مرجع سبق ذكره، ص ١٩، والنسب من حسابنا.

(٢) بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٠-١٩٩١»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦-٣٨، متوسط نسبة الأضرار من حسابنا.

تابع جدول (٣) التوزيع النسبي للأضرار التي لحقت بمنطقتي العبدلي والوفرة

البيان	العبدلي	الوفرة	متوسط نسبة الأضرار ٪
تمديدات كهربائية	٨٨	٥٣	٧٠,٥
حظائر دواجن وأغنام	٦٣	٤٧	٥٥,٠٠
شبكة ري حقلي	٨٠	٥٧	٦٨,٥
نظام ري بالتنقيط	٤٧	٦٥	٥٦,٠٠
بيوت محمية من الفيبروجلاس	٦٠	٥٠	٥٥
آلات ومعدات	١٠٠	١٠٠	١٠٠
وسائل نقل	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وقد يبدو واضحا أن دخول القوات العراقية من جهة العبدلي شمالاً هو الذي أوقع أكبر نسبة من الأضرار في هذه المنطقة. على عكس الوفرة التي كانت آخر المطاف (شكل ٤)، وبات واضحا أن خسائر هذا القطاع قد انحصرت في الأصول الثابتة بنسبة ٧٢٪، أما النسبة الباقية ٢٨٪ فكانت خسارة المخزون السلعي والبضائع وخسائر أخرى.

٣ـ الإنتاج الحيواني:

تتوزع مزارع الحيوانات والدواجن في الكويت في سبع مناطق هي: الصليبية، العُمَرِيَّة، العبدلي، المطلاع، الشقايا، الوفرة، والمسيلة[١]. وبلغ عدد مزارع تربية الحيوانات عام ٨٩/ ١٩٩٠ حوالي ٤٨ مزرعة، أنتجت مجتمعة ١٣٦٤٢٧ طناً من الإنتاج الحيواني في العام نفسه.

جدول (٤) تطور كمية الإنتاج الحيواني وقيمته (٨٧/ ٨٨-٩٢/ ١٩٩٣)[٢]

السنة	كمية الإنتاج الحيواني (بالطن)	الرقم القياسي ٪	قيمة الإنتاج الحيواني (بالألف دينار)	الرقم القياسي ٪
٨٧/ ١٩٨٨	٨٣٤٠٣	١٠٠	٣٠٥١٤	١٠٠
٨٨/ ١٩٨٩	٧٧٤٦٨	٩٣	٣٠٧٦٢	١٠١
٨٩/ ١٩٩٠	١٣٦٤٢٧	١٦٤	٢٦٣٦٣	٨٦
٩١/ ١٩٩٢	٢١١٦١	٢٥	٧٧٥٤	٢٥
٩٢/ ١٩٩٣	٤٢٧٢٤	٥١	١٥٠٩٣	٤٩

(١) د. غانم سلطان ود. فتحي فياض، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) المجموعة الإحصائية ١٩٩٣، جدول رقم ١٢٨، ص ١٣٤، بالنسبة لرقم عام ٨٧/ ١٩٨٨، والمجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ١٣٨، ص ١٤٠، لبقية الأرقام مع ملاحظة أن أرقام كمية إنتاج الصوف وقيمته عامي ٩١/ ١٩٩٢، ٩٢/ ١٩٩٣ لا تشمل كمية صوف الأغنام وقيمته، أما الأرقام القياسية فمن حسابنا.

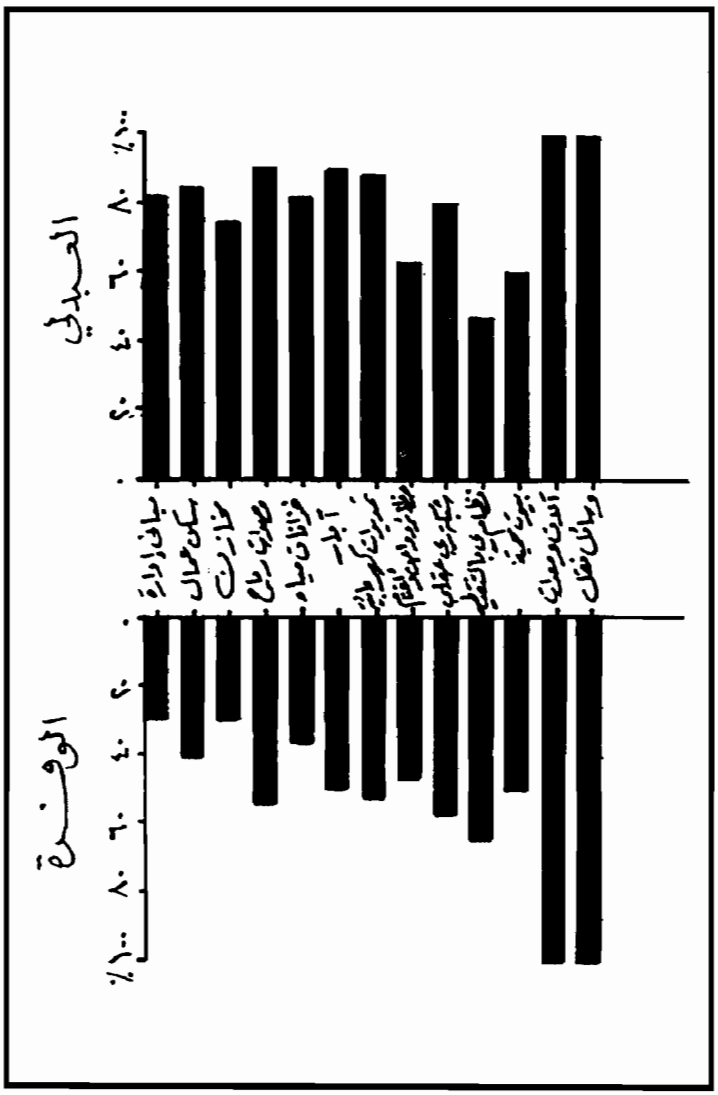

شكل (٤) التوزيع النسبي للأضرار التي لحقت بمنطقتي العبدلي والوفرة

ومن الشكل (٥) نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ حقق الإنتاج الحيواني عام ٨٩/ ١٩٩٠ قمة هذه السلسلة، وكان ذلك سببا في تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسب متفاوتة، بلغت ٤٨٪ في اللحوم البيضاء، ٤٠٪ في مجال إنتاج الحليب الطازج، ٥٣٪ في بيض المائدة، ٣٥٪ في إنتاج الدواجن، ١٣٪ في اللحوم الحمراء[١].

ب ـ تراجع الإنتاج الحيواني كمّاً وقيمة بسبب العدوان العراقي الغاشم، فمن حيث الكمية انخفض الإنتاج من ١٣٦٤٢٧ طناً عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٢١١٦١ طناً فقط عام ٩١/ ١٩٩٢ بنسبة تراجع بلغت ٨٤,٥٪، وبرقم قياسي ضعيف جداً لا يتجاوز ٢٥٪. ومن حيث القيمة النقدية فقد بلغت خسارة هذا القطاع ١٨,٦ مليون دينار كويتي، حيث تراجع في الفترة نفسها بحوالي ٧٠,٦٪ ورقم قياسي لا يتجاوز ٢٥٪ أيضاً.

جـ ـ حقق الإنتاج الحيواني عام ٩٢/ ١٩٩٣ ضعف ما كان عليه عام ٩١/ ١٩٩٢، ورغم ذلك لم يصل إلى قمة إنتاجه في هذه السلسلة، التي ظهرت بوضوح عام ٨٩/ ١٩٩٠، وإن ظلت مؤشرا يبعث على التفاؤل ويبشر بالخير مستقبلا، لاسيما وأن نسبة الاكتفاء الذاتي عام ١٩٩٢ بلغت من اللحوم الحمراء ٨,٤٪ والحليب ١٦,٦٪ ولحوم الدواجن ٢٢,٣٪ وبيض المائدة ١٥,٥٪[٢].

٤ ـ إنتاج الأسماك :

طمس العدوان العراقي الغاشم الصورة المشرقة لإنتاج الأسماك، فقد تأثرت دولة الكويت بشكل رئيسي في قطاع الصيد، حيث كان الخليج العربي مسرحاً للعمليات العسكرية، ومرتعا للملوثات على إثر حرائق آبار النفط والنفط المتدفق نحو الخليج، مما سبب شللاً كليا لهذا القطاع. كما قام الغزاة بسرقة وتدمير معمل المعالجة والتعبئة لشركة الكويت للأسماك في منطقة الشعيبة، وألحقوا الضرر بحوالي ثلث هياكل المصنع. هذا بالإضافة إلى سرقة ١٥ سفينة، هي أسطول الصيد

(١) وزارة الإعلام، «الكويت حقائق وأرقام ١٩٨٨»، ص ١١٦، وانظر أيضا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، «التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بدون تاريخ ص ص ١٢٧-١٤٣.

(٢) الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

المملوكة للشركة نفسها، علاوة على تدمير أغلب قوارب الصيد الأهلية[1] وتخريبها.

ومن دراستنا لتطور كمية إنتاج الأسماك وقيمته في دولة الكويت، نلقي الضوء على مدى ما آلت إليه حال هذا القطاع بسبب العدوان العراقي الغاشم:

جدول (٥) تطور كمية إنتاج الأسماك وقيمته (٨٧/ ١٩٨٨-٩٢/ ١٩٩٣)[2]

السنة	كمية إنتاج الأسماك (بالطن)	الرقم القياسي	قيمة إنتاج الأسماك (بالألف دينار)	الرقم القياسي
٨٧/ ١٩٨٨	٩٠٢٩	١٠٠	٨٥٥٣	١٠٠
٨٨/ ١٩٨٩	١٠٨٩٩	١٢١	١٠٨٣٢	١٢٧
٨٩/ ١٩٩٠	١١١٦١	١٢٤	١١١٦٤	١٣١
٩١/ ١٩٩٢	٣٠٣٥	٣٤	٣٦٧٧	٤٣
٩٢/ ١٩٩٣	١٢٢٨٤	١٣٦	١٤٢٨٦	١٦٧

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- زاد إنتاج الأسماك، وارتفعت قيمته باطراد منذ عام ٨٧/ ١٩٨٨ حتى عام ٨٩/ ١٩٩٠ (شكل ٦). ويهمنا هنا بلوغ الإنتاج والقيمة قمة هذه السلسلة، وبالتالي تحقيق أكبر نصيب للفرد من الإنتاج السمكي، ففي حين بلغ نصيب الفرد ٦, ٤ كيلو جرامات في السنة عام ٨٧/ ١٩٨٨، نجده خلال عامين فقط، أصبح ٤, ٥ كيلو جرامات عام ٨٩/ ١٩٩٠. ويختلف الوضع تماما في عام ٩١/ ١٩٩٢ حيث وصل نصيب الفرد ٤, ١ كيلو جرام سنويا بسبب الغزو.

ب- بلغت قيمة إنتاج الأسماك ذروتها عام ٨٩/ ١٩٩٠ مصاحبة في ذلك قمة الإنتاج، وبعد الغزو هبطت هذه القيمة بشدة من ١١١٦٤ ألف دينار عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٣٦٧٧ ألف دينار فقط عام ٩١/ ١٩٩٢، ومعناها خسارة تقدر بنحو ٥, ٧ ملايين دينار كويتي.

جـ- عاود إنتاج الأسماك ازدهاره بشكل ملحوظ بداية من عام ٩٢/ ١٩٩٣

(١) د. يوسف الإبراهيم، وآخرون، «الاقتصادات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت الآثار والسياسات والتعاون الاقتصادي العربي»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر ١٩٩٢، ص٤٩، وانظر أيضا: تقرير هيئة الأمم المتحدة، ص٤٩.

(٢) الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٢ - ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره، جدول رقم ٤٩، ص١٠٣.

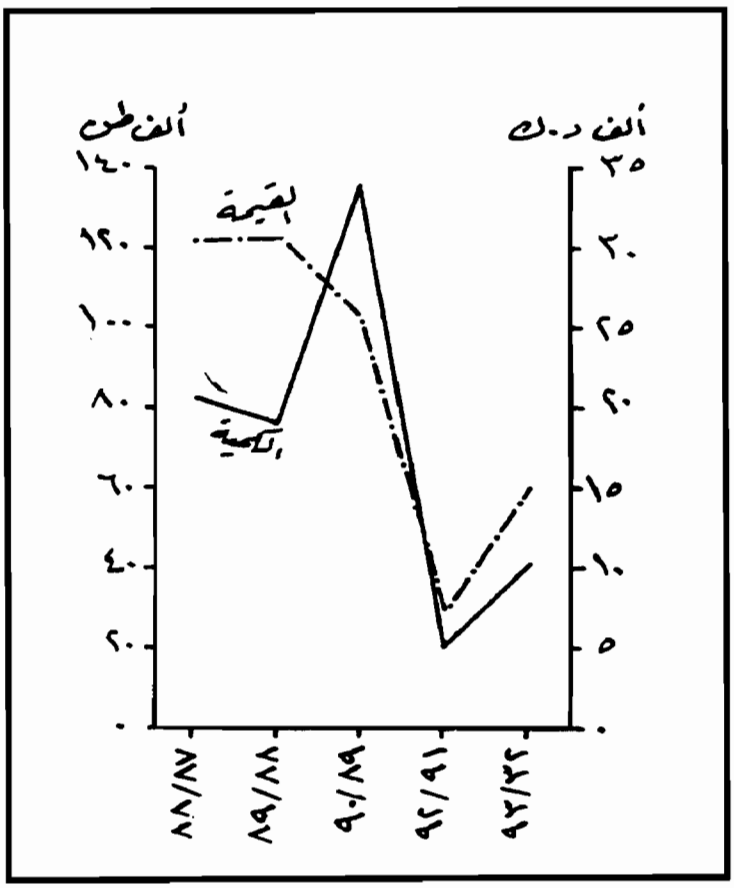

شكل (٥) تطور كمية الإنتاج الحيواني وقيمته ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٣/٩٢

محققا بذلك رقما قياسيا غير مسبوق: ١٣٦٪، وكذلك الحال من ناحية القيمة التي حققت ١٦٧٪ في السنة نفسها.

د ـ اعتبار قطاع إنتاج الأسماك أول القطاعات الاقتصادية التي استعادت كامل عافيتها وأكثر، لاسيما لدى حساب نصيب الفرد من إنتاج الأسماك ٨,٦ كيلو جرامات سنويا عام ٩٢/ ١٩٩٣، ونصيبه من قيمة الإنتاج ١٠ دنانير كويتية في العام ذاته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الاكتفاء من الأسماك بلغت ١٣,٤٨٪ عام ١٩٩٢ بالنسبة للأسماك الطازجة أو المجمدة أو المعلبة والمحفوظة، وبلغت ١٠٦,٠٢٪ بالنسبة للروبيان الطازج أو المجمد، نظراً لشدة الإقبال الجماهيري عليه، وبلغت ٦٥٪ في جملة الأسماك.

٥ ـ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

ظهرت انعكاسات العدوان العراقي على دولة الكويت على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للإنتاج الزراعي والحيواني وصيد البحر (١٩٨٨/ ١٩٩٣)[1]

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	الرقم القياسي٪
١٩٨٨	٢٧,٩	١٠٠
١٩٨٩	٤٦,٧	١٦٧
١٩٩٠	٣٢,١	١١٥
١٩٩١	٨,٠	٢٩
١٩٩٢	٢٤,٠	٨٦
١٩٩٣	٣٣,١	١١٩

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من عام ١٩٨٨ بدرجة ملحوظة، حيث سجل رقما قياسيا بلغ قمة هذه السلسلة (١٦٧٪). ففي حين بلغ نصيب الفرد من

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ٢١٠، ص٢٤١، والرقم القياسي من حسابنا.

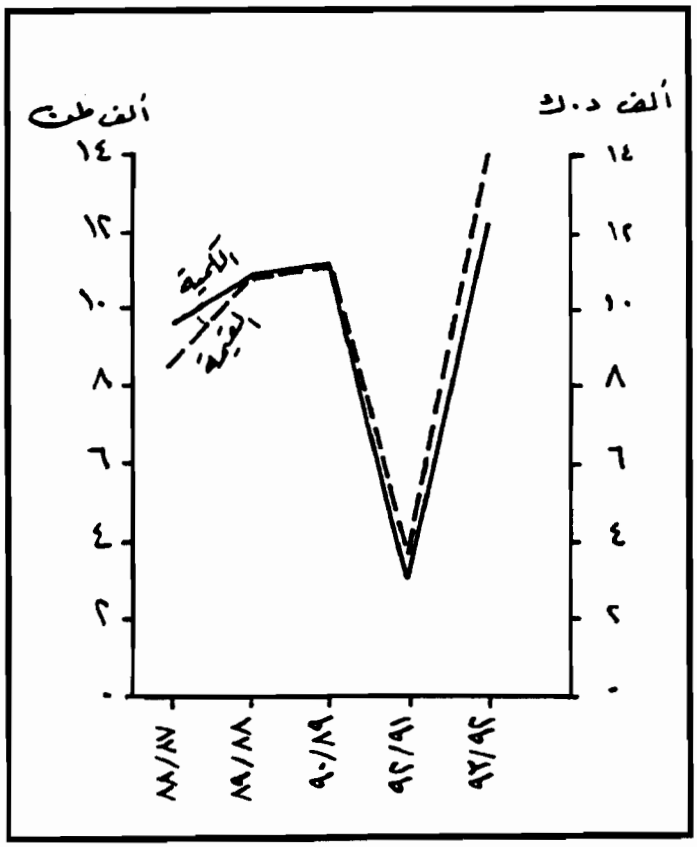

شكل (٦) تطور كمية الإنتاج السمكي وقيمته
١٩٩٣/٩٢-١٩٨٨/٨٧

الناتج المحلي الإجمالي من هذا القطاع ٢ , ١٤ ديناراً كويتياً عام ١٩٨٨ ، ارتفع إلى ٧ , ٢٢ ديناراً كويتياً عام ١٩٨٩ ، وهي زيادة تُعَدُّ مؤشرا على مدى نمو هذا القطاع وازدهاره خلال عام واحد فقط شكل (٧) .

ب ـ هبط الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ من ٧ , ٤٦ مليون دينار كويتي إلى ١ , ٣٢ مليون دينار كويتي بنسبة تراجع ٧ , ٦٨٪ عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٩ . وظهر هذا بوضوح في نصيب الفرد من هذا الناتج، والذي بلغ ١٥ ديناراً كويتياً عام ١٩٩٠ ، وإن كان الرقم الأخير لا يمثل إلا سبعة الشهور الأولى من عام ١٩٩٠ .

جـ ـ تراجع الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الزراعي والحيواني وصيد الأسماك، بسبب العدوان العراقي على الكويت، من ١ , ٣٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ إلى ٨ ملايين دينار كويتي فقط عام ١٩٩١ الذي يحمل بصمات الغزو وآثاره .

د ـ ابتدأ هذا القطاع في الانتعاش عندما بدأ يحقق فائضاً ممثلا في القيمة المضافة عام ١٩٩٢ والتي بلغت ٢٤ مليون دينار كويتي، وواصل ازدهاره بعد عام آخر، حيث حقق ١ , ٣٣ مليون دينار كويتي وبرقم قياسي بلغ ١١٩٪ مقارنة بسنة الأساس (١٩٨٨) .

ورغم ذلك لم يصل رقم عام ١٩٩٣ قمة هذه السلسلة التي بلغتها عام ١٩٨٩ ، قبل الغزو .

ثانياً : خسائر قطاع الصناعات التحويلية :

نظراً لهيكل الإنتاج السائد في الاقتصاد الكويتي، أصبح تنويع القاعدة الإنتاجية بهدف تعدد مصادر الدخل . محورا أساسيا من محاور استراتيجية التنمية في الكويت . ولاشك أن التصنيع هو إحدى وسائل وأدوات تحقيق هذا الهدف . وتمشياً مع ذلك تم تقديم عدد من الحوافز المالية والإدارية، تتمثل في قروض طويلة الأجل بسعر فائدة ميسر من بنك الكويت الصناعي، وقسائم صناعية بإيجار رمزي، وسلع عامة بأسعار زهيدة، وخدمات البنية الأساسية، وإعفاءات من الضرائب، ومستوى معين من الحماية الجمركية .

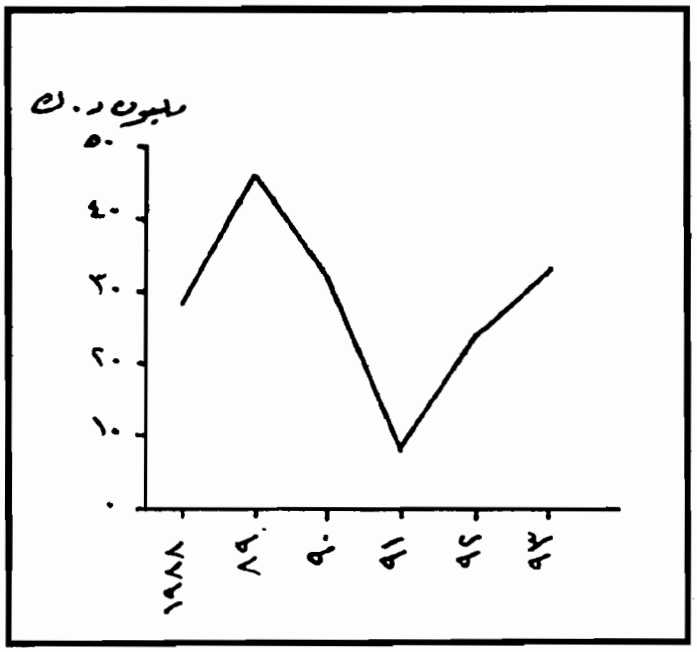

شكل (٧) تطور الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الزراعي والحيواني وصيد البحر (١٩٨٨-١٩٩٣)

خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار ١٩٨٤ الثابتة) المتولد في قطاع الصناعة التحويلية ١,٣٪ وفي عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الزيادة ٥,٦٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ . وقد اختلّت عملية التصنيع وتوقفت بسبب العدوان العراقي الغاشم. وكان القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تأثرا في ما يتعلق بتخريب أصوله وخسارتها (الثابتة والجارية).

وسنلقي الضوء في ما يلي على: تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي، التوزيع الجغرافي للأضرار حسب المناطق الصناعية، أضرار المنشآت الصناعية، إجمالي قيمة الخسائر الناتجة عن الغزو، الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية، وحالة المخزون تام الصنع من هذا القطاع.

١ ـ تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي:

تقف البيانات الرسمية المتاحة عن القطاع الصناعي عند نهاية عام ١٩٨٩، ومنذ ذلك الحين هناك غياب كامل للبيانات عن سلوك الإنتاج والدخل الصناعي. وحتى يمكن سد هذه الفجوة من البيانات، اختار بنك الكويت الصناعي عينة من ثلاثين شركة من الشركات الصناعية التي قام البنك بتمويلها، تمثل المناشط الصناعية كافة، لاستقصاء سلوك إنتاجها وبحثه، وقد تم تحويل البيانات الخاصة بهذه الشركات إلى أرقام قياسية على أساس أن عام ١٩٨٩ هو سنة الأساس ١٠٠٪.

جدول (٧) تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي في الكويت (١٩٨٩-١٩٩٢) [١]

القطاع	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
مواد البناء والزجاج	١٠٠	٥٦,٠	٧,٨	٢٤,٨
المنتجات المعدنية والهندسية	١٠٠	٧٤,٠	١,٠	٢٢,٠
المنتجات الغذائية	١٠٠	٧٤,٠	١١,٠	٤٠,٠
الأثاث	١٠٠	٦٤,٠	١٢,٠	٩,٠
الخدمات البحرية والنفطية	١٠٠	٨٠,٠	٢٤,٠	١٢٨,٠
المنتجات الكيماوية (عدا النفطية)	١٠٠	٦٠,٠	٦,٠	٢٩,٠

(١) بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٢»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤ - ٢٦.

تابع جدول (٧) تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي في الكويت (١٩٨٩-١٩٩٢)

القطاع	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الورق ومنتجاته	١٠٠	٧٥,٠	١٥,٠	٤٠,٠
الطباعة	١٠٠	٥٨,٠	١٦,٠	٢٧,٠
الغزل والنسيج	١٠٠	٦٧,٠	٢٩,٠	٥٢,٠
المتوسط العام	١٠٠	٦٤,٠	٩,٩	٣٨,٤

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ لم يظهر العجز بصورة واضحة عام ١٩٩٠ ، حيث استمر الإنتاج الصناعي سبعة شهور قبل حدوث الغزو .

ب ـ تراجع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي عام ١٩٩١ بنسبة ١ , ٩٠٪ مما كان عليه عام ١٩٨٩ بسبب العدوان العراقي على الكويت . ويتضح أن جميع القطاعات الصناعية قد تعرضت للخسارة بنسب متفاوتة بلغت أعلاها في قطاع المنتجات المعدنية والهندسية ، وأدناها في قطاع الغزل والنسيج . ولعل السبب في ارتفاع نسبة الخسارة في الأول هو تحمله لأكبر خسارة (٣٢٪) في أصوله الثابتة ، كما سيتضح فيما بعد .

جـ ـ ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج عام ١٩٩٢ ، في القطاعات الصناعية كافة (عدا قطاع الأثاث) حيث أحرز قطاع الخدمات البحرية والنفطية أعلى رقم قياسي (١٢٨٪) متفوقا به على نظيره عام ١٩٨٩ ، مما يبرهن على مدى ما بذل من جهد في الاهتمام الحكومي بهذا القطاع ، لاسيما وأن له الأولوية على باقي القطاعات ، نظرا لأهمية الموانئ والنفط بالنسبة للاقتصاد الكويتي ، ولعل استثناء قطاع الأثاث جاء نتيجة مباشرة للاعتماد على الاستيراد .

د ـ استعاد قطاع الغزل والنسيج أكثر من نصف عافيته (٥٢٪) عام ١٩٩٢ ، وبالتالي جاء في المركز الثاني بعد قطاع الخدمات البحرية والنفطية ، ولعل السبب في ذلك هو ارتباط هذا القطاع بتزايد عدد السكان بصورة مباشرة .

وفي ما يخص حصر الأضرار ، وتقدير الخسائر حسب النشاط الصناعي أورد

شكل (٨) تطور الرقم القياسي لنمو الإنتاج الصناعي في الكويت (١٩٨٩-١٩٩٢)

بنك الكويت الصناعي في تقريره السنوي ١٩٩٠-١٩٩١ ما يلي:

جدول (٨) توزيع نسبة الأضرار والخسائر حسب النشاط الصناعي[١]

النشاط الصناعي	نسبة الأضرار في الأصول الثابتة ٪	نسبة الأضرار في الأصول المتداولة ٪
مواد البناء والزجاج	١٩	٦٠
المنتجات المعدنية والهندسية	٣٢	٥٥
المنتجات الكيماوية	٢٥	٥٠
المنتجات الغذائية	٢٥	٤٠
الورق والطباعة	٣١	٤٥
الأثاث	١٣	٣٠
الخدمات البحرية والنفطية	٩	١٠
صناعات متنوعة	٢٨	٢٨
الغزل والنسيج	٢٥	٥
المتوسط العام	٢٣	٤٧

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ فاقت نسبة الأضرار في الأصول المتداولة في معظم أنشطة قطاع الصناعات التحويلية نظيرتها في الأصول الثابتة، كما شكل المتوسط العام لنسبة الأضرار في الأصول المتداولة أكثر من مرتين قدر نظيره في الأصول الثابتة.

ب ـ تجاوزت ستة أنشطة صناعية المتوسط العام لنسبة الأضرار في الأصول الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية وهو مؤشر على مدى ما تحمله هذا القطاع من نهب وسلب.

(١) بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٠ - ١٩٩١»، ص ٣٢ - ٣٦، وتشير بيانات البنك إلى الأصول الثابتة (المباني + الآلات + الأثاث + السيارات) والأصول المتداولة (الجارية أو المتغيرة) هي المخزون والنقد وقطع الغيار.

جـ ـ ألحقت أعلى نسبة من الخسارة بقطاع المنتجات المعدنية والهندسية، حيث بلغت نسبة خسارته في الأصول الثابتة ٣٢٪، يليه قطاع المنتجات الورقية والطباعة، حيث بلغت نسبة الأضرار في أصوله الثابتة ٣١٪.

د ـ بلغت نسبة الضرر في قطاعات: صناعة المواد الغذائية، المنتجات الكيماوية، الغزل والنسيج ٢٥٪ لكل منها. وتشير البيانات بوضوح إلى أن الأضرار في الأصول الثابتة تركزت أساسا في الآلات والمعدات، التي تم الاستيلاء عليها أو تخريبها، والدليل على هذا هو أن نسبة الأضرار في الآلات والمعدات بلغت ٩٠٪ في صناعة الغزل والنسيج، و٨٢٪ في صناعات المواد الكيماوية، وتجاوزت ٦٠٪ في كل من صناعات: المواد الغذائية، والورق والطباعة، والأثاث.

هـ ـ مثلت الأضرار في المخازن ما يزيد على ٩٠٪ من الأضرار في الأصول المتداولة في صناعات: المنتجات المعدنية والهندسية، والأثاث، والغزل والنسيج، والخدمات البحرية والنفطية.

٢ ـ التوزيع الجغرافي للأضرار حسب المناطق الصناعية:

تضم الكويت إحدى عشرة منطقة صناعية، تتركز جميعها على الشريط الساحلي، وباستثناء منطقة فيلكا الصناعية، كانت هناك أكثر من ٤٠٠٠ مؤسسة من مؤسسات الصناعات التحويلية في بداية عام ١٩٩٠، معظمها يعمل في مجال صناعات الغزل والنسيج والبناء، والأغذية والمشروبات، فاقت قيمة صادراتها السنوية (باستثناء الصناعات البتروكيماوية) ٥٠٠ مليون دولار وقت حدوث الغزو [١].

وقد أسفر احتلال الكويت عن حدوث خسائر فادحة في هذا القطاع كما تقدم، سواء كانت على مستوى الأصول الثابتة أو على مستوى الأصول الجارية، على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

(١) د. غانم سلطان د. فتحي فياض، «الجغرافية الاقتصادية للكويت»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٤٧ - ٢١٠.

جدول (٩) خسائر الأصول الثابتة والمتداولة حسب المناطق الصناعية [١].

المنطقة الصناعية	نسبة الأضرار في الأصول الثابتة ٪	الترتيب	نسبة الأضرار في الأصول المتداولة ٪	الترتيب
الشعيبة/ ميناء عبدالله	١٨	٥	٥٣	٣
صبحان	١٧	٦	٢٩	٦
الري/ الشويخ	٢٨	٣	٥٣	٣
أمغرة	٦٢	١	٩١	١
الصليبية	٢٧	٤	٥٢	٤
الشقايا/ الروضتين	١٧	٦	٧٣	٢
شرقي الأحمدي	٥٦	٢	٣٥	٥
المتوسط العام	٢٣		٤٧	

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ بلغت نسبة الضرر أعلاها (٦٢٪) من قيمة الأصول الثابتة في منطقة أمغرة الصناعية، ولعل السبب في ذلك هو وجود هذه المنطقة شرقي مدينة الجهراء بين طريقي الجهراء والدائري السادس، مما عرضها للاجتياح المتكرر من بداية الغزو حتى نهايته. كما أن هذه المنطقة شهدت فعاليات الدفاع الشديدة في بدايات الغزو، فأصابها الدمار الأشد من أي منطقة تالية. وفي الأصول المتداولة تأتي أمغرة في المركز الأول أيضا وبنسبة ٩١٪ (شكل ٩).

ب ـ جاءت منطقة شرقي الأحمدي الصناعية في المركز التالي (بعد أمغرة) من حيث نسبة الضرر التي ألمت بها (٥٦٪)، ولكونها تقع ضمن زمام مدينة الأحمدي التي تضم الكثير من المنشآت النفطية فقد لحق بها الدمار مثلما لحق بالعديد من تلك المنشآت.

جـ ـ تقاربت نسبة الضرر التي تحملتها منطقتا: الري/ الشويخ والصليبية الصناعيتان، من أصولهما الثابتة، ومن ثم جاءتا في المركزين الثالث والرابع على التوالي. والجدير بالذكر هنا أن هاتين المنطقتين تضمان الصناعات الحرفية الصغيرة،

(١) بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٠ - ١٩٩١»، ص ٣٤ - ٣٦.

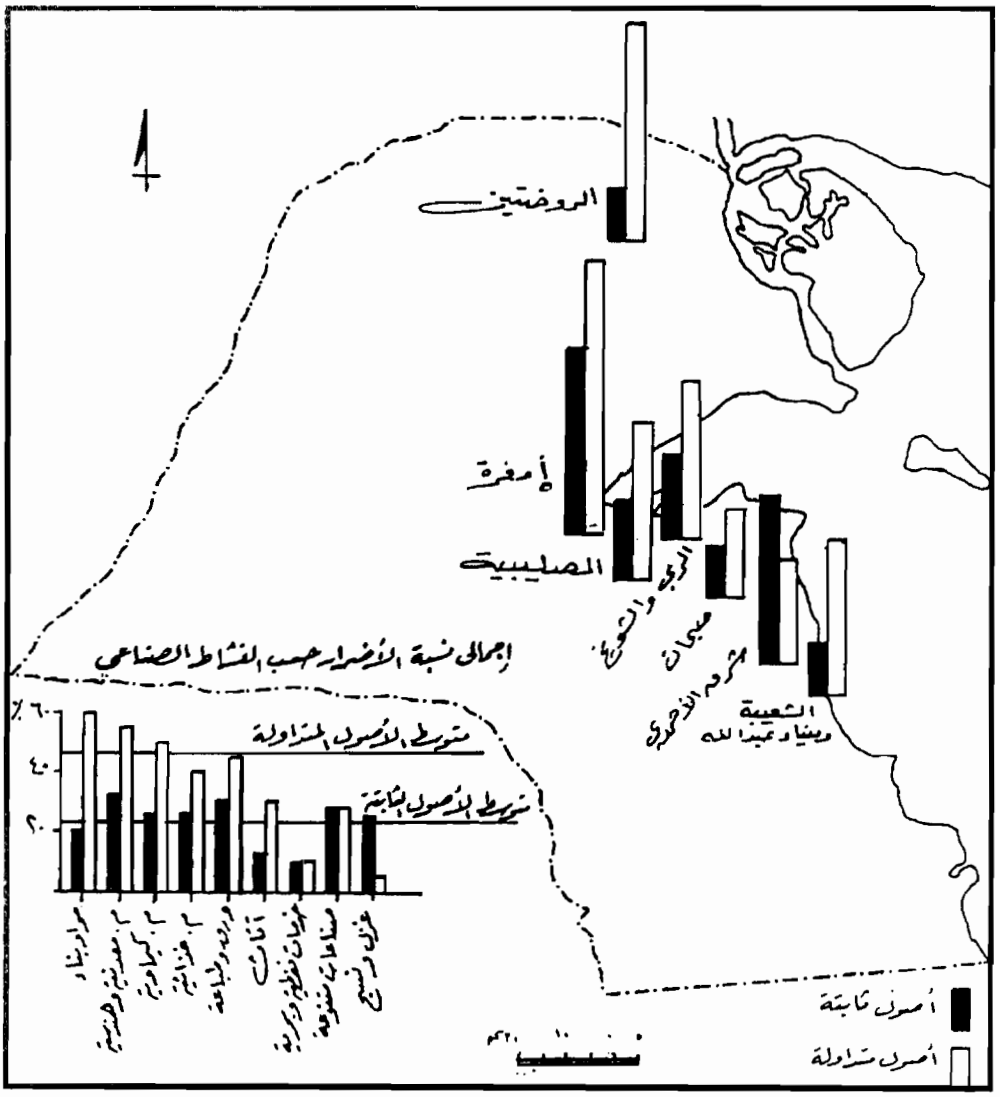

شكل (٩) توزيع خسائر الأصول الثابتة والمتداولة حسب المناطق الصناعية.

ومعظم صناعات الأثاث، والورق والطباعة، والغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، لقربهما من مراكز العمران، كما تحملتا ضياع أكثر قليلا من نصف الأصول المتداولة لكل منهما.

د- بلغت نسبة الضرر أدناها في الأصول الثابتة في مناطق: الشعيبة/ ميناء عبدالله، وصبحان والشقايا/ الروضتين، ١٨٪، ١٧٪، ١٧٪ على التوالي. أما في الأصول المتداولة فقد اختلفت نسبة الأضرار، ففي حين بلغت نسبة خسائر الشقايا/ الروضتين ٧٣٪ كانت في الشعيبة/ ميناء عبدالله ٥٣٪. أما منطقة صبحان فانفردت بأدنى نسبة خسارة (٢٩٪) في أصولها المتداولة.

هـ- بحساب درجة الارتباط بين متغيري (س) التوزيع النسبي للأضرار في الأصول الثابتة ونظيره (ص) في الأصول المتداولة، جاءت الدرجة (٩ , ٠) مؤكدة أن هناك ارتباطاً شديداً بين المتغيرين، من النوع الطردي، بمعنى أنه كلما ارتفعت خسائر الأصول الثابتة زامنتها في الارتفاع خسائر الأصول المتداولة أو الجارية.

٣- أضرار المنشآت الصناعية:

يدين هذا البند العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت ويفضحه، ويكشف في الوقت نفسه نوايا الغزو ومراميه، فقد اعتدى الغزاة من أجل السرقة ومن أجل النهب ومن أجل التدمير، وليس أدل على ذلك مما ورد في بيانات الجدول التالي:

جدول (١٠) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الأضرار التي لحقت بموجوداتها[1].

الصناعة	سرقة كاملة ٪	تدمير كامل ٪	سرقة جزئية ٪	تدمير جزئي ٪	تلف بسيط ٪	لاشيء ٪	المجموع
المواد الغذائية	٦,٧	١٣,٣	٤٠,١	١٩,٩	١٦,٧	٣,٣	١٠٠,٠
الأثاث والتنجيد	٩,١	---	٥٤,٦	٢٧,٠	٩,٣	--	١٠٠,٠
الورق والطباعة	٢٧,٠	٦,٠	٢٢,٠	١٨,٠	١٨,٠	٩,٠	١٠٠,٠
الصناعات الكيماوية	٥,٥	٥,٥	٣٣,٤	٢٢,٢	٢٢,٢	١١,٢	١٠٠,٠
البلاستيك واللدائن	٥,٦	٥,٦	٤٤,٤	١٦,٧	٢٢,١	٥,٦	١٠٠,٠

(١) د. عباس علي المجرن، «مستقبل الصناعة التحويلية في الكويت في ضوء اقتصادياتها قبل الكارثة وبعدها»، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين، ٣ - ٥ مايو ١٩٩٣، ص٤٧٨.

تابع جدول (١٠) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الأضرار التي لحقت بموجوداتها .

الصناعة	سرقة كاملة ٪	تدمير كامل ٪	سرقة جزئية ٪	تدمير جزئي ٪	تلف بسيط ٪	لاشيء ٪	المجموع
مواد البناء	٧,١	٧,١	٤٢,٩	٢١,٩	٢١,٠	--	١٠٠,٠
صناعات معدنية أساسية	---	---	٦٦,٧	٣٣,٣	---	--	١٠٠,٠
صناعات معدنية هندسية	٢٠,٠	---	٤٠.٠	١٣,٣	٢٠,٠	٦,٧	١٠٠,٠
صناعات أخرى	١٤,٢	---	٥٧,٣	٧,١	١٤,٢	٧,٢	١٠٠,٠
المتوسط العام	١٠,٦	٥,٧	٤٣,٦	١٩,٩	١٥,٤	٤,٨	١٠٠,٠

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ بلغ متوسط الأضرار والخسائر أعلاه في فئة السرقة الجزئية (٦ , ٤٣٪) تليها فئة التدمير الجزئي (٩ , ١٩٪) وفئة التلف البسيط (٤ , ١٥٪) وفئة السرقة الكاملة (٦ , ١٠٪) وفئة التدمير الكامل (٧ , ٥٪) وأخيراً فئة لاشيء (٨ , ٤٪) وهي الفئة التي نجت من العدوان العراقي الغاشم . ويتضح لنا أن الضرر بدرجاته المختلفة قد أصاب ٢ , ٩٥٪ من إجمالي منشآت القطاع الصناعي في دولة الكويت ، مما أوقف عجلة إنتاج هذا القطاع وشلها (شكل ١٠) .

ب ـ بلغت نسبة الأضرار والخسائر في المنشآت المسروقة بالكامل أو المدمرة بالكامل (٣ , ١٦٪) من إجمالي خسائر منشآت هذا القطاع . وتفاوتت النسبة في كل صناعة على حدة ، ففي حين سجلت نسبة الخسائر أعلاها في صناعة الورق والطباعة (٣٣٪) ، أقل قليلا من ثلث خسائر منشآت هذا القطاع ، نجدها تدنت إلى (١ , ٩٪) في صناعة الأثاث والتنجيد .

جـ ـ انحصرت خسائر الصناعات المعدنية الأساسية في الأضرار الجزئية ، فأعلى نسبة ضرر وخسارة جاءتها من السرقة الجزئية (٧ , ٦٦٪) ، وهي أعلى نسبة سرقة جزئية في كل الصناعات ، كما حققت خسارتها في فئة التدمير الجزئي (٣ , ٣٣٪) مؤكدة أن هذه الصناعة قد تم القضاء عليها تماماً (١٠٠٪) بهذين النمطين من أنماط السرقة والتدمير ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن منشآت الصناعات المعدنية الأساسية كان من الصعب على الغزاة سرقتها بالكامل أو تدميرها بالكامل ، ربما

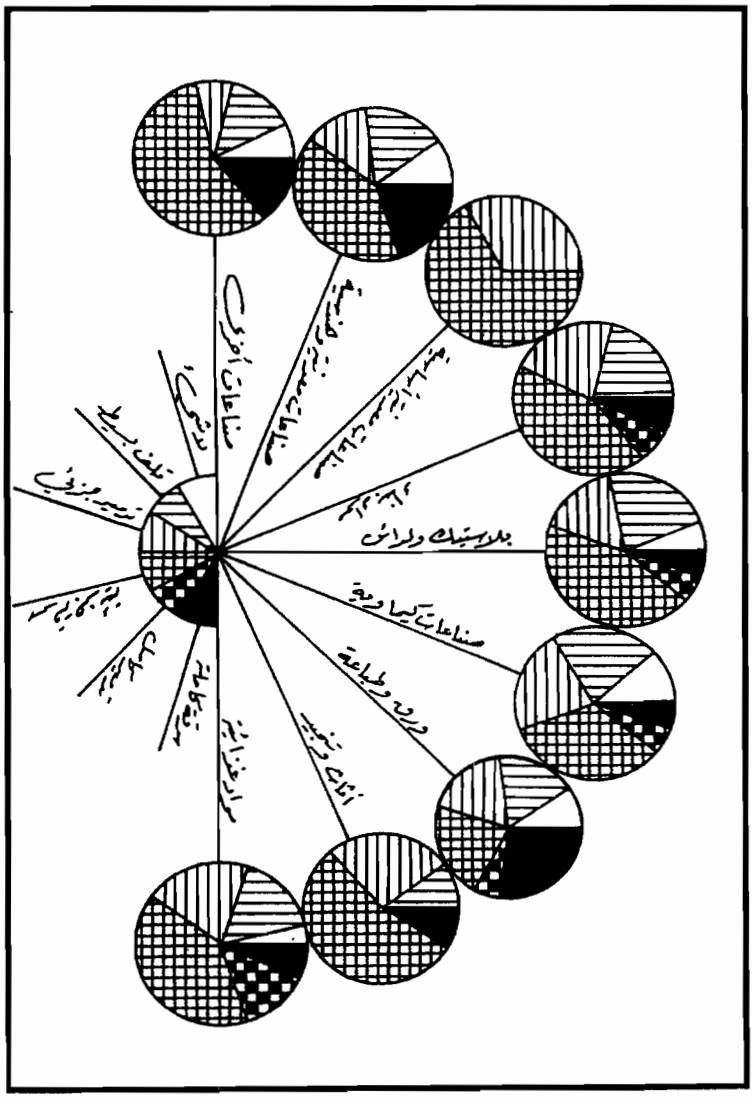

شكل (١٠) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الأضرار التي لحقت بموجوداتها.

لحاجتهم إليها داخل الكويت أو لوجود نظير لها داخل العراق.

د ـ لم يترك الغزاة أية منشأة صناعية سليمة في الصناعات المعدنية الأساسية والأثاث ومواد البناء.

٤ ـ إجمالي قيمة الخسائر الناجمة عن الغزو في قطاع الصناعات التحويلية:

بلغ إجمالي قيمة الخسائر على مستوى نوع الصناعة داخل قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٢٣٥ مليون دينار كويتي. وليس من شك في أن هذا الرقم لا يعبرعن إجمالي خسائر القطاع كله، بل خص ٤٤٠ منشأة فقط، تلك التي خضعت للدراسة التي يوضح مفرداتها الجدول التالي:

جدول (١١) توزيع المنشآت الصناعية وإجمالي قيمة الخسائر حسب النشاط الصناعي.

(٢/ ٨/ ١٩٩٠ ـ ٢٦/ ٢/ ١٩٩١)[١] (بالألف دينار كويتي).

الصناعات التحويلية	عدد المنشآت	النسبة٪	إجمالي الخسائر	النسبة ٪	متوسط خسائر المنشأة
المواد الغذائية	٦٩	١٥,٧	٢٤١٧٥	١٠,٣	٣٥٠,٠
المنسوجات والملابس	٥٦	١٢,٧	٣٥٤٢	١,٥	٦٣,٣
الخشب ومنتجاته	٦٩	١٥,٧	١٩٧٩١	٨,٤	٢٨٦,٨
الورق ومنتجاته	٣٦	٨,٢	٢٣٠٤٥	٩,٨	٦٤٠,١
المنتجات البترولية	١	٠,٢	٤٦٠٤٣	١٩,٦	٤٦٠,٤٣
المنتجات الكيماوية	٢٧	٦,١	٢٣٨٠٢	١٠,١	٨٨١,٥
مواد البناء	٤٩	١١,١	٢٥٩٨٧	١١,١	٥٣٠,٣
المنتجات المعدنية الأساسية	٣	٠,٧	٦٢٣٠	٢,٧	٢٠٧٦,٦
المنتجات المعدنية المصنعة	١١٠	٢٥,١	٦١٠٣٠	٢٦,١	٥٥٤,٨
منتجات أخرى	٢٠	٤,٥	١٠٣٢	٠,٤	٥١,٦
الإجمالي	٤٤٠	١٠٠,٠	٢٣٤٦٧٧	١٠٠,٠	٥٣٣,٤

ومن الشكل (١١) نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ بلغ إجمالي قيمة الخسائر في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٢٣٥ مليون دينار كويتي، أكثر من ربع (١ ,٢٦٪) هذا المبلغ خسائر صناعة المنتجات المعدنية

(١) د. عباس علي المجرن، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٩، والنسب المئوية، ومتوسط خسائر المنشأة من حسابنا.

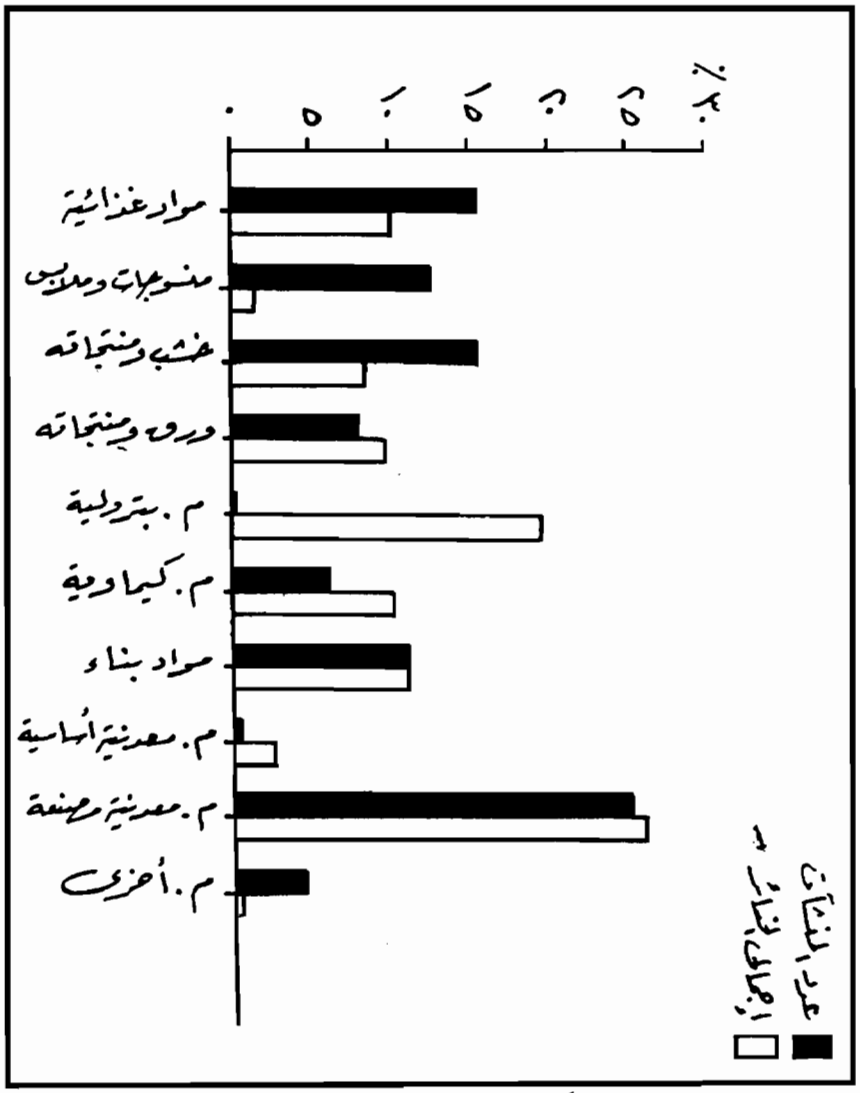

شكل (١١) توزيع المنشآت الصناعية وإجمالي قيمة الخسائر حسب النشاط الصناعي

المصنعة التي جاءت على رأس القائمة، ليس في إجمالي الخسائر المادية وحسب بل وفي الخسائر التي لحقت بالمنشآت نفسها. كما بلغ متوسط خسارة المنشأة الواحدة في هذه الصناعة حوالي ٥٥٥ ألف دينار كويتي.

ب ـ تحمل قطاع المنتجات البترولية نحو ٢٠٪ من إجمالي خسائر قطاع الصناعات التحويلية، وهذا معناه أن صناعتي المنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات البترولية قد اشتركتا معا في خسارة بلغت نسبتها حوالي ٤٦٪ من إجمالي خسائر هذا القطاع.

جـ ـ تراوحت نسبة الخسائر في بقية القطاعات الصناعية بين ١,١١٪ في قطاع مواد البناء و٥,١٪ في قطاع المنسوجات والملابس، في حين سجلت فئة المنتجات الأخرى أدنى نسبة خسائر، حيث بلغت ٤,٠٪ فقط، وهذا يعني أن حصر الخسائر والأضرار في هذا القطاع قد تم بمنتهى الدقة.

د ـ بلغ متوسط خسائر المنشأة حوالي ٥٣٣,٤ ألف دينار كويتي تجاوزته خمس صناعات هي: المنتجات البترولية، والمنتجات المعدنية الأساسية، والمنتجات الكيماوية، والورق ومنتجاته، والمنتجات المعدنية المصنعة.

٥ ـ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية:

ليس من شك في أن صافي ربح أي قطاع هو المؤشر الوحيد القادرعلى رسم مستقبل الإنتاج، إما بقبول المشروع والاستمرارية فيه، أو الاستغناء عنه. كما أن مقدار الخسارة والضرر اللذين يلحقان بأي قطاع من قطاعات الإنتاج، لاسيما الصناعات التحويلية، يفسران ما يلقيه هذا القطاع من عبء ثقيل على كاهل الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول (١٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية (١٩٨٨-١٩٩٤)[١] (بالمليون د.ك.)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزيادة أو النقصان	النسبة ٪
١٩٨٨	٧٨٤,٧٥	---	---
١٩٨٩	٩٩٩,٧٠	+٢١٤,٩	+٢٧,٤

(١) بنك الكويت المركزي، «النشرة الإحصائية الفصلية، أبريل - يونيو ١٩٩٥»، المجلد ٢١، العدد رقم (٢)، جدول رقم (٣٨)، ص٧٥، والنسب من حسابنا.

تابع جدول (١٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية (١٩٨٨-١٩٩٤) (بالمليون د.ك.)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزيادة أو النقصان	النسبة ٪
١٩٩٠	٦١٧,٩٠	٣٨١,٨-	٣٨,٢-
١٩٩١	١٥٥,٩٠	٤٦٢,٠-	٧٥,٠-
١٩٩٢	٥٠٧,٩٠	٣٥٢,٠+	٢٢٥,٨+
١٩٩٣	٦٤٤,٢٠	١٣٦,٣+	٢٦,٨+
١٩٩٤	٧٦٦,٠٠	١٢١,٨+	١٨,٩+

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ- بلغ نصيب قطاع الصناعات التحويلية ٩٩٩,٧٠ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت عام ١٩٨٩، محققا زيادة بلغت نسبتها ٢٧,٤٪ عما كان عليه عام ١٩٨٨، ومعناها تحقيق قطاع الصناعات التحويلية قيمة مضافة مقدارها ٢١٤,٩ مليون دينار كويتي خلال عام واحد (شكل ١٢).

ب- اختلف الوضع عام ١٩٩٠ نتيجة للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، حيث تراجعت نسبة المساهمة بنحو ٣٨,٢٪ نظرا للتدمير الذي لحق بالمنشآت الصناعية، من مبان وآلات ومعدات ومخزون وقطع غيار، ومن ثم خسر قطاع الصناعة حوالي ٣٨٢ مليون دينار كويتي بحلول ٢/٨/١٩٩٠.

جـ- ازدياد تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بخسارة بلغت ٤٦٢ مليون دينار كويتي أو ما يعادل ٧٥٪ عام ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٩٠.

د- بدأ هذا القطاع في التعافي من أثر الغزو وتحسنت نسبة المساهمة عندما حقق زيادة بلغت ٣٥٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٢، أو ما يعادل ٢٢٥,٨٪ عما كان عليه عام ١٩٩١. وهي زيادة- بلاشك- ملحوظة. ورغم اطرادها، إلا أنها حتى عام ١٩٩٣ لم تحقق ما كانت عليه عام ١٩٨٩.

وتزداد الصورة وضوحا بتناولنا للتطور النسبي لحصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء ما ورد من بيانات في الجدول التالي :

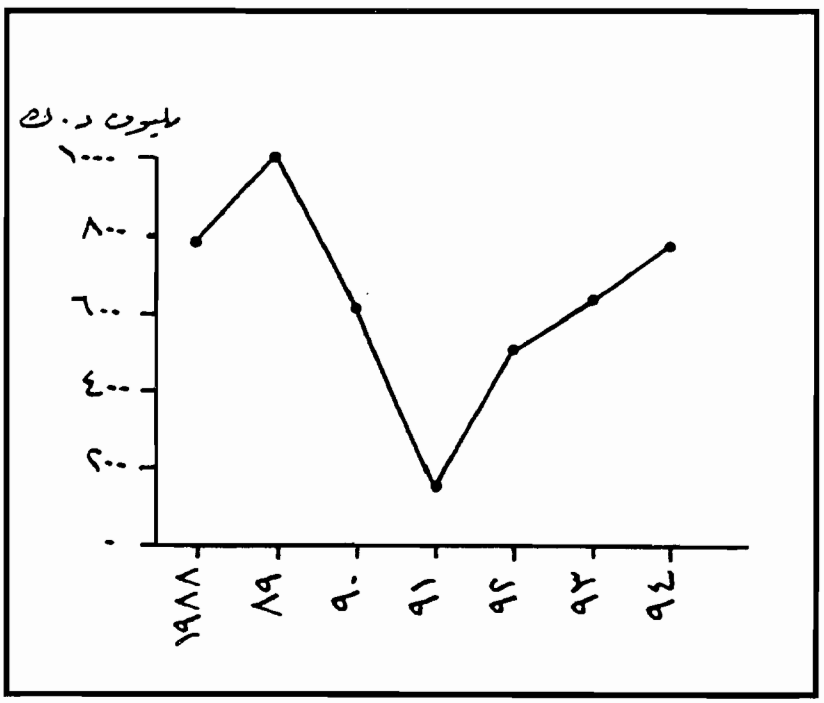

شكل (١٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات (التحويلية ١٩٨٨-١٩٩٤)

جدول (١٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي بالأسعار الجارية (١٩٨٩-١٩٩٢)[١] (بالمليون د.ك.).

الصناعة	١٩٨٩	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩١	٪	١٩٩٢	٪
الأغذية والمشروبات	٤٥,٥	٤,٥	٢٧,٦	٤,٤	١٩,٩	٨,٨	٣٧,٥	٤,٠
المنسوجات والملابس	٣٣,٥	٣,٣	٢١,٠	٣,٣	١٦,٢	٧,٢	٢٨,٣	٣,٠
الخشب ومنتجاته	١٢,٣	١,٢	١١,٩	١,٩	٩,١	٤,٠	١٧,٦	١,٩
الورق ومنتجاته	٢٤,٢	٢,٤	١٤,١	٢,٢	١١,٨	٥,٢	٢٣,٢	٢,٤
المنتجات البترولية	٧٦٢,٩	٧٤,٩	٤٧٤,٨	٧٥,٦	١١٦,١	٥١,٣	٧٠٥,١	٧٥,٧
المنتجات الكيماوية	٤٩,٧	٤,٩	٢٦,٣	٤,٣	١١,٩	٥,٣	٣٥,٠	٣,٨
المنتجات التعدينية الأساسية	٣٨,٢	٣,٨	٢١,٦	٣,٤	١٢,٠	٥,٣	٢٩,٩	٣,٢
الصناعات المعدنية الأساسية	٤,٩	٠,٤	٢,٩	٠,٥	١,٩	٠,٨	٤,٤	٠,٥
الصناعات المعدنية المصنعة	٤٤,٣	٤,٣	٢٤,٨	٣,٩	٢٥,٢	١١,١	٤٥,٦	٤,٩
صناعات أخرى	٣,١	٠,٣	٣,١	٠,٥	٢,٣	١,٠	٥,٣	٠,٦
المجموع	١٠١٨,٦	١٠٠,٠	٦٢٨,١	١٠٠,٠	٢٢٦,٤	١٠٠,٠	٩٣١,٩	١٠٠,٠
إجمالي الناتج المحلي	٧١٨٢,٠		٥٢٨٨,١		٣٢٥٢,٤		٦٤٥١,٦	
النسبة من الناتج الإجمالي	١٤,٢٪		١١,٩٪		٦,٩٪		١٤,٤٪	

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٩ بعدما حقق أكثر من مليار (١٠١٨,٦) دينار كويتي، ٧٥٪ من هذه القيمة أسهمت بها المنتجات البترولية، والنسبة الباقية اشتركت فيها بقية الصناعات التي تراوحت ما بين ٩,٤٪ أسهمت بها المنتجات الكيماوية، و٣٪ للصناعات الأخرى، (شكل ١٣).

ب- تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ١١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠، بسبب العدوان العراقي على الكويت فلم تحقق سوى ٦٢٨,١ مليون دينار كويتي، ومن ثم بلغ مقدار الخسارة حوالي ٣٩٠,٥ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٣٨,٣٪ مقارنة بعام ١٩٨٩. وأسهم قطاع المنتجات

(١) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من ١٩٨٩ - ١٩٩٢ والخسارة غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي إلى الكويت» يناير ١٩٩٣، جدول رقم (١-٤)، والنسب من حسابنا.

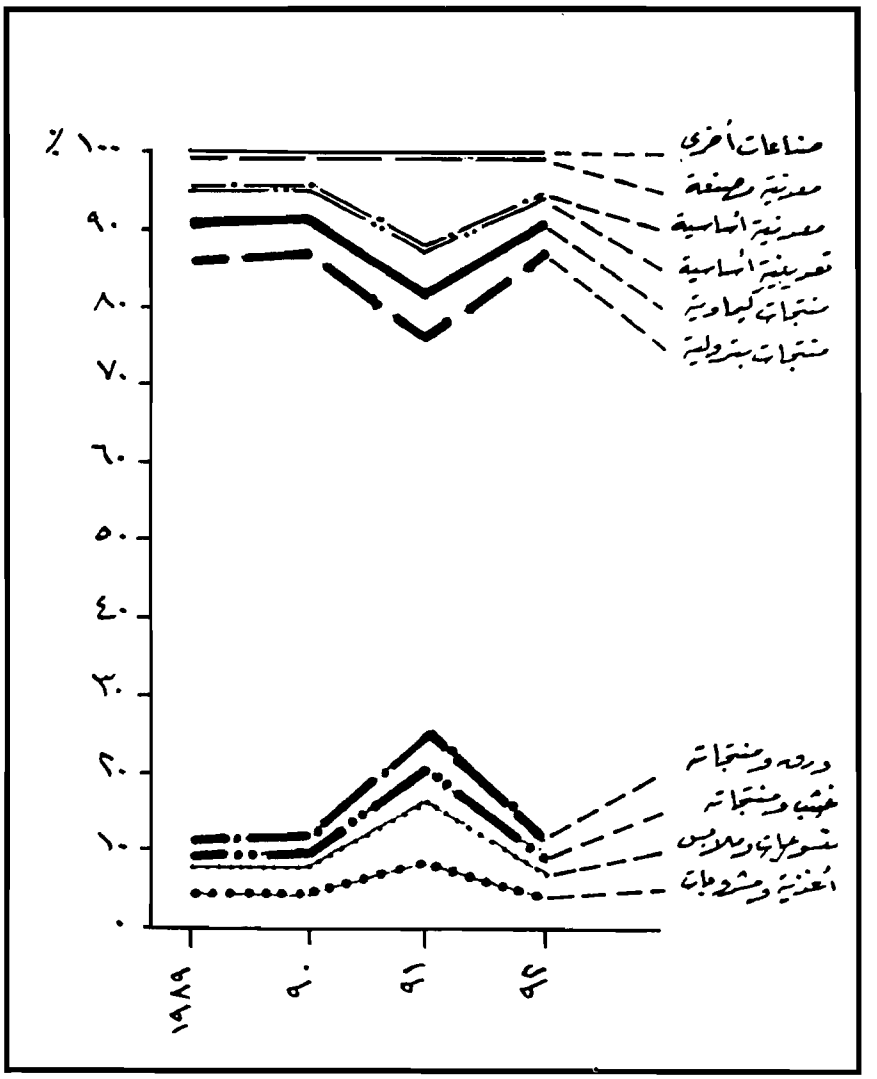

شكل (١٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي ١٩٨٩-١٩٩٢

البترولية بأعلى نسبة، تليه الأغذية والمشروبات، والمنتجات الكيماوية، والصناعات المعدنية المصنعة، والمنتجات التعدينية الأساسية، والمنسوجات والملابس، تليها بقية القطاعات بنسب تراوحت بين ٤,٣٪ و٥,٠٪.

جـ- برز أثر العدوان العراقي الغاشم من حصة قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٩١، ممثلا في تراجع مساهمته إلى ٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه تراجع مجموع دخل هذا القطاع إلى ٢٢٦,٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٩١، متحملا خسارة مقدارها ٤٠١,٧ مليون دينار كويتي في عام واحد، وتراجع إسهام قطاع المنتجات البترولية لأول مرة طيلة هذه الفترة من ٧٥,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥١,٣٪ فقط عام ١٩٩١، ومعنى ذلك أن المنتجات البترولية خسرت وحدها ٣٥٨,٧ مليون دينار كويتي في عام واحد. جاءت بقية الصناعات الأخرى بنسب تراوحت بين ١,١١٪ للصناعات المعدنية المصنعة و١٪ فقط للصناعات الأخرى.

د- جاءت المنتجات البترولية (بما فيها صناعة تكرير البترول) في المركز الأول على طول هذه السلسلة، محققة أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدة الاتجاه العام السائد وهو «الاقتصاد الكويتي أحادي المورد».

٦- حالة المخزون تام الصنع:

يُعَدُّ المخزون في أي شكل من أشكاله تاما أو ناقص الصنع ضمن الأصول المتداولة، ودراسة خسائرها تُحْسَبُ مكملة لدراسة خسائر الأصول الثابتة، وعليه تصبح متابعة المخزون من خلال عناصر المتابعة الواردة في الجدول التالي هو أسلوب ممتاز لإبراز مدى الضرر والخسارة في هذا القطاع:

جدول (١٤) التوزيع النسبي لخسائر وأضرار المخزون تام الصنع في الصناعات التحويلية [١]

الصناعة	دمر في المخزن٪	صودر أو سرق ٪	تعرض للتلف الطبيعي ٪	استمر بيعه أثناء الاحتلال ٪	بيع بعد التحرير	الإجمالي
مواد غذائية	١٦,٠	٤٥,٠	١٦,٠	٢٠,٠	٣,٠	١٠٠,٠
أثاث وتنجيد	٢٨,٦	٧١,٤	--	--	--	١٠٠,٠
ورق وطباعة	١٠,٠	٦٠,٠	٢٠,٠	--	١٠,٠	١٠٠,٠
كيماويات	--	٢٩,٠	٢٤,٠	١٧,٦	٢٩,٤	١٠٠,٠
بلاستيك ولدائن	٧,٠	٥٠,٠	٧,٠	٧,٠	٢٩,٠	١٠٠,٠
مواد بناء	٩,٩	٤٥,٠	١٤,٩	٥,٠	٢٥,٠	١٠٠,٠
معدنية وهندسية	--	٨٥,٧	١٤,٣	--	--	١٠٠,٠
أخرى	٦,٠	٦١,٧	٧,٦	٧,٦	٢٣,١	١٠٠,٠
المتوسط	٨,٨	٤٩,٨	١١,٨	٩,٧	١٩,٩	١٠٠,٠

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ تمت مصادرة أو سرقة حوالي نصف (٨ , ٤٩٪) المخزون تام الصنع في قطاع الصناعات التحويلية ، لاسيما الصناعات المعدنية والهندسية (٧ , ٨٥٪) التي تفوقت على المتوسط العام بانحراف موجب مقداره (٩ , ٣٥٪) ، وصناعة الأثاث والتنجيد (٤ , ٧٧٪) التي تفوقت على المتوسط العام بانحراف موجب مقداره (٢ , ١٠٪)

وتراوحت بقية الصناعات في هذه الفئة ما بين ٥٠٪ للبلاستيك واللدائن و٢٩٪ للكيماويات (شكل ١٤) .

ب ـ بلغ متوسط المخزون تام الصنع في الصناعات التحويلية الذي بيع بعد التحرير ٩ , ١٩٪ ، تركزت نسب البيع في الكيماويات ، والبلاستيك واللدائن ، ومواد البناء .

جـ ـ من السلع التي استمر بيعها أثناء الاحتلال العراقي الغاشم أربع هي : المواد الغذائية لضرورتها بالنسبة للسكان الموجودين داخل الكويت ، ثم الكيماويات التي احتاجها الطغاة داخل البلاد ، والبلاستيك واللدائن ، وأخيرا مواد البناء . ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الفئة لا يمثل متوسطها إلا حوالي ١٠٪ من مخزون

(١) د . عباس علي المجرن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧٩ .

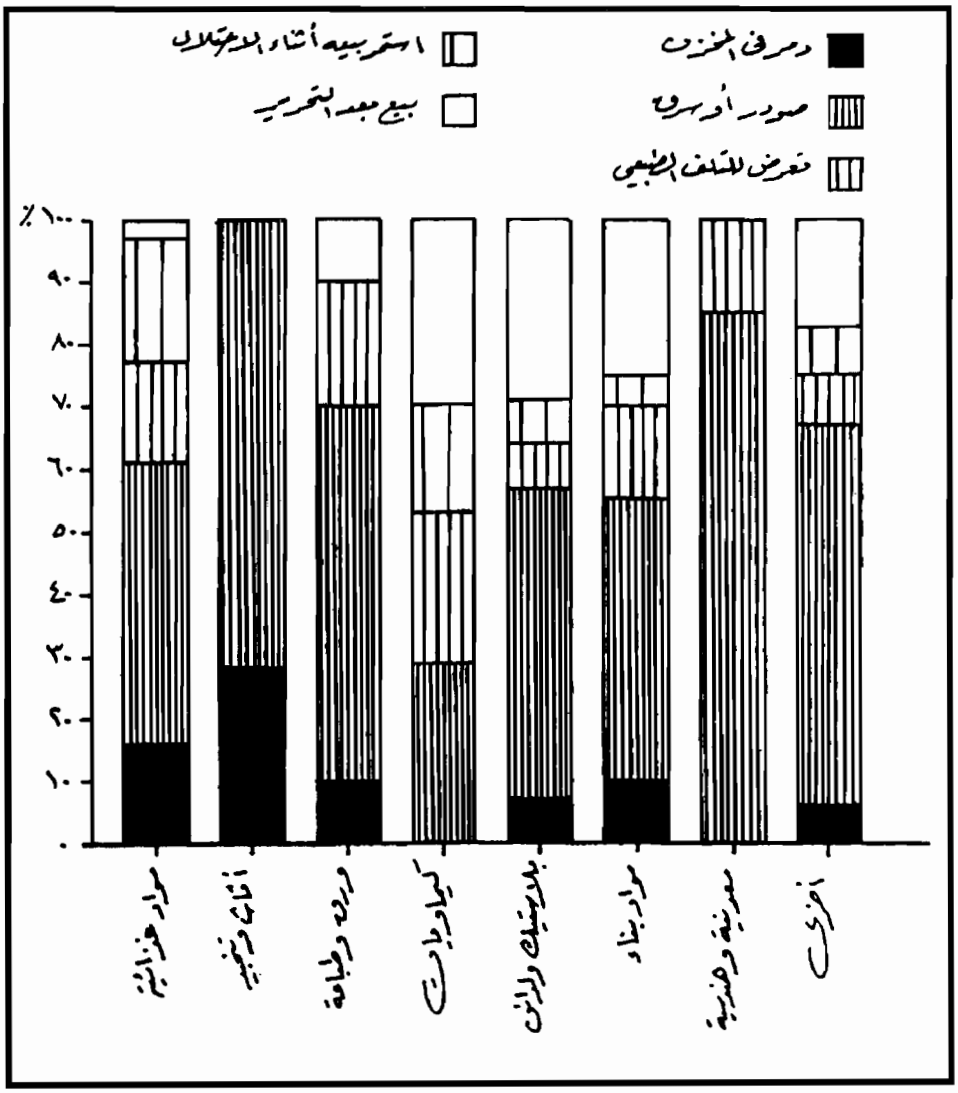

شكل (١٤) التوزيع النسبي لخسائر وأضرار المخزون تام الصنع في الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية، ومعناها أن الضرر والخسارة قد لحقا ٧٠٪ من مخزون هذا القطاع، فلم يكف المخزون مَن يعيش في الداخل أكثر من شهرين، بعدها أصبحت المعاناة في الحصول على مثل هذه السلع هي الشغل الشاغل لكل من عانى من الاحتلال البغيض.

مما تقدم يتضح بأن الضرر لم يَطَل الأصول الثابتة وحسب بل تجاوزها إلى الأصول المتداولة، لاسيما المخزون تام الصنع من الصناعات التحويلية، وأن الضرر هنا قد تجسد في تدمير أو سرقة المعدات والمخزون، ووسائل النقل في بعض أو أغلب السلع.

وقد قدرت إحدى الدراسات لبنك الكويت الصناعي تكلفة إعادة بناء المشروعات الصناعية الكويتية المتضررة وتشغيلها بحوالي ١٣٥ مليون دينار كويتي.

ثالثاً: خسائر قطاع النفط والغاز الطبيعي

رغم صغر مساحة الكويت (١٧٨١٨ كم٢) فإنها تضم رصيدا ضخما جعلها تتبوأ المركز الثالث بين دول مجلس التعاون في الإنتاج بعد السعودية والإمارات، والمركز الثالث أيضا في الاحتياطي بعدهما، والمركز الرابع في إنتاج الغاز الطبيعي بعد الإمارات والسعودية وقطر، وعلى المستوى العربي أسهمت بنحو ٧,٦٪ من الإنتاج العربي من البترول و٩,٨٪ من الاحتياطي العربي و٢,٣٪ من الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي عام ١٩٨٩ [١].

في بداية عام ١٩٩٠، بلغت طاقة المنشآت المركبة على آبار النفط الكويتية ٢,٩ مليون برميل يومياً، بطاقة قصوى قابلة للاستمرار تقنياً مقدارها ٢,٥ مليون برميل يومياً. وتؤكد بعض التقديرات أنه كان يمكن أن يرتفع هذا الرقم الأخير إلى أربعة ملايين برميل يومياً، خلال فترة تتراوح من ٢٤ إلى ٣٦ شهراً. وبلغت الاحتياطات المؤكدة ٩٤٥٢٥ مليون برميل في نهاية الثمانينيات (أو نحو ١٣٠ سنة من الإنتاج بمعدل مليوني برميل يومياً)[٢].

(١) Organization of the Petroleum Exporting Countries. "Annual statistical Bulletin". Austria 1995. P.36 P. 38. وانظر أيضا د. محمد إبراهيم رابوي، «أهمية استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة التعاون، العدد رقم (٣٠)، يونيو ١٩٩٣، ص ١٩-٢٤، والنسب من حسابنا.

(٢) تقرير لجنة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥-٢٤.

وسنتناول بالبحث: التوزيع الجغرافي لحقول النفط في الكويت، وتكرير النفط والغاز الطبيعي ثم الصناعات البتروكيماوية، بهدف تقدير خسائر كل منها.

١ ـ التوزيع الجغرافي لحقول النفط في الكويت:

يتوزع رصيد الكويت من النفط على ١٥ حقلاً نفطياً تضم ١٥٥٥ بئراً، تقتسمها أربع مناطق هي: شمال الكويت، غرب الكويت، جنوب الكويت، والمنطقة المقسومة (شكل ١٥). وتمتلك شركة نفط الكويت المناطق الثلاث الأولى بالكامل وتتولى تشغيلها، في حين تتقاسم الكويت والمملكة العربية السعودية إنتاج النفط في المنطقة المقسومة.

وتضم منطقة شمال الكويت أربعة حقول هي: الروضتين، الصابرية، الرتقة، وبحرة (أقدمها) وتضم هذه المنطقة ٣١٦ بئراً، وتنتج ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

أما منطقة غرب الكويت فتضم ثلاثة حقول هي: مطربة، الدبدبة، ومتياهة، وتنتج ١٥٠ ألف برميل يومياً من ١٣٤ بئراً.

وفي جنوب الكويت تقع أهم المناطق جميعا، لاسيما وهي تضم حقل برقان الكبير، متعدد الخزانات الجوفية، وثاني أكبر حقول النفط في العالم. هذا إضافة إلى حقول المقوع والأحمدي والمناقيش وأم قدير والفوارس السفلى وأب وخشمان. وكانت هذه الحقول تضم ٦٦١ بئراً وتنتج ١,١ مليون برميل يومياً. ومن بين ١١١١ بئراً في هذه المناطق الثلاث كان هناك ٩٨٠ بئرا منتجة حتى أول أغسطس ١٩٩٠.

أما المنطقة المقسومة فتضم حقول: الوفرة، جنوبي أم قدير، وجنوبي الفوارس، وتتكون من ٩٠٠ بئر من بينها ٣٥٠ بئراً منتجة بمعدل إنتاج يتراوح بين ١٧٠ ألف و١٨٠ ألف برميل يومياً.

وبذلك يكون إجمالي عدد الآبار المنتجة ١٣٣٠ بئراً حتى أول أغسطس ١٩٩٠، تدر صادراتها من النفط الخام وحده (عدا صادرات المنتجات المكررة) نحو ١٣ مليون دولار يوميا للاقتصاد الكويتي.

بعد سبعة شهور من الاحتلال تغيرت هذه الصورة المزدهرة وتحولت صناعة

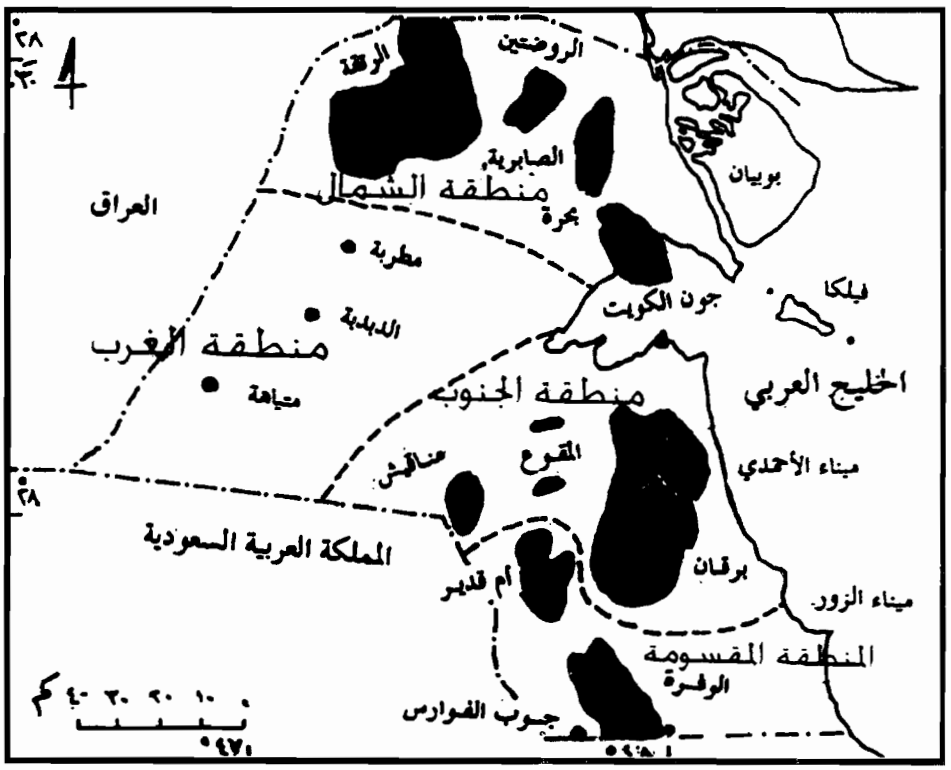

شكل (١٥) حقول النفط في دولة الكويت

المصدر: وزارة النفط، الكويت

النفط الكويتية إلى خرائب، وغطت أراضيها البحيرات والأنهار النفطية التي اندفعت من الآبار بشدة بعد إشعالها أو تدميرها على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (١٥) التوزيع الجغرافي لآبار حقول النفط في الكويت حسب حالتها بعد الغزو[1]

الحقول	مشتعلة	متدفقة	مدمرة	سليمة	المجموع	نسبة التالف ٪
الروضتين	٦٢	٢	٥	٣	٧٢	٩٥,٨
الصابرية	٣٩	٤	٩	٥	٥٧	٩١,٢
الرتقة	١	--	--	٨	٩	١١,١
بحرة	٣	٢	--	--	٥	١٠٠,٠
برقان	٢٩١	٢٤	٢٨	٦٧	٤١٠	٨٣,٧
المقوع	٩٨	٦	٢١	١٥	١٤٠	٨٩,٣
الأحمدي	٦٠	٣	١٧	٦	٨٦	٩٢,٢
المناقيش	٢٧	--	٧	١	٣٥	٩٧,١
أم قدير	٢٦	٢	١١	٢	٤١	٩٥,١
الفوارس السفلى	--	--	--	٣	٣	--
أب	--	--	--	٤	٤	--
خشمان	--	--	١	١	٢	٥٠,٠
الوفرة	٦	٣٣	--	١٥	٥٤	٧٢,٢
جنوبي أم قدير	--	--	--	١٦	١٦	--
جنوبي الفوارس	--	--	--	٩	٩	--
الإجمالي	٦١٣	٧٦	٩٩	١٥٥	٩٤٣	٨٣,٦

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ أسفرت عملية المسح الميداني على حقول النفط في الكويت عن أن الغزاة أتلفوا ٧٨٨ بئراً: ١٦,٢٪ منها في المنطقة الشمالية، ٧٨,٩٪ في المنطقة الجنوبية، ٤,٩ في المنطقة المقسومة، ومعناها أن التلف تركز على نحو ملحوظ في المنطقة الجنوبية، حيث حقل البرقان أكبر آبار النفط في الكويت، تليها المنطقة الشمالية، ثم

(1) Ahmed Al-Shatti and J.M.Harrington, "The Environmental and Health Impact of the Kuwait Oil Fires", University of Birmingham, U.K. 1992. p. 13.

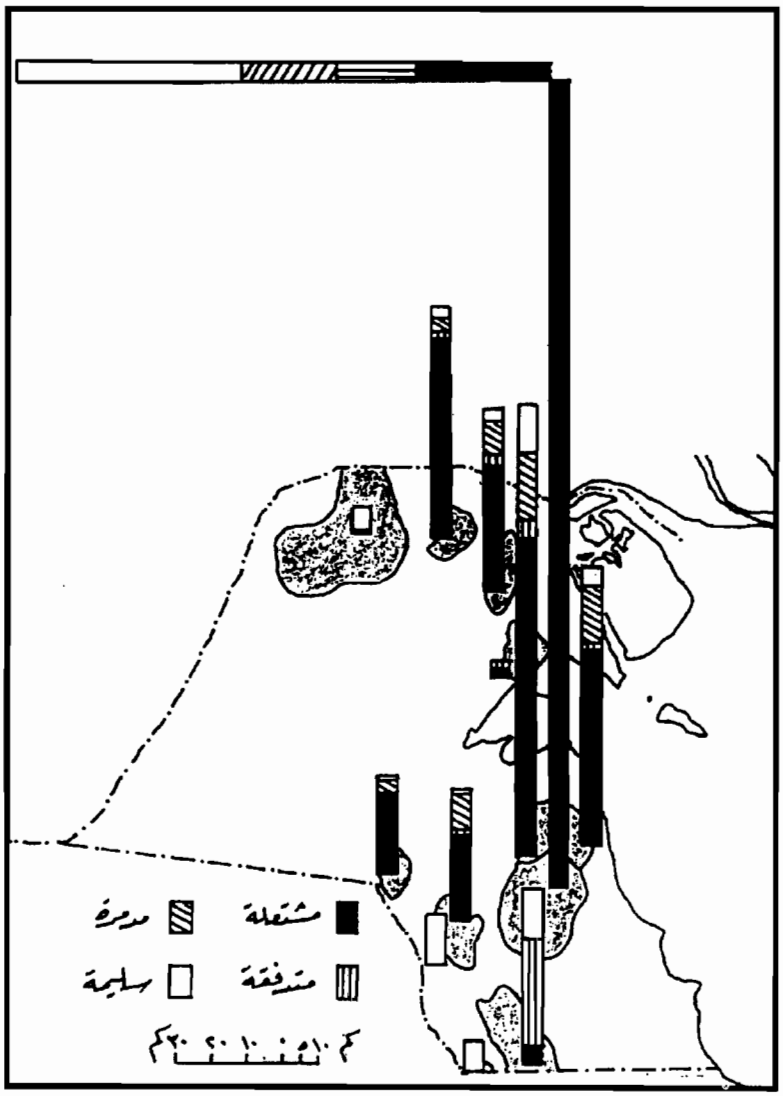

شكل (١٦) التوزيع الجغرافي لحقول النفط في الكويت حسب حالتها بعد الغزو

المنطقة المقسومة على الترتيب (الشكل ١٦).

ب ـ ضمت حقول البرقان أعلى نسبة (٤٧٪) من مجموع الآبار المشتعلة كما ضمت أعلى نسبة (٢٨٪) من مجموع الآبار المدمرة، بينما شملت حقول الوفرة أعلى نسبة (٤, ٤٣٪) من مجموع الآبار المتدفقة، التي تسببت في تكوين البحيرات والأنهار النفطية على سطح الأرض.

جـ ـ أخذ التلف الذي أصاب ٧٨٨ بئراً ثلاث صور تتضمن: ٦١٣ بئراً مشتعلة، ٩٩ بئراً مدمرة، ٧٦ بئراً متدفقة بنسب بلغت ٨, ٧٧٪ للأولى، ٦, ١٢٪ للثانية، ٦, ٩٪ للثالثة، ومعنى ذلك أن أمر إشعال الآبار هو السائد وقتذاك.

د ـ بلغ عدد الآبار السليمة ١٥٥ بئراً، أو ما يعادل ٤, ١٦٪ من أصل ٩٤٣ بئراً موضوع المسح، معظمها في المنطقة الجنوبية (٩, ٦٣٪) تليها المنطقة المقسومة (٨, ٢٥٪) وأخيرا المنطقة الشمالية النسبة الباقية (٣, ١٠٪).

هـ ـ بلغت نسبة التالف أعلاها في حقل بحرة في المنطقة الشمالية، (أقدم حقول الكويت) ١٠٠٪ يليه حقل المناقيش في المنطقة الجنوبية ١, ٩٧٪ ثم حقل الروضتين في المنطقة الشمالية ٨, ٩٥٪، وحقل أم قدير في المنطقة الجنوبية ١, ٩٥٪، وتراوحت نسبة التالف بعد ذلك بين ٢, ٩٢٪ في حقل الأحمدي في المنطقة الجنوبية، و١, ١١٪ (وهي أدنى نسبة) في حقل الرتقة في المنطقة الشمالية.

و ـ ترك الغزاة آبار: الفوارس السفلى وأب في المنطقة الجنوبية دون إتلاف وكذلك آبار جنوبي الفوارس في المنطقة المقسومة، وهي حقول لا تضم سوى ٣٢ بئراً، وربما يُعزى ذلك إلى سرعة انسحابهم من المنطقة.

وبحساب الفاقد اليومي من البترول الخام بالصورة التي سبقت الإشارة إليها وجد أن كمية البترول المتدفقة تتراوح ما بين مليونين وستة ملايين برميل يومياً. وعلى أساس سعر ٢٠ دولاراً للبرميل، تتراوح الخسارة ما بين ٤٠ مليون دولار إلى حوالي ١٢٠ مليون دولار يومياً. وبحسبة بسيطة، فعلى مدى سبعة أشهر قدرت خسارة الكويت بنحو ٢, ٢٥ بليون دولار. ونتيجة للاحتلال والخسارة المترتبة عليه في الإنتاج خلال تلك الفترة (٢١٠ أيام) تحملت الكويت خسارة إضافية ٥, ٨ بليون دولار، وبإضافة هذا المبلغ إلى سابقه يكون إجمالي خسارة الكويت بعد هذا

المسح حوالي ٣٣,٧ بليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أمر تقدير الخسائر لم يكن سهلاً مطلقا، لاسيما وأن عددا كبيرا من المناطق كان الدخول إليها غير آمن بسبب الألغام والمعدات الحربية، وتجنبا لهذا الخطر قامت الطائرات العمودية بالمسح.

ويختلف متوسط تكلفة إصلاح آبار النفط حسب أعماقها، ففي حين تبلغ تكلفة بئر ضحلة (٣٤٠٠-٩٠٠٠ قدم) حوالي ١,٥ مليون دولار، تصل بالنسبة لبئر أعمق (٩٠٠٠-١٥٠٠٠ قدم)إلى حوالي خمسة ملايين دولار. ومعظم الآبار في حقلي برقان الكبير والوفرة هي آبار ضحلة، تتراوح أعماقها من ٣٤٠٠-٤٧٠٠ قدم، في حين يتراوح العمق في الآبار الشمالية والغربية بين ٧٥٠٠ و١١٠٠٠ قدم. ولقد قدرت تكلفة سد آبار النفط، وإطفاء الحرائق المشتعلة فيها بمبلغ يتراوح ما بين ٦٠٠ مليون إلى ٨٥٠ مليون دولار، أي ما يتراوح بين مليون ونصف المليون دولار للبئر الواحدة[1].

كما أصاب الضرر حظيرتي الصهاريج الجنوبية والشمالية. فمن بين ٣٥ صهريجًا تضمها حظيرة الصهاريج الجنوبية، بطاقة تخزين إجمالية تبلغ ستة ملايين برميل، دمر الغزاة ١٤ صهريجاً وأصيب اثنان بأضرار جسيمة، أي بخسارة في الطاقة تبلغ نحو ٣,٣ ملايين برميل، أو ما يعادل ٥٥٪ من طاقة التخزين الإجمالية للصهاريج الجنوبية. ومن بين ٢٤ صهريجا في المنطقة الشمالية، بطاقة تخزين إجمالية تبلغ ثمانية ملايين برميل، دمر الغزاة ثمانية صهاريج وأصيب صهريج واحد بأضرار جسيمة، بخسارة في الطاقة تبلغ نحو ٣,٧ ملايين برميل، أو ما يعادل ٤٦٪ من طاقة التخزين الإجمالية للصهاريج الشمالية.

وقد أصيبت المنشآت الواقعة في رأس خط الإنتاج لشركة نفط الكويت - التي تتألف من ٢٦ محطة تجميع (عدا محطة رئيسية واحدة و٢٣ محطة فرعية في الوفرة) والتي تفصل النفط عن الغاز في مناطق الآبار - بأضرار شديدة أو دمرت. . وبصفة عامة كانت هناك ما بين ٣١٪-٥٨٪ من المحطات مصابة بأضرار شديدة تتراوح خسارتها الإجمالية ما بين ١,٦ بليون دولار و٣ بلايين دولار، و١٢٪ من المحطات لا يمكن تشغيلها.

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

وقد قدرت الأوساط النفطية الكويتية أن ٥ , ١ بليون برميل من النفط (أي ما يعادل ٥ , ١٪ من احتياطي النفط الكويتي القابل للاستخراج) قد فقد في حرائق آبار النفط. وقدر كذلك أن تكاليف الإصلاح تتراوح ما بين ١٠-١٥ بليون دولار. وفي يناير ١٩٩٢ قدر أن ٣٠ مليون برميل يمكن استردادها من بحيرات النفط التي تكونت نتيجة تدفق النفط من الآبار[١].

وذكر البعض أن تسرب النفط من بعض الآبار المشتعلة قد تسبب في تكون عدد كبير من البرك والبحيرات النفطية قُدِّر مبدئيا بحوالي ١١٠ بُحَيْرات، منها ٢٤ في الحقول الشمالية، ٨٦ في الحقول الجنوبية، وأن هذه البحيرات تغطي مساحة تبلغ ٨٠ كيلومتراً مربعاً. وتشير التقديرات الأولية إلى أن كمية النفط المجتمعة في هذه البحيرات تبلغ حوالي ٢٢ مليون برميل[٢].

٢ـ تكرير النفط:

توجد في الكويت ثلاث مصاف تتولاها بالتشغيل شركة البترول الوطنية الكويتية وهي: مصفاة ميناء الأحمدي (أقدمها، عام ١٩٤٦)، ومصفاة ميناء عبدالله (١٩٥٨) ومصفاة ميناء الشعيبة (١٩٦٨) وهناك مصفاة رابعة في ميناء الزور، تتولى شركة تكساكو تشغيلها وتمتلكها المملكة العربية السعودية، لكي تعالج صناعيا نصيبها من الخام الذي تحصل عليه من منطقة الوفرة. والجدول التالي يوضح تطور معدل كمية النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث:

جدول (١٦) تطور معدل تكرير النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث (٨٦/ ٨٧ - ٩٢/ ١٩٩٣)[٣] (بالألف برميل/ يوم)

السنة	مصفاة ميناء الأحمدي (المعدل)	٪	مصفاة ميناء عبدالله (المعدل)	٪	مصفاة ميناء الشعيبة (المعدل)	٪	الإجمالي
١٩٨٧/٨٦	٣٢٦,٥	٥٦,١	٧١,٣	١٢,٢	١٨٤,٦	٣١,٧	٥٨٢,٤
١٩٨٨/٨٧	٣٧٦,٩	٥٨,٠	٨٣,٨	١٢,٩	١٨٩,١	٢٩,١	١٦٤٩,٨
١٩٨٩/٨٨	٣٨٥,٨	٥٠,٤	٢٠٣,٨	٢٦,٧	١٧٥,٥	٢٢,٩	٧٦٥,١

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٢) د. زين الدين عبد المقصود، «البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة»، دار البحوث العلمية، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٢، ص ٢٦٣-٢٦٥.

(٣) شركة البترول الوطنية الكويتية، «التقرير السنوي، يوليو ١٩٩٢ ـ يونيو ١٩٩٣ ص١٥»، والنسب من حسابنا.

تابع جدول (١٦) تطور معدل تكرير النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث (٨٦/ ٨٧ - ٩٢/ ١٩٩٣) (بالألف برميل/ يوم)

السنة	مصفاة ميناء الأحمدي (المعدل)	٪	مصفاة ميناء عبدالله (المعدل)	٪	مصفاة ميناء الشعيبة (المعدل)	٪	الإجمالي
٨٩/ ١٩٩٠	٣٨٩,٢	٤٧,٧	٢٣١,١	٢٨,٣	١٩٦,٣	٢٤,٠	٨١٦,٦
٩٠/ ١٩٩١	٣٢,٤	٥٤,٠	١٠,٣	١٧,٢	١٧,٣	٢٨,٨	٦٠,٠
٩١/ ١٩٩٢	١٢٥,١	٦٦,٣	٦٣,٥	٣٣,٧	--	--	١٨٨,٦
٩٢/ ١٩٩٣	١٦٦,٣	٤٢,٣	٢٢٧,١	٧٥,٧	--	--	٣٩٣,٤

وشهدت مصفاة ميناء الشعيبة تدمير وحدة تقطير النفط الخام الوحيدة فيها، والتي يتوقف عليها إنتاج المنتجات المكررة. كما لحق الدمار الشديد بوحدة الإيسوماكس التي تنتج البنزين ووقود الديزل. كما دمرت صهاريج تخزين المنتجات، فمن بين ٨٤ صهريجاً (طاقتها الإجمالية ١٢ مليون برميل) دمر الغزاة صهاريج البترول تدميرا كاملاً. وقدرت الطاقة المفقودة فقدانا تاما بنحو ١,٢٦ مليون برميل. ولحقت درجات متفاوتة من الدمار بنحو ١٩ صهريجاً آخر، بفعل الطلقات والقذائف التي ذكرت التقارير أن الجنود العراقيين قد أطلقوها لأغراض التدريب على الرماية. وأن هناك صهريجاً واحداً أصبح على شكل الغربال من كثرة الثقوب التي خلفتها الطلقات، وأصبح غير صالح للاستعمال.

٣ـ الغاز الطبيعي

يُعد غاز الكويت الطبيعي من أجود الغازات في العالم، إذ يحتوي على ٧٥٪ ميثاناً، و١٢٪ إيثاناً و٥,٤٪ بروباناً، إلى جانب نسبة قليلة من البوتان والبنتان[١]. ويرتبط إنتاج الغاز الطبيعي وغاز البروبان السائل بصناعة النفط ارتباطا وثيقا. وتحتل الكويت المركز الثالث بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إنتاج الغاز الطبيعي منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٩.

(١) د. محمد علي عمر الفرا، «التنمية الاقتصادية في دولة الكويت دراسة جغرافية تحليلية»، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص١٤٣.

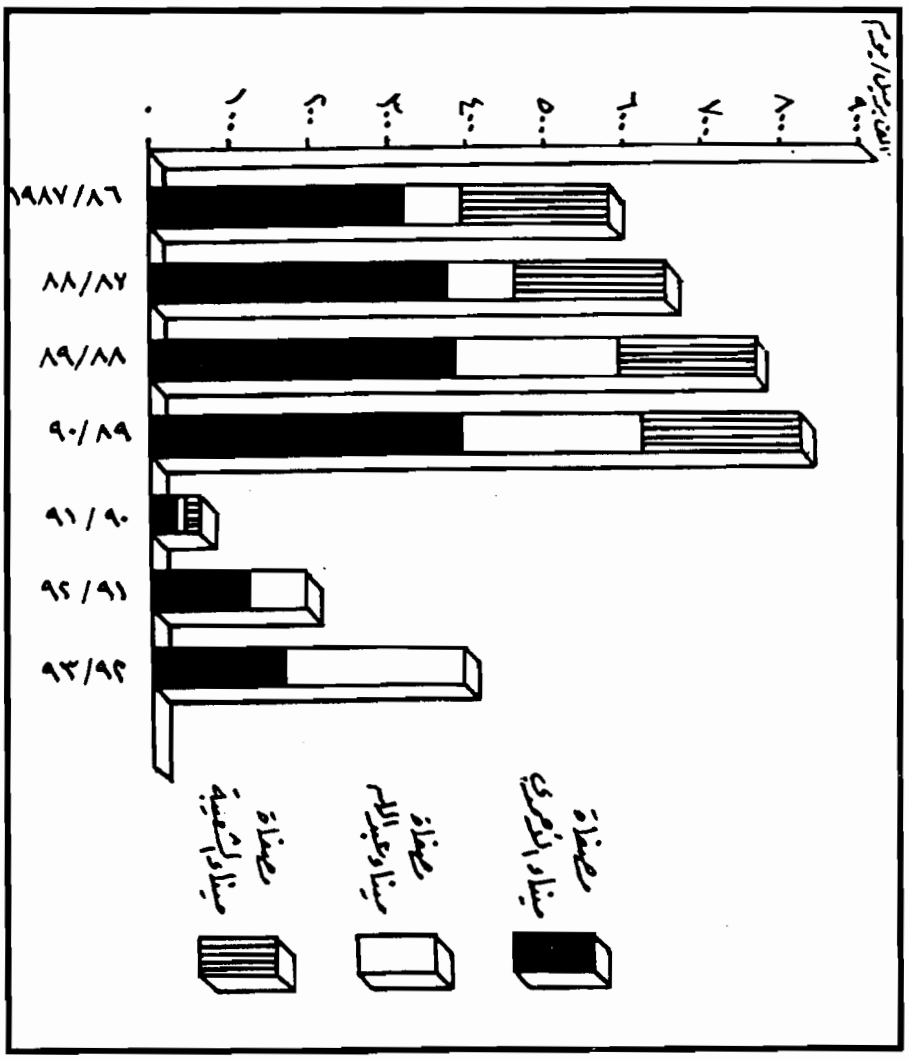

شكل (١٧) تطور معدل تكرير النفط الخام في المصافي الكويتية الثلاث (١٩٨٧/٨٦-١٩٩٣/٩٢)

جدول (١٧) تطور الرقم القياسي لإنتاج الغاز الطبيعي في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٢) [١] (بالمليون قدم مكعب يوميا)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي	الرقم القياسي
١٩٨٨	٩٠٤,٠	١٠٠
١٩٨٩	١٠٧٤,٠	١١٩
١٩٩٠	٦٨٤,١	٧٦
١٩٩١	٥١٨,٢	٥٧
١٩٩٢	٥١٥,٦	٥٧

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- بلغ الرقم القياسي في هذه السلسلة ذروته عام ١٩٨٩، وذلك بعد تجاوزه كمية الإنتاج في العام السابق بنحو ١٩٪.

ب- انخفض إنتاج الغاز الطبيعي في الكويت بسبب العدوان العراقي وحرق آبار البترول المنتجة، ومن ثم هبط الرقم القياسي للإنتاج بنحو ٤٣٪ عام ١٩٩٠ مما كان عليه في العام السابق.

جـ- يُعد عام ١٩٩١ المؤشر والدليل على ما لحق هذا القطاع من ضرر شديد، ومن ثم تدني الرقم ٦٢٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩، (شكل ١٨).

فقد تسبب الاحتلال الغاشم في وقف إنتاج الغاز الطبيعي وغاز البروبان السائل، فمعظم الغاز الطبيعي يحترق أو ينطلق متبددا مع النفط المندفع من الآبار التي لم تشتعل فيها النيران. ومن بين أربع محطات لتعزيز ضخ الغاز، دمر الغزاة المحطة القائمة غربي الكويت، وأصاب الضرر الشديد محطة أخرى قائمة شمال الكويت.

أما المحطتان الواقعتان جنوب شرقي الكويت، فقد أصيبت إحداهما بأضرار جزئية، واستمرت الأخرى في حالة جيدة.

ولا تزال منشأة غاز البروبين السائل سليمة، وكذلك منشأة تعبئة الغاز إلا أنه جرى نهب ٤٠ ألف أسطوانة غاز بروبين سائل، و٤٥ ألف منظم، ونقلت هذه

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، ص٤٣١، والرقم القياسي من حسابنا.

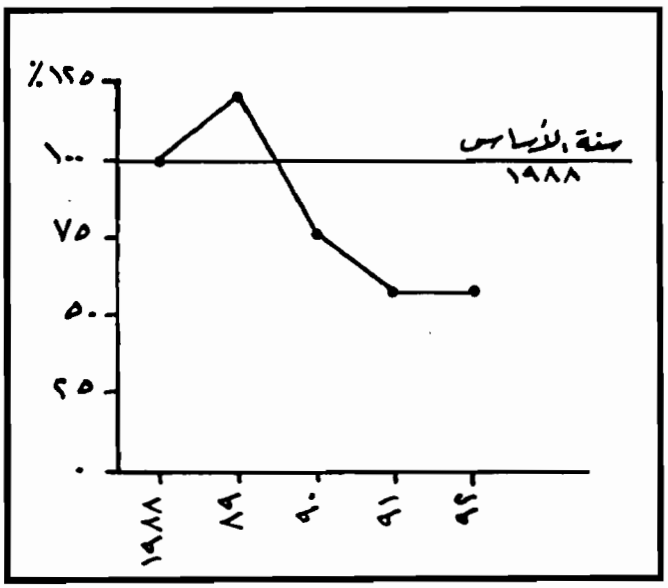

شكل (١٨) تطور الرقم القياسي لإنتاج الغاز الطبيعي في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٢)

الأسطوانات والمنظمات إلى العراق.

ورغم الضرر الطفيف نسبيا الذي حل بقطاع الغاز، فقد شلت هذه الصناعة أيضا، ونتج عن ذلك عجز في الغاز عانى منه سكان الكويت، الذين يستعملون أسطوانات غاز البروبين السائل أساساً لأغراض الطهي. وفي أوائل شهر أبريل ١٩٩١ كان الغاز يستورد بسفن شحن البضائع الجافة، حيث توقف هذا المصدر من مصادر الإيرادات بسبب العدوان العراقي الغاشم.

٤ ـ الصناعات البتروكيماوية:

ترتبط هذه الصناعات ارتباطا وثيقا بصناعة النفط، وتدير شركة الصناعات البتروكيماوية مصنعين هما: مصنع للأسمدة، ومصنع لإنتاج الملح والكلور.

وكان مصنع الأسمدة الكائن في ميناء الشعيبة يستخدم الغاز الطبيعي، الوارد من منشأة غاز البروبين السائل كخام تغذية لإنتاج غاز النشادر واليوريا، وحامض الكبريتيك. ويتألف المصنع من قسمين: المجمع القديم الذي أنشئ عام ١٩٦٨، وطاقته ٤٠٠ طن يوميا من النشادر، ١٠٠٠ طن يوميا من اليوريا، و٤٠٠ طن يوميا من حامض الكبريتيك. وكانت جميع المنتجات تقريبا تصدر، نظراً لأن الاستعمال المحلي كان قليلاً جداً، حيث كان سعر النشادر واليوريا يقارب ١٠٥ دولارات للطن الواحد، و١٢٠ دولاراً للطن الواحد على التوالي.

وفي عام ١٩٨٦ أقيم مصنع الملح والكلور بتكلفة مقدارها ١٠٥ ملايين دولار في ميناء الشعيبة. وكان تشغيل هذا المصنع يستلزم توفير مياه البحر، ونحو ١٣ ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً. وكانت معظم منتجاته تستعمل في منشآت تحلية مياه البحر.

هذا بالإضافة إلى مصنع لإنتاج الميلامين، تم إنشاؤه عام ١٩٨٠ بتكلفة مقدارها ١٠٠ مليون دولار، وبطاقة إنتاج تبلغ ١٥٠ ألف طن سنوياً. وهناك مصنع تمتلكه شركة الصناعات التحويلية الكيماوية الكويتية كان ينتج الراتنجات والبوليستر غير المشبع، وتم إنشاؤه عام ١٩٨٢ بتكلفة قدرها ٢٨ دولاراً، بطاقة إنتاجية تبلغ ١١٥٠٠ طن سنويا. وهذه المنتوجات جميعها تباع بنحو ٤٢٠٠ دولار، ١٣٠٠ دولار، ٢٨٠٠ دولار للطن الواحد على التوالي، معظمها مخصصة للتصدير.

وفي منتصف عام ١٩٩٠ كان هذا المصنع يعمل بنسبة ٨٠٪ من طاقته وبلغت إيراداته السنوية نحو ٥٠ مليون دولار.

وحتى أغسطس من عام ١٩٩٠ كانت لدى الكويت صناعة بتروكيماوية حديثة مرتبطة بصناعة النفط، تورد لمنشآت تحلية مياه البحر منتجات حيوية لتزويد الكويت بالمياه العذبة، وتدر دخلا كبيرا من العملات الأجنبية.

من المعروف أنه من دون الغاز الطبيعي لا يمكن تشغيل مصنع الأسمدة الذي تم نقل بعض مكوناته الحيوية إلى العراق، ومن ثم توقفت هذه الصناعة تماما بعد ستة أسابيع من بداية الغزو. ولعل السبب في ذلك هو رغبة الغزاة في تحويل رصيد النشادر الموجود إلى ٣٥ ألف طن من اليوريا، إضافة إلى ٤٥ ألف طن كانت مخزونة ليتم نقلها معا إلى العراق. وقد قدرت القيمة الإجمالية لليوريا المسروقة إلى العراق بنحو ١٢,٦ مليون دولار أمريكي[١].

هذا بالإضافة لفك الغزاة لوحدتي استعادة النشادر (التي تكلفت ١,٨ مليون دولار) ووحدة استعادة الهيدروجين الجديدة (١٩٩٠) ونقلهما إلى بغداد والتي قدرت قيمتها بنحو ٢,٣ مليون دولار، وهما تمثلان عنصرين ضروريين في مجمع صناعة الأسمدة الجديد، مما ترتب عليه: تخفيض قدرة المصنع بنسبة ٨٦٪ بالنسبة للنشادر، و٧٤٪ بالنسبة لليوريا، وتعذر تفريغ اليوريا السائبة في ميناء البضائع الجافة بالشعيبة، وإلحاق الضرر بصهاريج تخزين النشادر، من جراء القصف بالقذائف وطلقات الرصاص.

وقد لحق الدمار التام بالمستودع المقام ١٩٨٦ بتكلفة قدرها ١,٨ مليون دولار لتخزين أسطوانات الكلور، والواقع على بعد ٢٠ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب من مصنع الملح والكلور على الطريق المؤدي إلى الوفرة. كما تم نقل ٢٤٠ أسطوانة مملوءة بالكلور (قيمة الواحدة ٣ آلاف دولار) إلى بغداد قبل تدمير ذلك المستودع.

وتم تجريد مصنع الميلامين تجريدا تاما من جميع وحداته الرئيسية، وقدرت هذه الخسارة بنسبة تتراوح بين ٧٥٪ و٨٥٪ من قيمته الأصلية. كذلك تم تدمير مصنع الراتنجات والبوليستر غير المشبع تدميراً كاملاً، ولم يتبق من المرافق إلا هيكل بدائي

(١) وزارة الإعلام، الكتاب السنوي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٤.

وقلة من الأبنية المنهوبة. كما تم نهب الاستثمار الأصلي (٢٨ مليون دولار)، وكذلك جميع المواد الخام والمنتجات، وتقدر خسارتها بنحو ٧,٨ ملايين دولار.

وقام الغزاة بنهب وتدمير المرافق العامة والمخازن الخاصة بقطع الغيار التي كانت تلزم هذه الصناعة. ففي ميناء الشعيبة استولوا على رافعات الميناء البالغ عددها عشرين رافعة وأكثر من ٢٠٢ سيارة، وفقد مصنع زيوت التشحيم (طاقته ٣٠٠ ألف طن) جميع مخزونه، وصفائحه، وبراميله التي تساوي قيمتها حوالي ٦٦ مليون دولار. وفقدت شبكة التسويق المحلي ما قيمته حوالي ٦٠ مليون دولار من البنزين وزيت الديزل والنافتا وزيوت التشحيم، كما فقدت حوالي ٥٠ سيارة وشاحنة صغيرة. كما تم تجريد المختبرات مما فيها من المواد الكيماوية، وأدوات الاختبار، خلال الفترة الممتدة من بداية الغزو وحتى منتصف شهر يناير ١٩٩١.

وأخيرا ونتيجة للغزو العراقي الغاشم على الكويت فقد تأثرت إيرادات النفط الذي يُعَدُّ أهم ركائز الاقتصاد الكويتي، بالتدني الشديد الذي يتناوله الجدول التالي:

جدول (١٨) تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة (٨٨/ ١٩٨٩-٩٣/ ١٩٩٤) [١] (بالمليون دينار كويتي)

السنة	إجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية	النسبة٪	الرقم القياسي للإيرادات النفطية
٨٨/ ١٩٨٩	٢٣٦٧,٨	٢٠٣٥,١	٨٥,٩	١٠٠
٨٩/ ١٩٩٠	٣٢٩٤,٦	٢٩٣٥,٧	٨٩,١	١٤٤
٩٠/ ١٩٩١	٢٧٣,٠	٢٤٦,١	٩٠,١	١٢
٩١/ ١٩٩٢	٦٤٧,٣	٤٩٥,٩	٧٦,٦	٢٤
٩٢/ ١٩٩٣	٢٣٦٣,٧	٢٠٨٥,٣	٨٨,٢	١٠٢
٩٣/ ١٩٩٤	٢٧١٣,٧	٢٤١٩,٨	٨٩,١	١١٩

ومنه نستخلص الحقائق الآتية:

أ- حققت إيرادات النفط أعلى عائداتها عام ٨٩/ ١٩٩٠، وكان من المؤمل أن يكون عام ١٩٩٠ عام ازدهار وتطور، ليس في قطاع النفط والغاز الطبيعي

(١) بنك الكويت المركزي، «النشرة الإحصائية الفصلية، إبريل - يونيو ١٩٩٥»، المجلد ٢١، العدد رقم (٢)، جدول رقم (٢٠)، ص٤٧، والنسب والرقم القياسي من حسابنا.

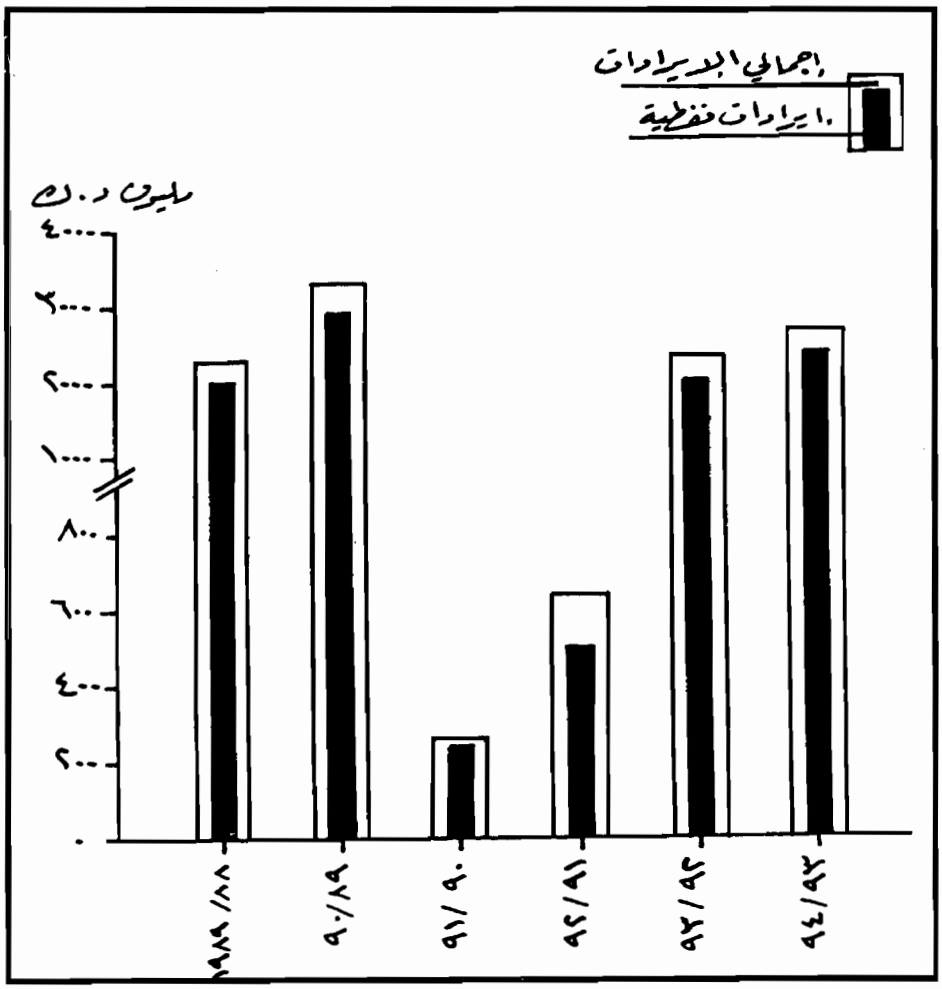

شكل (١٩) تطور إجمالي الإيرادات والإيرادات النفطية في الكويت (١٩٨٨/٨٩ - ١٩٩٣/٩٤)

وحسب، بل وفي جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى لما أحدثته الإيرادات العامة للدولة من طفرة غير مسبوقة عندما تجاوزت الإيرادات حد الإنفاق وتولدت القيمة المضافة لأول مرة منذ عام ٨٤/ ١٩٨٥ [١]. وجاء الغزو العراقي الغاشم مخيباً لكل الآمال، هادما كل تطور، وسالبا ثمرة غرس عمرها ٤٥ سنة بين عشية وضحاها، حيث تراجعت إيرادات النفط والغاز من ٢٩٣٥,٧ مليون دينار كويتي عام ٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٢٤٦,١ مليون دينار كويتي فقط عام ٩٠/ ١٩٩١ بنسبة تراجع بلغت ٩٢٪. ولو فرض ثبات إيرادات النفط والغاز الطبيعي على ما كانت عليه في العام السابق للغزو، لأصبح مقدار الخسارة بسبب توقف الإنتاج على إثر حرق آبار النفط حوالي ٣ بلايين دينار كويتي، (الشكل ١٩).

ب ـ امتد أثر الخسارة إلى العام اللاحق ٩١/ ١٩٩٢ وإن كان بنسبة أقل مقارنة بما كان عليه الوضع عام ٨٩/ ١٩٩٠، حيث بلغت نسبة التراجع ٨٣,١٪ وإن كانت قيمة الخسائر بلغت ٢٤٣٩,٨ مليون دينار كويتي.

جـ ـ عاود إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المصاحب مكانته كمورد أساسي للإيراد العام للدولة يتجاوز ٨٨,٢٪ من إجمالي الإيرادات الكويتية، وذلك رغم أن الآبار قد أشعلها العراقيون في ٢٢ فبراير ١٩٩١، وتم إطفاء آخر بئر في ٦ نوفمبر ١٩٩١، ومعنى ذلك أن هناك ما يزيد على ٧٢٧ بئراً ظلت مشتعلة لمدة ٢٥٨ يوماً وبفضل فرق الإطفاء من دول التحالف، وفريق الإطفاء الكويتي الذي أذهل العالم بنشاطه وحسن أدائه، حققت الإيرادات النفطية عام ٩٢/ ١٩٩٣، حوالي ٢٠٨٥,٣ مليون دينار كويتي، بزيادة بلغت نسبتها ٣٢٠,٥٪ عما كانت عليه في العام السابق. وعلى الرغم من ذلك لم تصل الإيرادات النفطية إلى ما كانت عليه قبل الغزو وإن كان المستقبل يبشر بالخير.

د ـ أثر الغزو العراقي في الإيرادات الكويتية بما أحدثه من أضرار جسيمة في قطاع النفط والغاز الطبيعي مدركاً ما لأهمية هذا القطاع ونسبة مساهمته في الإيرادات الوطنية والتي لم تقل في أي سنة من هذه السلسلة عن ٨٥٪ من إجمالي الإيرادات باستثناء عام ٩١/ ١٩٩٢ عندما بلغت نسبة الإيرادات النفطية ٧٦,٦٪ كانعكاس مباشر للغزو.

(١) بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية أبريل - يونيو ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

وفي نهاية هذا المبحث، نجد أنه في إطار تقدير الخسائر غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي ذكرت وزارة التخطيط بأن خسائر النفط الخام والغاز الطبيعي قد بلغت ٤٩٦,٧ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٢,٦٪ من إجمالي تقديراتها لخسائر العدوان [١].

رابعاً: خسائر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

كانت الكويت مركزاً تجارياً مزدهراً في منتصف عام ١٩٩٠، ولم تصبح مدينة الكويت منطقة مُهّمةً للتجارة المحلية فحسب، بل أصبحت بالتدريج مركزاً تجارياً إقليمياً مهماً في منطقة الخليج، وقد كانت التجارة بالجملة والتجزئة تمثل حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتستوعب ١٠ في المائة من قوة العمل.

وسنتناول في هذا المبحث بالدارسة تقدير خسائر قطاع التجارة الداخلية وقطاع المطاعم والفنادق، ثم التجارة الخارجية، وما لحق بها من خسائر وأضرار.

١ ـ التجارة الداخلية وقطاع المطاعم والفنادق:

لقد نهبت عمليا جميع المجمعات التجارية في الكويت، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها المجمع التجاري الواقع شمالي ساحة الصفاة فقد نهب الغزاة حوالي ٨٠٠ من المصالح والمحال التجارية في مساحة لا تتجاوز ١٠٠ ألف متر مربع. وكذلك نهبوا الأسواق الكبيرة للذهب والمجوهرات نهباً كاملاً. وفي كثير من الحالات، أدت النيران إلى إتلاف المبنى من الداخل وتمخضت عن أضرار هيكلية رئيسية.

وقد تكرر هذا المشهد في مناطق أخرى متعددة في: أبو حليفة، والأحمدي، والفحيحيل والجهراء والرقة والصباحية. ففي الجهراء وحدها أصيب المركز التجاري بخسائر فادحة، حيث نهب الغزاة أكثر من ٢٠٠ من المحال التجارية، وفي الأحمدي ٨٠ من المحلات التجارية الصغيرة. كما تأثر تجّار السيارات الذين سرق الغزاة السيارات الجديدة من معارضهم.

وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة أن القيمة الإجمالية للبضائع المسروقة من

(١) وزارة التخطيط، تقديرات أولية للحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، جدول رقم ٢-١، والنسبة من حسابنا.

المحلات التجارية والمخازن والمستودعات فاقت ١٠٠ مليون دولار في بعض الحالات [١].

وجاء في إحصاءات وزارة التخطيط، أن القيمة المضافة الإجمالية لتجارة الجملة والتجزئة بلغت ٥٩٨,٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، وبعد الغزو تراجعت إلى ٣٨٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ بخسارة مقدارها ٢١٦,٨ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٣٦,٢٪ وقد صاحب ذلك عجز مماثل في المخزون التجاري، ففي حين بلغت قيمة المخزون التجاري ٩١,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجعت القيمة إلى ٤١,٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠، بخسارة مقدارها ٥٠,٥ مليون دينار كويتي أو ما يعادل ٥٥,١٪ عما كانت عليه قبل الغزو [٢].

وفي ما يخص المطاعم والفنادق، يمكن القول إنه في حين بلغت القيمة المضافة الإجمالية لها ٤٩,٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجعت عام ١٩٩١ إلى ٢٢,٣ مليون دينار كويتي، بخسارة مقدارها ٢٧,١ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٥٤,٩٪ عما كانت عليه قبل الغزو [٣].

وقد تعرضت ثلاثة فنادق من الدرجة الأولى إلى تدمير كامل، من مجموع ١٨ فندقا من هذه الدرجة في حين أصيبت أربعة فنادق أخرى منها بأضرار جسيمة. كما تعرض منتجع الخيران، الذي يضم ١٩٨ غرفة مع تسهيلاتها المختلفة، للتخريب والنهب الكامل، مع إغراق أكثر من نصف اليخوت والزوارق في الحوض البحري، وتم تدمير معظم مرافق مدينة الملاهي. كما حدث بعض التدمير والتشويه في الواجهة البحرية والتي قدرت تكاليف إنشائها بحوالي ٢٢٥ مليون دولار، وذلك بسبب الاستحكامات العسكرية التي أقامتها قوات الاحتلال على طول الساحل [٤].

وجاء في تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة أن تقديرها لتكاليف أشغال الترميم والإصلاح في الفنادق الفاخرة بلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار، على أساس تصليح

(١) تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٨١-٨٢.
(٢) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ٢٦٧، ص٣١٥، والنسب من حسابنا.
(٣) نفس المصدر، جداول ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ص ٣٢٠-٣٢٥، والنسب من حسابنا.
(٤) د. يوسف الإبراهيم، الاقتصادات العربية، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

٨٠٠ غرفة بواقع ١٠٠ ألف دولار لكل غرفة، ويقدر البعض قيمة الخسائر التي لحقت بفندق شاطئ المسيلة وحده بنحو ٤٨,٨ مليون دولار [١].

٢ ـ التجارة الخارجية:

كان للكويت دور مميز في عملية إعادة التصدير إلى مختلف دول العالم، وبالأخص للدول المجاورة، حيث كان يعتمد عليها رجال الأعمال هناك في تلبية احتياجات أسواقهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع واردات الكويت بشكل ملحوظ، بمعدلات أكبر من احتياجات الأسواق الكويتية، بسبب إعادة تصدير جزء كبير من هذه الواردات. وقد وصلت قيمة واردات الكويت إلى الذروة عام ١٩٨٢، حيث بلغت ٢,٤ مليار دينار كويتي، إلا أن هذه القيمة بدأت تتلاشى تدريجيا لعدة أسباب منها: الحرب العراقية الإيرانية، وكارثة سوق المناخ، ثم جاء الغزو العراقي البربري ليدمر كل ما حققته الكويت من إنجازات خلال تلك الفترة[٢].

وجاء في إحصاءات وزارة التخطيط البيانات الواردة في الجدول التالي والتي تلقي الضوء على مدى أثر الغزو العراقي الغاشم في تجارة الكويت الخارجية وانعكاس ذلك على ميزانها التجاري:

جدول (١٩) تطور قيمة الصادرات والواردات الكويتية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣)[٣]

السنة	قيمة الصادرات بالمليون دينار كويتي	قيمة الواردات بالمليون دينار كويتي	الميزان التجاري
١٩٨٧	٢٩٥٠	١٥٣١	+١٤١٩
١٩٨٨	٢٤٤٢	١٧١٤	+٧٢٨
١٩٨٩	٣٦٧٠	١٨٤٩	+١٨٢١
١٩٩٠	١٦٠	٩٧٩	-٨١٩
١٩٩١	٣٢٣	٩٩٢	-٦٦٩
١٩٩٢	١٩٥٣	٢١٢٩	-١٧٦
١٩٩٣	٣٠٩٠	٢١٢٤	+٩٦٦

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩، وانظر أيضا: تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، ص٦١.

(٢) غرفة تجارة وصناعة الكويت، تقرير عن تجارة دولة الكويت مع العالم قبل الغزو وبعد التحرير. دون تاريخ، ص ١-٢.

(٣) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، جدول (١٧)، ص١٩١.

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ حتى عام ١٩٨٩ كان الميزان التجاري يحقق فائضا ملحوظاً للكويت، بلغت قيمته ١,٨ بليون دينار كويتي. ومعنى ذلك أن قيمة صادرات الكويت قد سجلت تفوقا ملحوظا على قيمة وارداتها.

ب ـ بعد الغزو العراقي أصبح الميزان التجاري في غير صالح الكويت، حيث سجل عجزاً بلغت قيمته أكثر من بليون دينار كويتي، وكان تراجع قيمة الصادرات أكثر وضوحا، حيث بلغت قيمتها أكثر من ٣,٥ بلايين دينار كويتي، أو ما نسبته ٩٥,٦٪ مما كان عليه عام ١٩٨٩.

جـ ـ استمر العجز في الميزان التجاري خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ وذلك بسبب التوقف الكامل لتصدير النفط الذي كان يسهم بنحو ٩٠٪ من قيمة الصادرات، ومن ثم ارتفعت قيمة الواردات، نظراً لاحتياجات السوق المحلي الشديدة لأنواع السلع كافة من الخارج وكذلك لارتفاع تكاليف الواردات لرفع الأسعار من قبل الدول الموردة، والمحصلة هي أن ميزان التبادل التجاري استمر يعاني عجزاً في عام ١٩٩٢(شكل ٢٠).

د ـ بدأ الميزان التجاري في تحقيق فائض ملموس اعتبارا من عام ١٩٩٣ عندما بدأت قيمة الصادرات (٣ بلايين د.ك.) تسجل تفوقا ملحوظاً على قيمة الواردات (١,٢ بليون د.ك.)، وقد أشار بنك الكويت المركزي في آخر ملخص للتجارة الخارجية إلى أن الفائض ارتفع إلى نحو ١,٤ بليون د.ك. عام ١٩٩٤ [١] ومع ذلك فإنه حتى ذلك التاريخ لم يستطع تحقيق الفائض الذي سجله عام ١٩٨٩، ورغم ذلك فمؤشرات البنك تدعو للتفاؤل. وقد قدرت وزارة التخطيط خسائر هذا القطاع بحوالي ٢١٨٧٢٨ ألف دينار كويتي، أو ما يعادل ٢,٧٪ من إجمالي خسائر الغزو المقدرة من قبل الوزارة. بلغت حصة المطاعم والفنادق منها حوالي ١٣٤٥٠ ألف دينار كويتي، أو ما يعادل ٦,٦٪

(١) بنك الكويت المركزي، «النشرة الإحصائية الفصلية»، المجلد٢١، العدد ٢ أبريل - يونيو ١٩٩٥، جدول (٢٩)، ص٦٠.

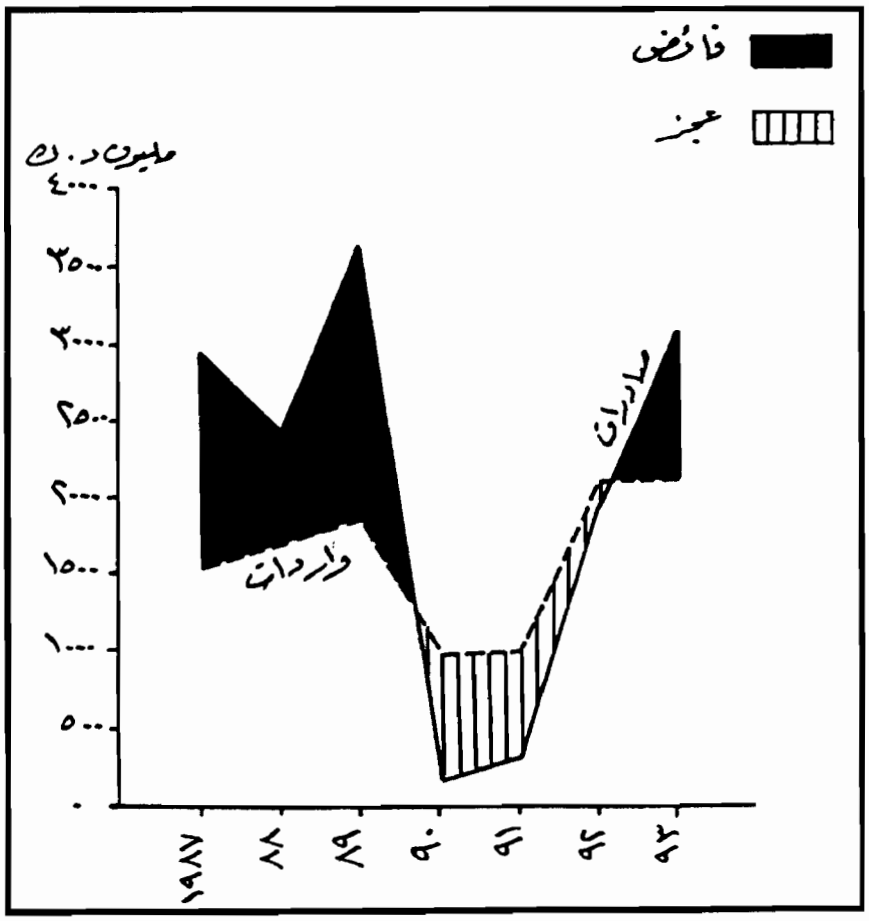

شكل (٢٠) تطور قيمة الصادرات والواردات الكويتية
(١٩٨٧ - ١٩٩٣)

من إجمالي الخسارة، ومعناها أن الخسائر قد تركزت بشدة في قطاع التجارة بنسبة ٤ , ٩٣٪.

خامساً: خسائر قطاع النقل والتخزين والمواصلات:

أولَتْ الكويت الطرق اهتماما خاصا، فهي الشريان الذي يسمح بالحركة السريعة التي أصبحت طابع الحياة المميز في هذه المنطقة من العالم [١]. فمن المسلم به أن قطاع النقل والمواصلات بشعبه الأربع (النقل البري والبحري والجوي، ووسائل الاتصال) يؤدي دوراً مؤثراً في حياة الأمم والشعوب. ويُعَدُّ عاملا أساسياً للتنمية فيها، وذلك لارتباطه الوثيق بالتقدم الحضاري، حيث يؤدي خدمات كبيرة ومتعددة للأنشطة كافة في عصر تشابكت فيه المصالح، وقربت المسافات بين الدول بصورة مذهلة.

ولأهمية موقع الكويت الجغرافي بين دول المنطقة وعلاقتها المطردة بها، فقد أولت الكويت قطاع النقل والمواصلات عنايتها للوصول به إلى مستوى يوازي قدر الإمكان ما وصلت إليه البلدان المتقدمة في هذا المجال [٢].

وسنتناول في هذا المبحث بالدراسة: الطرق، والجسور، والموانىء، ومطار الكويت الدولي، وخدمات النقل (البري ـ والجوي)، والمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.

١ ـ الطرق والجسور:

تغطي مساحة الكويت شبكة طرق على أعلى مستوى، يزداد طولها عاما بعد آخر، تمشيا مع زيادة عدد السكان واتساع المناطق المأهولة، وتطالعنا البيانات الإحصائية بأن مجموع أطوال طرق هذه الشبكة قد بلغ ٤٧٤٢ كيلو متراً عام ١٩٨٩، ارتفع هذا الرقم إلى ٤٧٩٠ كيلو متراً عام ١٩٩٠، بزيادة بلغت نسبتها ١٪ [٣]. ومعناها زيادة مجموع أطوال الطرق في الكويت ٤٨ كيلو متراً في عام واحد، وهو أقل بكثير مما تم تنفيذه في الأعوام السابقة، ٤٢٢ كيلو متراً عام ١٩٨٦، ٣٥٢

(١) وزارة الإعلام، الكويت حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.
(٢) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.
(٣) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ١٩١، ص٢٢٤، والنسب من حسابنا.

كيلومترا عام ١٩٨٧، ١٤٩ كيلو متراً عام ١٩٨٨، ١٣٤ كيلو متراً عام ١٩٨٩.

وتأخذ شبكة الطرق شكلا مروحيا انسيابياً، ينسجم مع شكل النمو العمراني الحديث، ويخدم كافة امتداداته في شتى الاتجاهات. وجميع الطرق معبدة بالأسفلت وقد شيدت وفقا لمستويات عالمية. وتتضمن الشبكة مداخل ومخارج ومعابر فوقية عند كل تقاطع من تقاطعات الطرق الرئيسية.

ومن المعروف أن هذه الشبكة تشتمل على مجموعة من الطرق الدائرية، تتعامد عليها طرق إشعاعية، وطرق سريعة، وأخرى دولية وجميعها طرق رئيسية حضرية، ترتبط بها طرق فرعية تسهل الحركة والانتقال خارج كتلة العمران الكويتية وداخلها [١].

ومثلما وفرت هذه الشبكة للمواطنين والمقيمين حرية الحركة والانتقال في منتهى السهولة، كان لها دور مميز في الغزو حيث عملت في الوقت نفسه على تسهيل حركة النقل للآليات العسكرية وحاملات الجنود والدبابات والمجنزرات للتقدم من شمالي الكويت وغربيها. وأتاحت الطرق الدائرية السبعة الفرصة للقوات الغازية إحكام السيطرة على مدينة الكويت وضواحيها في المحافظات الثلاث: «العاصمة، حولي، الفروانية». وكان لهذه الشبكة أيضاً دور مماثل في عملية تسهيل حركة النقل أمام قوات التحالف التي اقتحمت الكويت بهدف تحريرها [٢].

وقد ألحق الغزو العراقي للكويت بهذه الشبكة العديد من صور التخريب والدمار والسلب والنهب، تتقدم هذه الصور ما ألم ببعض الطرق من تشققات وفجوات في قرابة ١٥ كيلومتراً قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية عند النويصيب. كما تعرضت ٥ كيلومترات من الطريق الرئيسي غربي الجهراء لضرر شديد، وتدمير واضح، وقد حدثت بعض الحفر العشوائية نتيجة لطلقات القذائف والقنابل الملقاة على الطرق السريعة، وكذلك حركة الدبابات.

ومن الصور اللافتة للنظر تلف الأسفلت نتيجة لسير المركبات الثقيلة جداً عليه.

(١) د. غانم سلطان، «تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق»، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٦، ص٣٧٩.

(٢) د. غانم سلطان، «الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة»، الطبعة الأولى، شركة مطابع الوزان العالمية، الكويت، ١٩٩٤، ص٤١.

وقد ألحقت القوات الغازية دماراً كبيراً بممرات المشاة المعبدة، والحواجز المتوسطة بين اتجاهي الطريق لتوفير مواد لتعزيز التحصينات الصناعية، لاسيما على الواجهة البحرية، مما أدى إلى تدمير الحوائط الموجودة على جوانب الطرق.

هذا علاوة على تدمير الغزاة لجزأين طول كل منهما ٣٠ متراً، من جسر بوبيان الخرساني المتعدد الأجزاء، الذي يربط اليابسة الكويتية بجزيرة بوبيان عبر خور الصبية، وكذلك حدث ضرر هيكلي بجسري تقاطع مبنيين بالخرسانة سابقة التجهيز بالقرب من الجهراء، وجسر تقاطع بالقرب من الأحمدي.

وصورة أخرى من التخريب نلحظها من خلال بعض الحفر والفجوات التي تعرضت لها الخرسانة في الطرق السريعة الشمالية والجنوبية من جراء الرصاص والقذائف. إضافة إلى أن الرمال قد غطت بعض الطرق نظراً لقصور شديد في الصيانة أثناء فترة الاحتلال. كما لحق الضرر بعلامات الطرق، التي قام الغزاة بتغيير ألوانها وأسمائها، كذلك اللافتات والحواجز التي تم نقلها أو فقدها.

وليس من شك في أن اليد التي امتدت بالدمار والتخريب في الطرق، لم يعرقلها مطلقاً أن تمتد بالسلب والنهب لمكاتب المناطق ومستودعاتها، ومختبر بحوث الطرق، ومكتب صيانة الجسور ومستودعه، ومخازن ومستودع صيانة الطرق، ومجمع مصنع الأسفلت. فقد كانت جميع المعدات وقطع الغيار والمركبات وتجهيزات المكاتب قد انتزعت من المستودعات والمختبرات. وفي جميع المواقع سرقت جميع الأدلة والكتب والوثائق والخطط والبيانات، أو أتلفت. وأخيراً فقد أزال الغزاة الكثير من أجهزة التحكم في الإشارات الضوئية، وأعمدة الإشارات وبعض رؤوسها [1].

٢ ـ الموانىء:

يوجد بالكويت ثلاثة موانىء تجارية هي: الشويخ، الشعيبة، والدوحة. أقدمها ميناء الشويخ (١٩٦٠)، الذي يحتوي على ٢١ مرسى، يليه ميناء الشعيبة التجاري الذي شيد عام ١٩٦٧ ويحتوي على ٢٠ مرسى والذي ألحقت به محطة جديدة للحاويات عام ١٩٨٢ ويخدم منطقة الشعيبة الصناعية ومصافي النفط، أما الميناء

(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

الثالث فهو الدوحة الذي أنشىء عام ١٩٨١ للسفن الساحلية الصغيرة لحمل السلع الخفيفة، ويضم ٢٠ مرسى، انظر (شكل ٢١).

أصيب ميناء الشويخ بأضرار جسيمة في معدات التحميل والمكاتب ومناطق التخزين المغلقة، نظراً لوقوعه في النطاق الشمالي من المعمور. كما طال الضرر الزوارق والسفن الغارقة، لاسيما سفن مصنع الاسمنت. إضافة إلى العديد من الرافعات المقلوبة في الميناء. وكذلك مكاتب الإدارة التي أصابتها أضرار بالغة خاصة القريبة منها من المرسى رقم (٥). الى جانب المستودعات ومكاتب البحرية والجمارك ومكاتب الصحة ومكافحة التلوث.

وقد لحق بالمجمع الجديد للهيئة العامة للموانىء في مدخل ميناء الشويخ أضرار هيكلية في واجهة الجدار. وكذلك معظم المباني في شركة الكويت لأحواض بناء وإصلاح السفن قد نهبت وحرقت. وتم قطع اثنتي عشرة رافعة قنطرية ومنفرجة معطلة أو محروقة. كما لحق بمخزون تفريغ مطحنة الدقيق بعض الأضرار. إضافة إلى أن الغزاة قد تركوا ساحة حاويات التخزين والشاحنات ملأى بأكثر من ألف شاحنة وصهريج وسيارة ومركبة أخرى مجردة ومعطوبة وقد نزع ما بداخلها[1].

أما ميناء الشعيبة فقد لحق به أضرار شديدة بمعدات التحميل ونهبت جميع المعدات التي يمكن نقلها. وأغرقت أربع سفن وصنادل في مرفأ الصنادل وحوض القوارب الصغيرة. من هذه السفن الأربع، واحدة تخص العراق. وهناك من السفن ما تم حرقها في المرسى رقم (١٢)، وأخرى تم تدميرها في المرسى رقم (١١). كما تعرض مرفأ الزوارق الصغيرة للتلوث بالنفط، بعمق يبلغ بوصة واحدة على السطح، كما تم نهب المستودعات بالكامل. ودمرت وحدات تحميل الأسمنت في المرسى رقم (٨)، وتعرضت وحدة نقل وتحميل الكبريت للضرر والحرق، وقدرت الهيئة العامة للموانىء خسائر هذا الميناء بنحو ٧٠ مليون دولار.

ولم يسلم ميناء الدوحة الصغير من الضرر، فقد تم إغراق ست سفن وهدم مستودع واحد، وتم نهب وسلب جميع المباني. وقد قدرت المؤسسة العامة للموانىء الأضرار مبدئيا بحوالي ٨٠ مليون دينار كويتي موزعة على النحو التالي:

(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٥١.

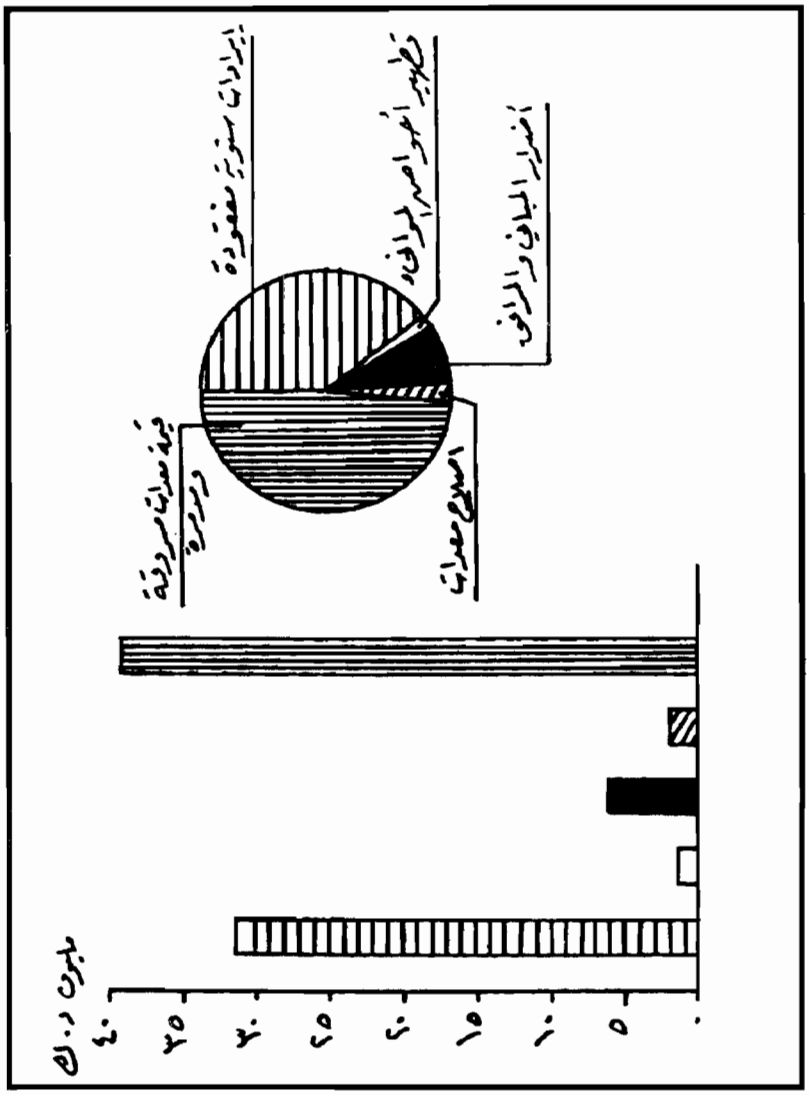

شكل (٢١) الأضرار التي لحقت بموانئ الكويت

جدول (٢٠) بيان الأضرار التي لحقت بموانىء الكويت [١]

بيان الأضرار	القيمة بالمليون (د.ك.)	النسبة ٪
فقد الإيرادات السنوية للمؤسسة	٣١,٥	٣٩,٣
تطهير أحواض موانىء الشويخ والدوحة والشعيبة والقناة الملاحية لميناء الشويخ	١,٣	١,٦
أضرار المبنى والمرافق والمنشآت	٦,٣	٧,٩
إصلاح معدات	١,٩	٢,٤
قيمة معدات مسروقة ومدمرة	٣٩,٢	٤٨,٨
الإجمالي	٨٠,٢	١٠٠,٠

ومنه يتضح أن تقدير المعدات المسروقة والمدمرة إضافة إلى فقد الإيرادات السنوية للمؤسسة قد بلغ ١,٨٨٪ من إجمالي تقدير الأضرار والخسائر التي لحقت بموانىء الكويت، (شكل ٢١).

٣ـ مطار الكويت الدولي [٢]:

يقع مطار الكويت الدولي الذي بدأ العمل به عام ١٩٦١، جنوبي كتلة عمران مدينة الكويت الكبرى، على بعد ١٨ كم تقريبا من العاصمة. ويوجد به مبنيان للركاب: مبنى رقم (١) وهو الأقدم، ويُعَدُّ متوسطا حسب المستويات الحديثة، ومبنى الركاب رقم (٢) الذي تم إنجازه مؤخرا بتكلفة بلغت ١٢٦ مليون دولار. وقد زود المطار بشبكة عصرية من أجهزة الملاحة الجوية، ومراقبة الطائرات، ودائرة حديثة للمطافىء والطوارىء. كما زود بفندق للمسافرين العابرين، بسعة ٢٠٠ غرفة، على طرف منطقة المطار. وفي يونيو ١٩٩٠ بلغ حجم حركة الطائرات في المطار ٢٩٤٤ طائرة، وحجم حركة المسافرين ٥٧٧٠٠ مسافر، وحجم حركة الشحن ٤١٤٥ طنا قادما و ٣٢٩٤ طنا مغادراً.

وجاء في تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة أن الغزو العراقي الغاشم قد ألحق بالمطار، وجميع المرافق التابعة له، أضرارا جسيمة. فقد تم سلب ونهب معدات الملاحة

(١) وزارة الإعلام، الكتاب السنوي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٣، والنسب من حسابنا.

(٢) أول مطار أنشئ في الكويت كان عام ١٩٤٦م، وكان موقعه خلف دروازة البريعصي (باب الشعب) مباشرة، انظر: «من هنا بدأت الكويت»، مرجع سبق ذكره، ص١٦٦.

الجوية والاتصالات، وأضواء المدارج، وأجهزة الرصد التلفزيونية، ومحطات الحاسبات الآلية، وآلات أشعة اكس، والمخازن والمتاجر والأثاث والتجهيزات، وجميع المعدات المتنقلة والمركبات. كما لحق ضرر بالغ ببعض هياكل المباني بفعل الحرائق والمتفجرات.

وكذلك لحقت بمبنى الركاب رقم (١) أضرار جسيمة، أما هيكل مبنى الركاب رقم (٢) والذي كان من الاسمنت المسلح، فقد لحقت به أضرار من جراء الحريق، وتعرض الطابق الأرضي لعمليات سلب واسعة النطاق. وألحق الغزاة بقاعة القادمين بعض الأضرار الناجمة عن الحريق، بما في ذلك الحرق الكامل لثلاث ناقلات آلية للأمتعة. وتم نهب جميع مكاتب وصالات المطار من المعدات والأثاث والتجهيزات، وتم نزع شبكة الإضاءة. كذلك تم تدمير التجهيزات الملاحية للرادار المحلي، ورادار الوفرة البصري لجميع الاتجاهات، كما تم تدمير التجهيزات الملاحية للمنارة اللاسلكية غير الموجهة، ولحقت أضرار جسيمة بمبنى الأمن في المطار.

وتم تدمير طائرتين على الطريق المعبد، هما: طائرة نقل تابعة للسلاح الجوي الكويتي، وطائرة من طراز بوينج ٧٤٧ تابعة للخطوط الجوية البريطانية.

وتقدر الخسائر التي لحقت بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بحوالي ٣٨٣ مليون دينار كويتي، تشمل ١٥ طائرة وتسعة محركات وقطع غيار ومعدات وآليات وأجهزة، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة بالمنشآت والمرافق[١].

٤ ـ خدمات النقل:

أ ـ النقل البري:

كان لدى الشركة الكويتية للنقل العام ١٢٨٠ حافلة مدرسية، ٧٥٣ حافلة للنقل العام، ١٤٨ حافلة للخدمات الخاصة عام ١٩٩٠. وكان زهاء ثلث هذه الحافلات مكيف الهواء، وتحتوي كل منها على قرابة ٤٠ مقعدا في المتوسط. وكانت حافلات النقل العام تسير على نحو ٦٠ خطاً في شتى أنحاء الكويت، وتخدم حوالي ٣٠٠ ألف راكب يومياً.

(١) وزارة الإعلام، الكويت حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص١٥٤ وانظر أيضا: د. يوسف الإبراهيم، الاقتصادات العربية، مرجع سبق ذكره، ص٥٤، ود. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص١٦٨-١٧٠.

ولدى الشركة ستة مرائب لأعمال الصيانة والإصلاح الخفيف لأسطول النقل العام والسيارات الحكومية، ولديها أيضا ورشة رئيسية جديدة، . ومركز تدريب في شعبة الشؤون الفنية التابعة لها في منطقة الصليبية. وكانت الورشة والمخازن التي تغطي ١٥ ألف متر مربع، تحتوي على معدات إصلاح من أحدث طراز، بما في ذلك معدات لتلبيس الإطارات بالمطاط، وخراطة المحركات، والضبط الإلكتروني. وكان المرفق يحتوي أيضا على مبنى لعنابر النوم، قادر على استيعاب حوالي ٥٠٠ موظف.

وكان القسم البحري في الشركة يشرف على تشغيل خدمة النقل ذهاباً وإياباً، بين جزيرة فيلكا ورأس الأرض، وذلك باستخدام حوامات حديثة، وعبارات حديثة لنقل السيارات. وكانت الشركة تملك أسطولا مجموعه (١١) عبارة، كانت تنقل أكثر من ٥٧٠ ألف راكب، وحوالي ١١٠ آلاف سيارة سنوياً، وكانت مكاتبها الرئيسية في محطة رأس الأرض [١].

وكانت الشركة قبل الغزو العراقي للكويت، تُسيِّر ٢٦ رحلة يومياً بين الكويت وجزيرة فيلكا في الأيام العادية، وفي المناسبات كانت تُشَغِّلْ رحلات إضافية خارج التشغيل الرسمي [٢].

أما بعد الغزو العراقي الغاشم فقد تغيرت طاقة النقل لهذا القطاع. لقد تعرضت جميع المباني دونما استثناء للنهب والتخريب. وقد نقلت المعدات والأثاث أو ألحق بها الضرر، وفقد كثير من السجلات وبيانات التشغيل. وقد كانت خسائر الورشة الرئيسية ضخمة جداً لأن هذا المرفق كان مجهزاً أفضل تجهيز بمعدات وأدوات عالية الجودة وبمخزون ضخم من قطع الغيار، ولم يبق من أسطول المركبات إلا ما يقل عن الخُمس، معظمه أصيب بأضرار، أو انتزعت منه قطع الغيار. وهذا يشكل خسارة يزيد مقدارها على ٧٥٠٠ حافلة ومركبة أخرى.

كذلك سلبت المحطة البحرية من معظم معداتها وخربت، شأنها في ذلك شأن المراسي والرصيف. وأفاد تقرير الأمم المتحدة أن التكلفة الإجمالية للعبارات السبع في حدود ٤ ملايين دولار.

(١) تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

(٢) وزارة الإعلام، الكويت حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص١٥٢.

وجردت ما يزيد على ألف مركبة من محتواها في ميناء الشويخ، وألقيت في حظيرة الشاحنات. وقد قدرت السلطات الكويتية أن ما يزيد على ٥٠٪ من مجموع السيارات الخاصة البالغ عددها ٤٢٠ ألفا، إما أخذ من البلد أو دمر أو جرّد. وقد أمكن تقدير الخسارة المحتملة في المركبات الخاصة والعامة بنحو خمسة بلايين دولار. وأوضح تقدير آخر أن حوالي ٤٠٪ من إجمالي المركبات، ما بين خاصة وعامة، إما أنه سُرق أو جرد أو حُرق أو ضرب خلال فترة الاحتلال [١].

ب: النقل الجوي:

تأسست شركة الخطوط الجوية الكويتية في عام ١٩٥٤، وكان لديها بحلول عام ١٩٩٠ أسطول مكون من (٢١) طائرة كانت تنقل ما يزيد على ١,٦ مليون راكب، و ٤٥ ألف طن بضائع سنوياً. وقد بلغ مجموع الأصول الثابتة بسعر التكلفة حوالي ١,٣ بليون دولار، منها ٨٤٠ مليون دولار طائرات، ٢١٠ ملايين دولار قطع غيار، ٩٥ مليون دولار معدات وأثاثاً ومركبات.

بعد الغزو في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ تعرضت جميع منشآت الشركة للنهب والسلب، وتعرض العديد منها للتخريب. فقد دمر كل من مبنى الإدارة الرئيسي وحظيرة الطائرات الصغيرة بفعل الحرائق والانفجارات. وقد تعرض مبنى خدمات الطعام لأضرار يصعب إصلاحها، ويتطلب الأمر هدمه وإعادة بنائه من جديد. كما نهب وأحرق مبنى البضاعة الواردة والصادرة وسقيفة البضائع قصيرة الأجل (سريعة التلف) وأزيلت المعدات والأثاث والمواد وقطع الغيار والوثائق الموجودة في جميع المناطق إزالة تكاد تكون كاملة.

وقدر تقرير لجنة الأمم المتحدة أن ما يزيد على ٩٠٪ من جميع المعدات، وقطع الغيار والمواد قد فقدت أو دمرت بشكل لا يسمح بإصلاحها، وأفرغت جميع المخازن الفنية والورش تماما من جميع ما فيها. كذلك تم تفكيك جهاز محاكاة الطائرة البوينج ٧٢٧ الموجودة في مركز تدريب الأطقم الجوية، وأزيلت جميع معدات وآلات الطباعة.

هذا بالإضافة إلى أن قوات الغزو قد استولت على ١٥ طائرة، طائرتان منها من

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص١٧١.

طراز بوينج ٧٦٧، و٥ طائرات إيرباص ٣١٠، و٣ طائرات إيرباص ٣٠٠، وطائرتان من طراز HS125، وواحدة من طراز بوينج ٧٢٧، إضافة إلى طائرتين من طراز جولف ستريم G-111 [١]. وقد قدرت الشركة تكاليف الاستبدال الإجمالية لهذه الطائرات بمبلغ يقترب من ٦٠٠ مليون دولار. وبالنسبة لقطع الغيار والمعدات والمواد، فقد قدرتها الشركة بنحو ٢٥٠ مليون دولار.

وفي مدينة الكويت، تم نهب مبنى شركة الخطوط الجوية الكويتية، حيث نهبت جميع أجهزة الكمبيوتر، والأثاث والمستلزمات. وقد أتت النيران على المبنى ذي الطوابق الخمسة، ودمر جهاز الكمبيوتر الرئيسي بالطابق الأخير من المبنى، وهو الخاص بنظام الحجز.

أثّر كل ما تقدم في انخفاض مدى مساهمة هذه الشركة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع من ١٥٧,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠، إلى ٧,٧٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٩١[٢]، ثم ١,٩٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٢، مقابل ٢٠٠,٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩ [٣].

وقد بلغ تقدير وزارة التخطيط لما لحق من أضرار وخسائر بقطاع النقل والمواصلات بنحو ١١٠٦ ملايين دينار كويتي، أو ما يعادل ١٣,٧٪ من إجمالي ما قدرته من خسائر في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي[٤].

٥ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية:

تأسست في الكويت دائرة البريد والبرق والهاتف في ١/ ٢/ ١٩٥٩، ومنذ ذلك الحين تقوم الهيئة العامة للبريد والبرق والهاتف على تطوير هذا القطاع حتى أصبحت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الكويت على أحدث ما وصل إليه العصر. حيث شملت الخدمات: الاتصال المحلي، والدولي، وأجهزة

(١) استولى العراق على ١٥ طائرة من أصل ٢١ طائرة هي جملة أسطول النقل الجوي الكويتي، انظر أيضا: د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

(٢) أعلن المدير العام للاتحاد الدولي لشركات الخطوط الجوية (إياتا) أن إجمالي الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود، ورسوم التأمين ضد مخاطر الحرب بعد الغزو العراقي للكويت وصلت إلى ٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وهي أعلى خسائر في تاريخ الطيران المدني منذ ٤٦ عاماً.

(٣) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

(٤) وزارة التخطيط، تقديرات أولية للحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٢-١)، والنسب من حسابنا.

الهاتف المتنقلة، والبرق، والتلكس، والمبرقة المصورة، وبث البيانات، فضلا عن البث الإذاعي والتلفزيون الدولي. وكان مبنى برج المدينة، والمحطات الأرضية للسواتل (التوابع الاصطناعية) في شمالي البلاد، تعمل معا لتوفير جميع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وكانت الخدمات البريدية تتكون من ثماني محطات بريدية للخدمة الكاملة، وستين محطة محلية للخدمات المحدودة، ومرآب الخدمة الكاملة به ٦٠ سيارة و٥ شاحنات كبيرة وجهاز فرز آلي حديث.

مارس الغزاة بطريقة حاقدة صور التدمير والتخريب في هذا القطاع، فقد خربوا مبنى برج الاتصالات في مدينة الكويت، وسرقوا وأتلفوا مقسماً هاتفياً سعة ٣٠ ألف خط، وكميات من المعدات وقطع الغيار، وأصابوا مبنى البرج في جنوبي الصباحية (٢٠ ألف خط هاتفي محلي وخدمات بريدية) بدمار كامل نتيجة للمتفجرات، ومبنى البرج في منطقة الشويخ لم يصب بضرر من الناحية الهيكلية، ولكن الطوابق الرابع والخامس والسادس قد نهبت بالكامل، وسرق المقسم الهاتفي المتنقل سعة ٢٥ ألف مشترك وأحرق الغزاة المقسم الهاتفي في أم الهيمان، مما أتلف المحتويات الداخلية للمبنى تلفا شديداً أو نزعت المعدات من أماكنها. كما دمر الغزاة مباني ومنشآت هذا القطاع في فيلكا، العبدلي، والوفرة تدميرا كاملاً. هذا بالإضافة إلى التلف الكامل الذي أصاب المحطة الأرضية للسواتل، ومحطة الإرسال والاستقبال اللتين تقعان في الشمال. كما قام الغزاة بسلب ونهب معدات محطتي عربسات وأنمارسات، ودمروا منشآت المحطتين تدميراً شاملاً.

وأزال المعتدون نحو أربعة أخماس شبكة الموجات الدقيقة المستخدمة في البث التلفزيوني، وسرقوا محطة سواتل أرضية متنقلة. كذلك نهبوا المخزن العام لوزارة الإعلام بخسارة حوالي ٥٠٪ وسلبوا جميع قطع الغيار والأدوات من الورشة الرئيسية. وفقد المبنى الهندسي جميع الوثائق، ومعدات ولوازم المكاتب الموجودة في المبنى. ومن ثم توقفت خدمات المواصلات السلكية واللاسكلية في الكويت بنهاية شهر فبراير ١٩٩١.

وأصيبت الخدمة البريدية بما يكاد يكون خسارة كلية للمعدات واللوازم. وأصبح

مرآب الخدمة الكاملة، الذي يخدم نحو ٦٠ مركبة بريدية، و٥ شاحنات كبيرة، خاليا تماماً. وأزال الغزاة جهاز الفرز الآلي، الذي تبلغ قيمته ثلاثة ملايين دولار، وكذلك طوابع الإيرادات، والطوابع البريدية من الخزائن القوية التي كانت تختزن فيها.

والجدول التالي يبين أثر الغزو العراقي في تطور وسائل الاتصال بدولة الكويت:

جدول (٢١) التطور النسبي لوسائل الاتصال بالكويت (١٩٨٨-١٩٩٣)[١].

السنة	عدد المكاتب البريدية	عدد خطوط الهاتف بالألف	النسبة ٪	عدد صناديق البريد بالألف	النسبة ٪
١٩٨٨	٥٣	٥٧٠	--	٥٢	--
١٩٨٩	٥٣	٥٩٩	+٥,١	٦٠	+١٥,٤
١٩٩٢	٥٣	٥٧٢	-٤,٥	٧٥	+٢٥,٠
١٩٩٣	٥٣	٥٨٥	+٢,٣	٧٩	+٥,٣

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- لم يطرأ أي تغيير يذكر على المكاتب البريدية.

ب- ارتفع عدد خطوط الهاتف إلى ٥٩٩ ألف خط عام ١٩٨٩، بزيادة بلغت ٢٩ ألف خط خلال عام واحد، وهي زيادة ارتبطت في المقام الأول بزيادة عدد السكان من ناحية، وشدة طلبهم للخدمة الهاتفية من ناحية أخرى. ففي حين بلغ معدل الخدمة الهاتفية هاتفا لكل ٤ أفراد عام ١٩٨٨، نجده أصبح هاتفا لكل ٣ أفراد فقط عام ١٩٨٩، (شكل ٢٢).

جـ- تراجعت نسبة عدد خطوط الهاتف إلى ٤,٥٪ عام ١٩٩٢، نظراً لتراجع عدد السكان بعد الغزو، وانعكاسا للأضرار البالغة التي أصابت هذا القطاع فترة الاحتلال.

د- عاودت نسبة عدد خطوط الهاتف الارتفاع من جديد عام ١٩٩٣، حيث

(١) النشرات الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالعددين السادس ١٩٩١، والسابع ١٩٩٢، صفحات ١٨٥، ١٦٥، ١٩٧، على التوالي، أما سنوات ١٩٨٩-١٩٩٣، فمن المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ص٢٢٩، والنسب من حسابنا.

حققت ٣,٢٪، وارتفع معدل الخدمة الهاتفية إلى هاتف لكل شخصين، وهو تطور ملحوظ.

هـ- على عكس المكاتب البريدية، وعدد خطوط الهاتف، اتسم عدد صناديق البريد بالزيادة المطردة فمن ٥٢ ألف صندوق عام ١٩٨٨ إلى ٧٩ ألف صندوق عام ١٩٩٣، ومعناها زيادة مقدارها ٢٧ ألف صندوق بريد، مما يعكس مدى ارتباط هذه الخدمة بعدد السكان. وقد قدرت وزارة التخطيط إجمالي خسائر هذا القطاع الناجمة عن الغزو العراقي للكويت بنحو ٢٥٠ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ١,٣٪ من إجمالي خسائر قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة [١].

سادساً: خسائر قطاع الكهرباء والماء:

سنتناول في هذا المبحث قطاعي الكهرباء والماء من حيث تطورهما في الإنتاج، وأثر الغزو العراقي فيهما.

١- الكهرباء:

تحصل الكويت على الكهرباء من ست محطات رئيسية للطاقة، تقع إحداها في منطقة الزور في الجنوب (٢٥١١ ميجاواط)، واثنتان في منطقة الشعيبة (الشمالية والجنوبية) (١١٣٤ ميجاواط) على الساحل الجنوبي للبلاد، واثنتان في الدوحة: الشرقية، والغربية (٣٥٥٨ ميجاواط) شمالي البلاد، والسادسة، وهي أصغرها جميعا (١٩٥ ميجاواط)، وتقع في الشويخ داخل مدينة الكويت. وكانت المحطة الأخيرة قد بدأت العمل في الخمسينيات، بينما المحطات الأخرى جديدة نسبيا، إذ بدأت العمل في الثمانينيات، (شكل ٢٣).

وذكر تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة أن القدرة المتجمعة لمنشآت محطات الطاقة بلغت (٧٣٩٨ ميجاواط) وهي تلبي حاجة الاستهلاك التي بلغت ذورتها (نحو ٤٠٠٠ ميجاواط) عام ١٩٩٠، محققة فائضاً قدره ٣٣٩٨ ميجاواط. وإضافة إلى أن بكل واحدة منها محطة لتحلية مياه الخليج، وعندما تعمل بكامل طاقتها تكون قدرتها المتجمعة لتحلية مياه الخليج حوالي ٢٥٠ مليون جالون من الماء المحلى يومياً، وهي كمية كانت تتجاوز إلى حد بعيد متوسط الطلب البالغ ١٤٠ مليون

(١) وزارة التخطيط، تقدير الحسابات القومية، جدول (٢-١)، والنسب من حسابنا.

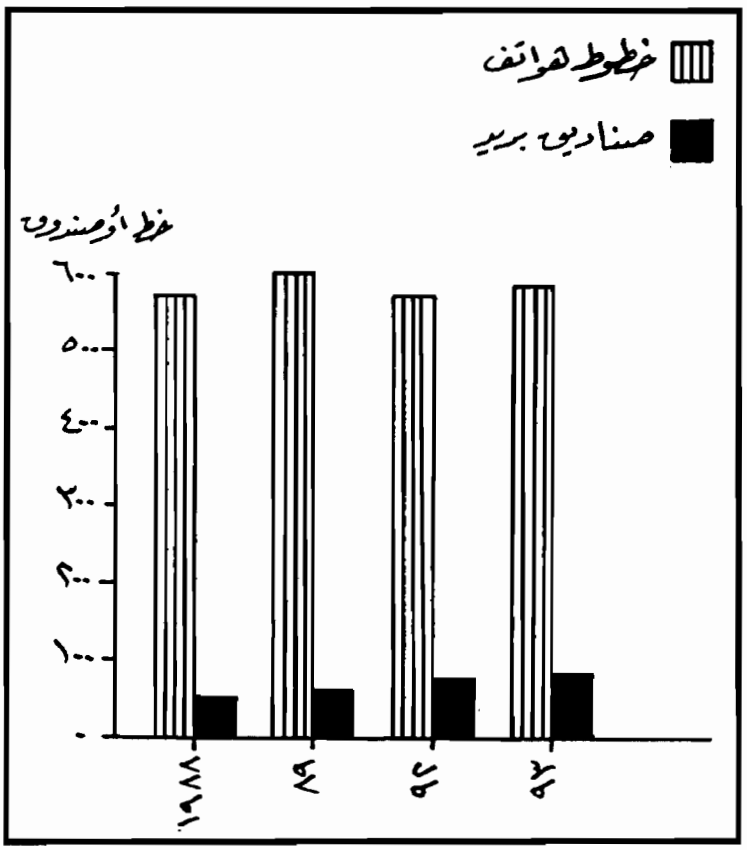

شكل (٢٢) تطور وسائل الاتصالات
(١٩٩٣ - ١٩٩٨).

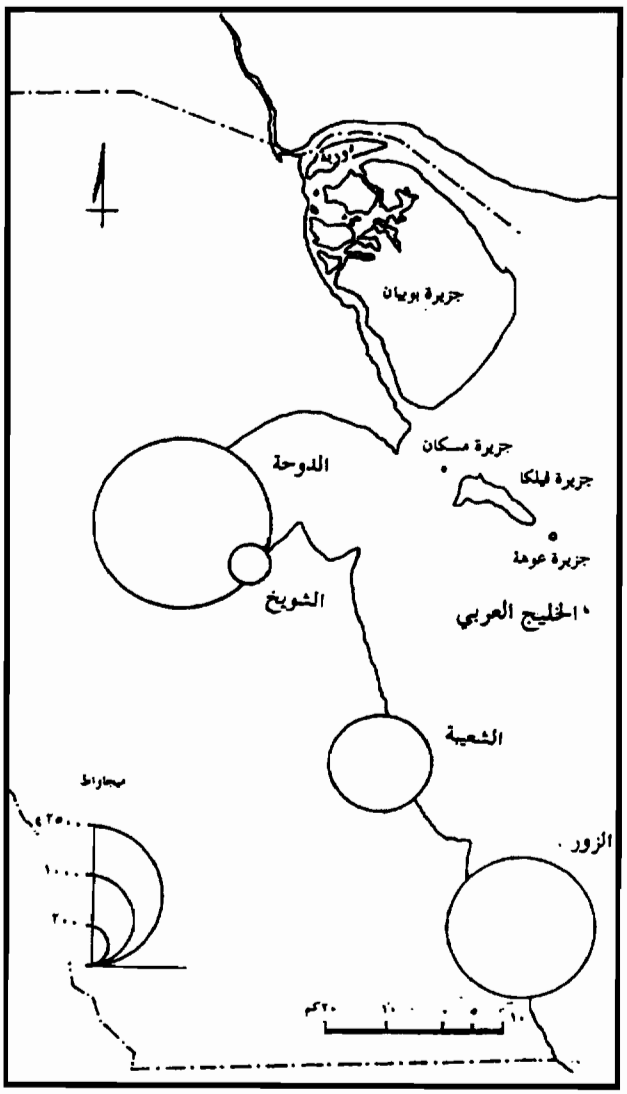

شكل (٢٣) توزيع محطات توليد الكهرباء في الكويت

جالون يومياً [1].

وبالنظر إلى بيانات الجدول التالي يتضح لنا مدى ما ألم بهذا القطاع من خسائر بسبب العدوان العراقي الغاشم:

جدول (٢٢) تطور الطاقة المولدة والمستهلكة في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٣) [2].

السنة	الطاقة المولدة بالمليون كيلو واط/ ساعة	الرقم القياسي ١٠٠٪	المخصص للاستهلاك بالمليون كيلو واط/ ساعة	الرقم القياسي ١٠٠٪
١٩٨٨	١٩,٥٩٩	١٠٠	١٦,٧٣٧	١٠٠
١٩٨٩	٢١,٠٨٥	١٠٨	١٨,٠٥٢	١٠٨
١٩٩٠	١٨,٤٧٧	٩٤	١٥,٥١٩	٩٣
١٩٩١	١٠,٧٨٠	٥٥	٨,٨٠٦	٥٣
١٩٩٢	١٦,٨٨٥	٨٦	١٤,٢٠٩	٨٥
١٩٩٣	٢٠,١٧٨	١٠٣	١٧,١٦٤	١٠٣

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- بلغ إنتاج الكهرباء أقصاه عام ١٩٨٩ عندما حقق زيادة بلغت نسبتها ٦,٧٪ عما كانت عليه في العام السابق (١٩٨٨)، صاحبتها زيادة مماثلة في المخصص للاستهلاك. ففي حين كان متوسط المخصص للاستهلاك ٨,٨ كيلو واط/ ساعة للفرد الواحد، بلغ متوسط الطاقة المولدة ١٠,٣ كيلو واط/ ساعة للشخص، بفائض بلغ ١,٥ كيلو واط/ ساعة للفرد الواحد.

ب- تراجع إنتاج الكهرباء المولدة بعد الغزو العراقي بشكل ملحوظ عام ١٩٩١، (شكل ٢٤)، بنسبة ٤٩٪ عما كانت عليه الحال عام ١٩٨٩، صاحبها انخفاض مماثل في المخصص للاستهلاك. ففي حين بلغ نصيب الفرد من الكهرباء المولدة ٧,٦ كيلو واط/ ساعة أصبح متوسط نصيبه من المخصص للاستهلاك ٦,٢ كيلو واط/ ساعة وهو أقل بكثير عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٩.

جـ- عاود إنتاج الكهرباء نشاطه باطراد من عام ١٩٩٢ حتى آخر السلسلة. ولكنه، حتى عام ١٩٩٣، لم يصل بعد إلى ما كان عليه عام ١٩٨٩، ورغم هذا

(١) تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٢) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، جدول رقم ١٦٥، ص ١٧٤، والرقم القياسي من حسابنا.

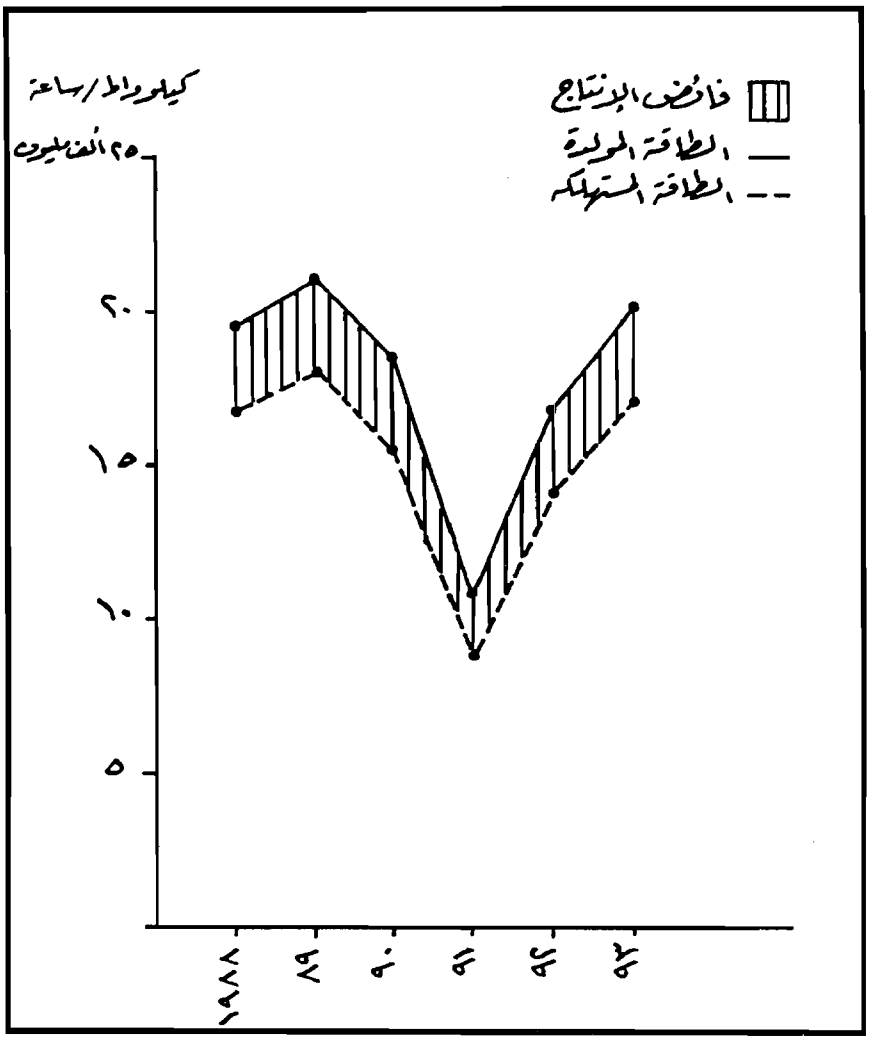

(شكل ٢٤) تطور الطاقة المولدة والمستهلكة في الكويت
(١٩٨٨ - ١٩٩٣)

فهو مؤشر يبشر بالخير مستقبلاً لهذا القطاع.

د ـ ظهر واضحاً أثر الغزو في هبوط الرقم القياسي لكل من الكهرباء المولدة والمخصص للاستهلاك، ٥٥٪ للأولى، و٥٣٪ فقط للثانية، ومعناه أن الكهرباء المولدة فقدت ٤٥٪ من قدرتها، والمخصص للاستهلاك فقد ٤٧٪ من قدرته.

إذن تغيرت صورة هذا القطاع بعد الغزو، وتأثر الجانب الإنتاجي فيه بدرجة كبيرة من خلال السلب والنهب والتدمير والتخريب، فقد نسف الغزاة محطتي توليد الكهرباء في شرقي الدوحة وغربيها، وألحقوا بهما دماراً كبيراً كما دمروا ستة من صهاريج النفط التي كانت ملحقة بهاتين المحطتين وألحقوا أضراراً جسيمة بمحطة الكهرباء في الشويخ، وكذلك بمحطتي الكهرباء ومعملي تحلية المياه في جنوب الشعيبة. وكذلك قام الغزاة بنزع جميع أجهزة الحاسوب ومعدات المكاتب ولوازمها. ونهبوا مركز الحاسوب الجديد بوزارة الكهرباء والماء. كما فقدت ثلاثة أرباع محتويات المخزن الرئيسي، والورشة الرئيسية. ومن بين ١٢٠٠ سيارة حكومية سرقوا ٩٠٠ منها، ومن بين ٨٠٠ سيارة مستأجرة استولوا على ٦٠٠ سيارة. كما نقلوا ٨٥٪ من المعدات الثقيلة من قبيل الروافع والشاحنات وعربات التحميل.

انعكس هذا في انخفاض معامل استخدام الكهرباء من ٥٦٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٪ فقط عام ١٩٩١، وانخفض معامل الحمل من ٥٨٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٤,٦٪ فقط عام ١٩٩١ [١].

٢ ـ الماء:

يوضح الجدول التالي ما طرأ على قطاع الماء من جراء العدوان العراقي على الكويت، الذي بسببه انخفضت السعة المركبة لمحطات التقطير من ٢٥٤ مليون جالون إلى ٢١٦ مليون جالون يومياً، بنسبة تراجع بلغت حوالي ١٥٪ ومتوسط الاستهلاك للفرد قفز من ٥٤٤٩ جالون سنوياً في الخمسينيات إلى ٢٣٤٠٨ جالونات سنوياً في الثمانينيات، وهذا يعتبر من أعلى المعدلات المعروفة في العالم [٢].

(١) معامل الاستخدام = الحمل الأقصى÷ الطاقة الاسمية × ١٠٠، ومعامل الحمل =الطاقة الكهربائية المولدة ÷ الحمل الأقصى × ٨٧٦٠ × ١٠٠، مع مراعاة أن مجموع الساعات في السنة الكبيسة ٨٧٨٤ ساعة وكلما زاد المعامل دل على زيادة الطاقة المولدة والعكس.

(٢) وزارة الإعلام، الكويت حقائق وأرقام، ص ١٣٦-١٣٨.

جدول (٢٣) تطور إنتاج المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت (١٩٨٨-١٩٩٣) [١]

السنة	المياه العذبة بالمليون جالون	الرقم القياسي	المياه قليلة الملوحة بالمليون جالون	الرقم القياسي
١٩٨٨	٤٣,٣٩٢	١٠٠	٢٣,٨٤٧	١٠٠
١٩٨٩	٤٧,٦٠٧	١١٠	٢١,٣٦٦	٩٠
١٩٩٠	٤٧,٥٤٨	١١٠	١٣,٦٢٣	٥٧
١٩٩١	٣٠,٧٣٥	٧١	٢,٧٨٧	١٢
١٩٩٢	٤٢,٧٠٣	٩٨	١٥,٠٦٣	٦٣
١٩٩٣	٤٩,٧٤٣	١١٥	٢٠,٨٥٧	٨٧

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- تراجعت كمية إنتاج المياه العذبة من ١١٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٧١٪ فقط عام ١٩٩١ بخسارة بلغت نسبتها القياسية ٣٩٪ بسبب العدوان العراقي على الكويت، صاحبها تراجع مماثل في كمية المياه قليلة الملوحة، التي تستخرج من الآبار الجوفية، بنسبة تراجع قياسية بلغت ٧٨٪ عام ١٩٩١ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٩. ولعل السبب في ذلك هو الدمار الذي ألحقه الغزاة بالآبار الجوفية المصدر الرئيسي لهذا النوع من المياه، (الشكل ٢٥).

ب- عاود إنتاج المياه العذبة والمياه قليلة الملوحة الانتعاش من جديد، بما حقق من زيادة ملموسة تعكسها النسب القياسية لكل نوع منهما، ففي حين كان الرقم القياسي في البدء ٧١٪ عام ١٩٩١ ارتفع إلى ٩٨٪ عام ١٩٩٢، ثم إلى ١١٥٪ عام ١٩٩٣، متفوقاً بذلك على ما سبقته من نسب على طول هذه السلسلة. أما المياه قليلة الملوحة فقد حظيت هي الأخرى بارتفاع في نسبتها القياسية من ١٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٦٣٪ عام ١٩٩٢، ثم ٨٧٪ عام ١٩٩٣، لكنها لم تبلغ بعد ما كانت عليه النسبة في قمة السلسلة عام ١٩٨٩.

وحسب ما ورد في تقرير لجنة الأمم المتحدة، فإن الأضرار التي ألحقها الغزاة بهذا القطاع تمثلت في إصابة محطة الضّخ الرئيسية بميناء عبدالله، التي تكلف بناؤها

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ١٦٢، ص١٧٣، والأرقام القياسية من حسابنا.

حوالي ٤٠ مليون دولار. كما دمر الغزاة مبنى المراقبة الرئيسي، مبنى المولد، ومرفق إعادة المياه إلى الأنابيب تدميراً كاملاً، كذلك دمروا محطة ضخ المياه في الصليبية. كما لحقت أضرار سطحية ببعض الخزانات وأبراج التخزين. بالإضافة إلى الضرر الذي أصاب خط الأنابيب الواصل ما بين الزور وميناء عبدالله في موضعين[١].

وقد بلغت تكاليف خطة الطوارئ لإعادة التيار الكهربائي والماء مائتي مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل حوالي ٦٠ مليون دينار كويتي. أما الإصلاحات الجذرية للدمار الذي أصاب محطات تقطير المياه فتكلفتها تزيد على ٢٥٠ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٨٥٠ مليون دولار أمريكي. أما محطتا التقطير في الشويخ والشعيبة فإن الدمار الذي أصابهما كان كبيراً، وتحتاج إعادتهما إلى المستوى السابق، وبالطاقة نفسها إلى ما يزيد على ١٥٠ مليون دينار كويتي، أو حوالي ٥١٠ ملايين دولار أمريكي.

هذا إضافة إلى الخسائر التي تمثلت في تكلفة إعادة إنتاج الكهرباء والماء أثناء فترة الاحتلال، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى، وبعد التحرير. فقد بلغت تكلفة إنتاج الماء خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى مايو ١٩٩١ نحو ٨٠ مليون دينار كويتي، في حين بلغت تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة نفسها حوالي ١٣٠ مليون دينار كويتي، أي أن تكلفة إعادة الإنتاج للماء والكهرباء بلغت ما يعادل ٧١٥ مليون دولار تقريبا، ومن ثم تصل قيمة الخسائر الإجمالية لوزارة الكهرباء والماء حوالي ٨٠٠ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل حوالي ٢,٧ مليار دولار تقريبا. هذا إلى جانب الخسائر غير المباشرة التي أصابت المصالح الاقتصادية والصناعية في الكويت بسبب انقطاع التيار الكهربائي والماء[٢].

وبمقارنة هذا التقرير بما أوردته وزارة التخطيط (١٧٢٢ مليون دينار كويتي)[٣]، أو ما يعادل ١٢,٣٪ من إجمالي قيمة الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي، نَجِدُ أن

(١) المعهد العربي للتخطيط، الاقتصادات العربية، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٢) غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٢٣٠٠، الكويت، ١٩٩١، ص٤٣.

(٣) وزارة التخطيط، تقديرات أولية للحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٢-١)، والنسب من حسابنا.

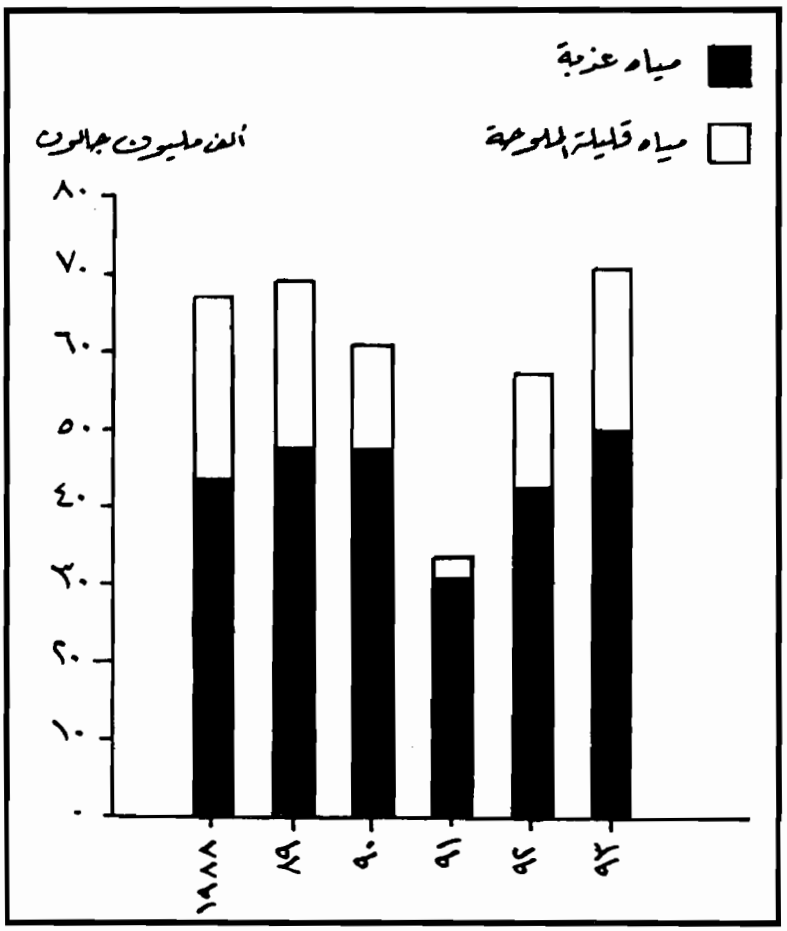

شكل (٢٥) تطور إنتاج المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت
(١٩٨٨ - ١٩٩٣)

الفارق بينهما ٩٢٢ مليون دينار كويتي، ولا يختلف اثنان مطلقاً في أن كل جهة قد اختارت أساساً مختلفاً في هذا التقدير، غير أن المنطق الذي أفرزته حرب تحرير الكويت يؤكد أن الخسائر فاقت كل تقدير.

سابعاً: خسائر قطاع البناء والتشييد:

أُنْشِئَتَ الهيئة العامة للإسكان عام ١٩٧٤، وقامت بتصميم وتنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية المتكاملة التي توفر السكن الملائم للمواطن وتؤمن له جميع الخدمات والمرافق اللازمة لمعيشة مستقرة آمنة.

وقد كان في الكويت قبل الغزو ٢٦٩٠٩١ وحدة سكنية، موزعة جغرافياً على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (٢٤) التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في محافظات الكويت (١٩٨٩) [١]

المحافظة	عدد الوحدات السكنية	النسبة ٪
العاصمة	٢٥٤٨٦	٩,٥
حولي	١٥٩٨٦٣	٥٩,٤
الأحمدي	٥١٥٦٧	١٩,٢
الجهراء	٣٢١٧٥	١٢,٩
الإجمالي	٢٦٩٠٩١	١٠٠,٠

ومعنى ذلك أن كلاً من محافظتي العاصمة وحولي كانتا تضمان حوالي ٧٠٪ من إجمالي الوحدات السكنية، وأن الثلاثين في المائة الباقية تقاسمتها محافظتا الأحمدي والجهراء: ١٩,٢٪ و١٢,٩٪ على التوالي، (شكل ٢٦).

وقد تركز الضرر الذي أصاب هذه المناطق السكنية في الوحدات التي هجرها أصحابها أو مستأجروها، وهربوا من الكويت. ومن ثم تضررت بسبب الغزو العراقي حوالي ١٢٠ ألف وحدة سكنية، أو ما يعادل نحو ٧٤٪ من إجمالي الوحدات في محافظتي العاصمة وحولي. أما في الأحمدي فقد أصاب الضرر ٣٥ ألف وحدة سكنية بواقع نحو ٦٨٪ من إجمالي الوحدات السكنية في

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ٥٨، ص٦٦، والنسب من حسابنا.

المحافظة. وفي محافظة الجهراء تضررت ١٨ ألف وحدة سكنية، أي حوالي ٥٦٪ من إجمالي وحداتها السكنية.

وإجمالاً نستطيع القول بأن عدد الوحدات السكنية التي أصابها الضرر بلغ ١٧٣ ألف وحدة سكنية، أو ما يعادل ٣,٦٤٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية في الكويت، وهي نسبة بلاشك تدل على مدى كبر حجم السلب والنهب اللذين تعرضت لهما الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الرميثية على وجه التحديد، تعرضت ثلاثة أرباع مساكنها للنهب والتخريب، بالإضافة إلى تدمير ٦٥ وحدة سكنية بالكامل. ولعل سبب التدمير يكمن في شدة مقاومة قاطنيها، وإيوائها للمقاومة الوطنية الجريئة، وفي منطقة صباح الناصر نهب نحو ثلثي المساكن.

وقد ورد أن الوحدات السكنية المنهوبة بلغت حوالي ٢٣٥ ألف وحدة، أو ما يعادل ٣,٨٧٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية في الكويت.

وأصاب الضرر بوجه خاص أماكن إقامة أفراد الأسرة الحاكمة، والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة. والحقيقة أن بعضها لم يتعرض للنهب والتخريب فقط، وإنما دمرت من الداخل أيضاً. كما عانت المساكن والمباني الواقعة على الساحل أكثر من غيرها، لاسيما وأن هذه المنطقة كانت مرتعاً لأعداد كبيرة من قوات الاحتلال كجزء من عملية الدفاع، ومن ثم احتلت معظم المساكن، وتم تحصين الكثير منها.

وتعرض الكثير من مباني المؤسسات والدوائر الحكومية إلى التدمير والنهب والسلب، حيث دمر الغزاة مبنى مجلس الأمة من الداخل، وفجروا المدخل الرئيسي والدور الأرضي لوزارة التخطيط، وأحرقت النيران مبنى الإدارة المالية بوزارة الأشغال، ونهب وخرب مبنى وزارة الخارجية، كما نهب الغزاة مواد على نطاق واسع من وزارة الداخلية، ووزارة التعليم العالي[1].

واستخدم الغزاة مجمع الوزارات، الذي يضم ست وزارات كمكاتب عسكرية طيلة فترة الاحتلال، وسرقوا الأثاث من جميع مكاتب وزارة الشؤون والعمل، ومن مكاتب كثيرة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة العدل. علماً

(١) د. يوسف الإبراهيم، وآخرون «الاقتصادات العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣.

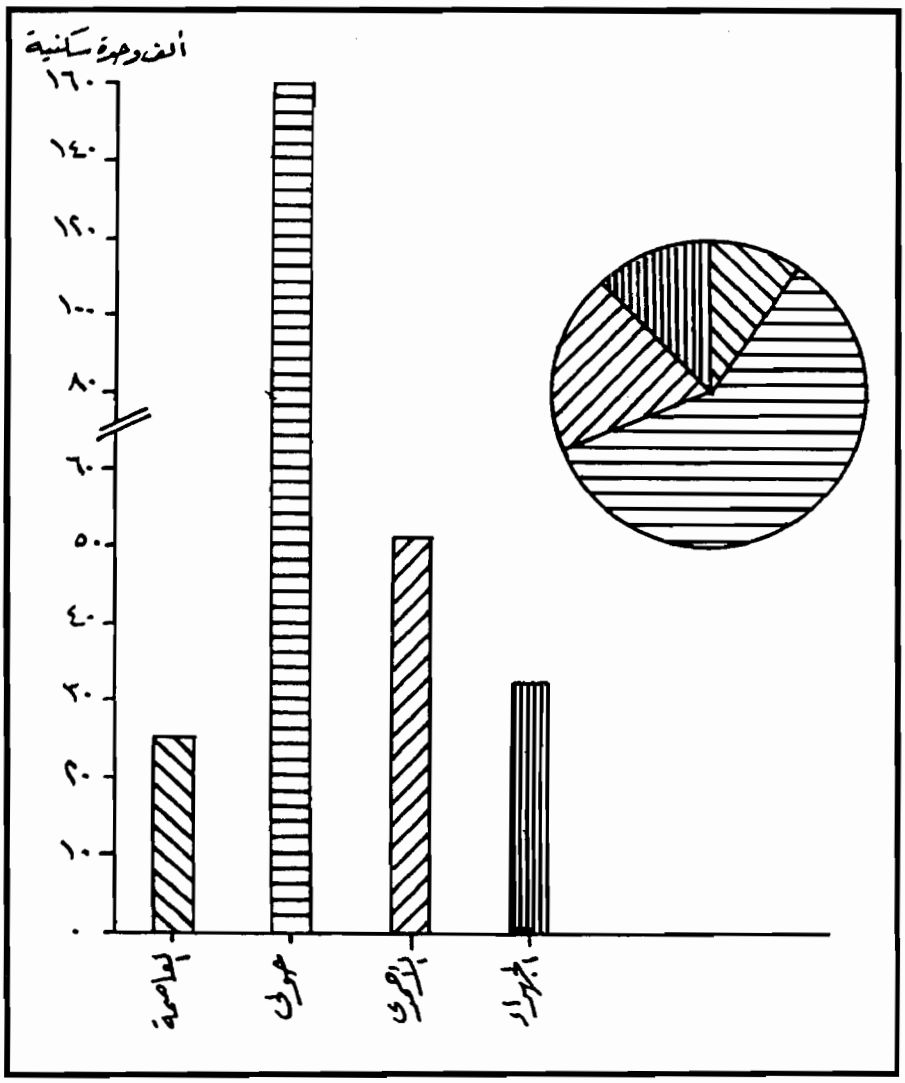

شكل (٢٦) توزيع الوحدات السكنية في محافظات الكويت. (١٩٨٩)

بأن هذا المجمع الذي تم تشييده في عام ١٩٨٥ قد تكلف حوالي ١٧٥ مليون دولار، وبني في العام نفسه قصر العدل، وتكلف بناؤه ٧٠ مليون دولار، وكان مستوى الصيانة في هذه المباني راقيا.

وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي من قطاع التشييد والبناء بالغزو العراقي لدولة الكويت. ففي حين بلغ ١٣٣,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجع عام ١٩٩٠ إلى ١٠٨,٩ ملايين دينار كويتي، بفارق بلغ ٢٤,٨ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ١٨,٥٪ مما كان عليه عام ١٩٨٩.

وقدرت وزارة التخطيط إجمالي خسائر هذا القطاع بنحو ٦٨ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٠,٨٪ من إجمالي خسائر قطاعات النشاط الاقتصادي مجتمعة [١].

ثامناً: خسائر قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال:

سنتناول في هذا المبحث: المؤسسات المالية، التأمين، العقارات، وخدمات الأعمال.

١ ـ المؤسسات المالية:

افتتح أول بنك في الكويت عام ١٩٤٢[٢]. منذ ذلك الحين والخدمة المصرفية في تطور وازدهار، حيث أصبح في الكويت تسعة بنوك تجارية مزودة بأحدث الأجهزة وأكثر آليات البنوك تقدماً. وقد اشتمل القطاع المصرفي في الكويت في منتصف عام ١٩٩٠ على شبكة حديثة من الأنشطة المالية المحلية والدولية. وقد بلغت كمية النقد ما يقارب بليون دينار كويتي، كان منها حوالي ٤٠٠ مليون دينار كويتي على شكل عملات متداولة خارج البنوك، أما مجموع أصول البنوك التجارية فقد بلغت أكثر من ١٠ بلايين دينار كويتي. وكان البنك المركزي يضع السياسة النقدية ويقوم، إلى حد كبير، بتنظيم الأنشطة المصرفية. وبلغت احتياطياته من الذهب ٢,٥٣٩ مليون أوقية، كان يوجد حوالي نصفها في خزائنه وقت حدوث الاحتلال [٣].

(١) وزارة التخطيط، تقدير الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، جدول (٢-١)، والنسب من حسابانا.

(٢) عبدالله خالد الحاتم، «من هنا بدأت الكويت»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤، وانظر أيضا: عز الدين صلاح جرادة، «يسألونك عن الكويت»، ص٩٩.

(٣) تقرير الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

وعلى مدى سبعة أشهر من بدء الغزو، توقفت معظم البنوك عن العمل، ومن ثم قلت إلى حد كبير الخدمات المصرفية، وانخفضت قيمة ما حققته في تقدير الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠، حيث بلغ ١,١٠٥١ مليون دينار كويتي، مقابل ٤,١٨٣٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، أي بنسبة تراجع قدرها ٦,٤٢٪ [١].

هذا بالإضافة إلى أن المصارف الكويتية فقدت بعض المعلومات المالية العامة، وتم استيلاء الغزاة على بعض الأصول المالية، والنقد السائل، وسبائك الذهب، والممتلكات الخاصة المحفوظة لدى البنوك. غير أن صدور قرار تجميد الأصول المالية خارج دولة الكويت، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة، قد منع سلطات الاحتلال من التصرف بها [٢].

وقد تم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة أن الغزاة قد استولوا على ٣٢١٦ سبيكة ذهبية، وزنها الإجمالي ١٢٩٨ أوقية، و٦٣٣٠ قطعة من العملات الذهبية التذكارية، و٢٧٩٩٥ قطعة من العملات الفضية التذكارية، وكثير من الميداليات الذهبية والفضية، كما سرقوا أوراقاً تجارية بمبلغ ١٤٧ مليون دينار. أما العملة المسروقة من البنك المركزي فقد بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دينار كويتي، كان خُمسها قد وضع في التداول، وكان الباقي أوراقاً نقدية جديدة [٣]. وتبدو الخسائر أكثر وضوحاً باستعراض بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٥) الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي في قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال (٢/ ٨/ ١٩٩٠ - ٢٦/ ٢/ ١٩٩١) [٤]

القطاع	عدد المنشآت	الأصول الثابتة (بالألف د.ك)	الأصول الجارية (بالألف د.ك)	إجمالي الخسائر	النسبة٪
المؤسسات المالية	٣٠	٠,٩٢٥	٤١٠,٨٨٥	٤١١,٨١٠	٩١,٦
التأمين	٥	٠,٢٣٤	٢,٨٤١	٣,٠٧٥	٠,٧
العقارات	٢٦	٢٠,٧١٠	٧,٧٨٢	٢٨,٤٩٢	٦,٣
خدمات الأعمال	٣٩	١,٠٦٤	٥,٤١٣	٦,٤٧٧	١,٤
الإجمالي	١٠٠	٢٢,٩٣٣	٤٢٦,٩٢١	٤٤٩,٨٥٤	١٠٠,٠

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.
(٢) د. يوسف الإبراهيم، وآخرون «الاقتصادات العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.
(٣) تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.
(٤) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٢-١) والنسب من حسابنا.

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ بلغت الخسائر المقدرة لهذا القطاع حوالي ٥٠٠ مليون دينار كويتي، شكلت الأصول الجارية (النقد) ٦ , ٩٤٪ من إجمالي قيمتها، بينما الأصول الثابتة (المباني) لم تتحمل إلا ١ , ٥٪ فقط، وهي نسبة تؤكد بكل دقة أن مباني البنوك، في معظم الحالات، ومن الناحية العملية، غير متضررة. غير أنه حدث نهب للمعدات مثلما أوردت بعثة الأمم المتحدة في تقريرها الذي رفعته إلى أمين عام الهيئة، (الشكل ٢٧).

ب ـ تحملت المؤسسات المالية (البنوك والمصارف) أعلى نسبة من الخسائر (٦ , ٩١٪)، يليها قطاع العقارات، وخدمات الأعمال، ثم التأمين وبنسب ٣ , ٦٪، ٤ , ١٪، ٧ , .٪، على التوالي.

وإجمالاً يمكن القول لقد تحمل هذا القطاع حوالي ٦ , ٥٪ من إجمالي خسائر الغزو العراقي على الكويت والتي قامت بتقديرها وزارة التخطيط.

٢ ـ التأمين :

بسبب العدوان العراقي على الكويت تراجعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى حين أسهم بحوالي ٧ , ١١ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجع المبلغ في عام الغزو إلى ٦ , ٦ ملايين دينار كويتي بما نسبته ٦ , ٤٣٪ عما كان عليه في العام السابق للغزو، وهي خسارة من دون شك كبيرة. ولعل السبب فيها يرجع إلى انخفاض أقساط التأمين المحصلة في فروع التأمين، وقلة العمولات والرسوم التي تقاضتها شركات التأمين. وبحلول عام ١٩٩١ بدأت حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً في الارتفاع الملحوظ، حيث أسهمت بنحو ٥ , ٨ ملايين دينار كويتي، بزيادة بلغت نسبتها ٨ , ٢٨٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٩، وهي وإن كانت زيادة قليلة، ولم تحقق ما كانت عليه المساهمة قبل العدوان، إلا أنها تعطينا مؤشراً صحيحاً على سلامة مسار قطاع التأمين بعد أقل من عام. ويؤكد هذا الاتجاه رفع حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩ , ١٠ ملايين دينار كويتي عام ١٩٩٢[١].

(١) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (١-٤).

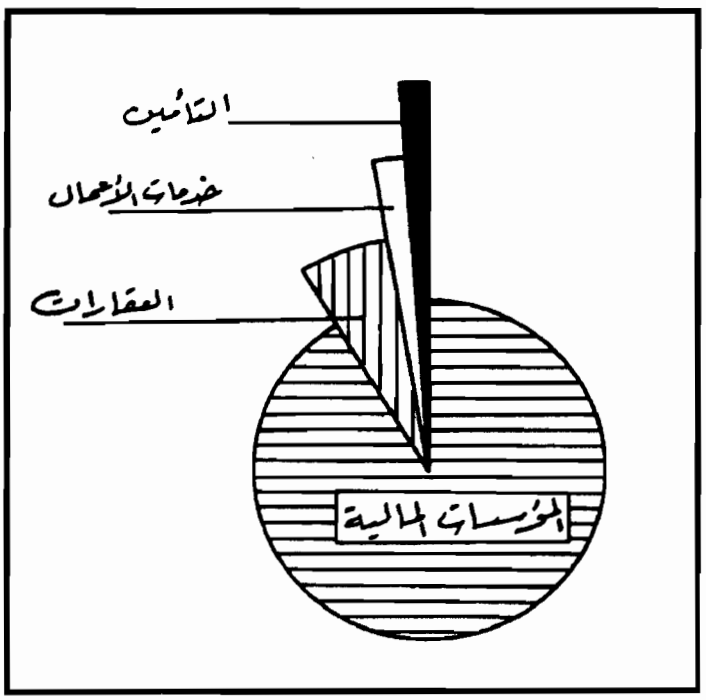

شكل (٢٧) خسائر قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال خلال الغزو.

وقد قدرت وزارة التخطيط خسارة هذا القطاع بحوالي ١,٣ ملايين دينار كويتي، جاء معظمها (٢,٨٤١ مليون دينار كويتي)، حوالي٦,٩١٪ في الأصول الجارية (النقد).

٣ـ العقارات:

يعد القطاع العقاري من أهم القطاعات الاقتصادية المحلية بعد قطاع النفط من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ذلك فقد تأثر هذا القطاع شأنه في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى بتراجع واضح، حيث بلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي ١,٦٥٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجعت إلى ٥,٥٩٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠، بنسبة بلغت ٤,٩٪ مما كانت عليه قبل الغزو. وواصلت هذه الحصة تراجعها الى ٥,٤٧٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٩١، وهو العام الذي يعكس بصورة مباشرة أثر العدوان وبالتالي بلغت نسبة التراجع حوالي ٧,٢٧٪ مما كانت عليه قبل الغزو. وبعد عودة المغادرين من الوطنيين والوافدين إلى الكويت ارتفعت حصة قطاع العقارات إلى ٣,٥٠٤ ملايين دينار كويتي عام ١٩٩٢، ليتأكد لنا بما لا يدع مجالاً لأدنى شك في أن هذا العام هو بحق عام استرداد هذا القطاع، وغيره، لصحته وعافيته.

والجدير بالذكر هنا هو أن انخفاض عدد السكان من جهة، وتقلص الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، سينعكسان سلباً على أداء هذا القطاع، مما سيؤثر بدوره في كل من النشاط التمويلي للبنوك، ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي[١].

وعموماً فقد بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الغزو والمقدرة من قبل وزارة التخطيط لهذا القطاع حوالي ٥,٢٨ مليون دينار كويتي[٢].

٤ـ خدمات الأعمال:

بلغ عدد المؤسسات الخدمية في الكويت عام ١٩٨٨ نحو ٧٦٦٧ مؤسسة، توظف حوالي ٩٠ ألف شخص. وتشمل هذه المؤسسات (سواء العاملة منها في

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

(٢) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، جدول (١-٢).

القطاعين العام أو الخاص أو القطاع المشترك)، كافة المؤسسات التي تُعنى بتقديم الخدمات المختلفة مثل: المواصلات، التخزين، ووكالات السياحة والسفر والشحن، والخدمات العقارية، والفندقية، والمطاعم، وأنشطة التدقيق ومعالجة البيانات، والتعليم والصحة، والشركات الفنية، وشركات تصليح السيارات، وغيرها من الخدمات الشخصية.

وقد بلغت قيمة إنتاج كافة المؤسسات الخدمية في عام ١٩٨٨ نحو ٧٦٠ مليون دينار، وبلغت القيمة المضافة لهذا الإنتاج نحو ٥١٣ مليون دينار. وقد استأثرت مؤسسات خدمات المواصلات والتخزين بأعلى نسبة من قيمة الإنتاج (نحو ٤٠٪ عام ١٩٨٨)[١]، والجدول التالي يوضح مدى تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات الأعمال.

جدول (٢٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات الأعمال (١٩٨٨-١٩٩٣)[٢].

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون د.ك)	الزيادة أو النقصان	نسبة التغير٪
١٩٨٨	٣٥,٤	-	-
١٩٨٩	٣٥,١	٠,٣-	٠,٨-
١٩٩٠	٢٢,١	١٣,٠-	٣٧,٠-
١٩٩١	١٢,٢	٩,٩-	٤٤,٨-
١٩٩٢	٣١,٤	١٩,٢+	١٥٧,٤+
١٩٩٣	٣٥,٩	٤,٥+	١٤,٣+

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- كان الناتج المحلي الإجمالي لقطاع خدمات الأعمال، يعاني من التناقص التدريجي البطيء جداً. إذ حقق نسبة تغير مقدارها - ٠,٨٪ في عام ٨٨/ ١٩٨٩ (شكل ٢٨).

ب- بعد الغزو العراقي للكويت تراجع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع

(١) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «سمات ومناخ قطاع الأعمال والأنشطة التجارية في دولة الكويت»، الدار العربية للاستشارات، ص ١١.

(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ٢١٠، ص ٢٤٠، والنسب من حسابنا.

بحوالي ١٣ مليون دينار كويتي عام ٨٩/ ١٩٩١، أو ما نسبته -٠,٣٧٪ مما كان عليه في العام السابق.

جـ- زادت نسبة التراجع عام ٩٠/ ١٩٩١ كنتيجة من نتائج الغزو، وتوقف شبه كامل لمناشط هذا القطاع بحوالي -٨,٤٤٪، وأصبح الحجم المالي للفجوة التي أحدثها الغزو العراقي حوالي ٢٣ مليون دينار كويتي من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١.

د- أكد عام ١٩٩٢ بصدق، أنه العام الذي استطاع فيه هذا القطاع العودة إلى ما كان عليه قبل الغزو العراقي، حيث حقق نسبة التغير +٤,١٥٧٪ عما كان عليه في العام السابق.

تاسعاً: خسائر قطاع خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية:

يعتبر قطاع الخدمات بأنواعها المختلفة، من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالغزو العراقي الغاشم للكويت. وسنتناول في هذا المبحث تقدير خسائر قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الترفيهية والثقافية.

١- خسائر قطاع التعليم:

أ- التعليم العام:

عبث الغزاة بأبرز المؤسسات التعليمية، فحولوا المدارس إلى ثكنات عسكرية، ونصبوا على أسطحها وداخل أفنيتها أسلحتهم وتجهيزاتهم العسكرية، وحولوها إلى مستشفيات وسجون ومراكز للتعذيب، كما استغلوا بعض المدارس للسكنى، بعد نهب سجلاتها وأثاثها بشكل كامل وبطريقة منظمة [١].

والحقيقة التي لا مراوغة فيها هي أن تقدير خسائر هذا القطاع مازالت قائمة، فحتى عام ٩٤/ ١٩٩٥ لم تصل المؤسسات التعليمية العامة بعد إلى ما كانت عليه عام ٨٩/ ١٩٩٠.

(١) سليمان عبدالله العنيزي، «العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت، في تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية»، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٣، ص ١٥-١٧.

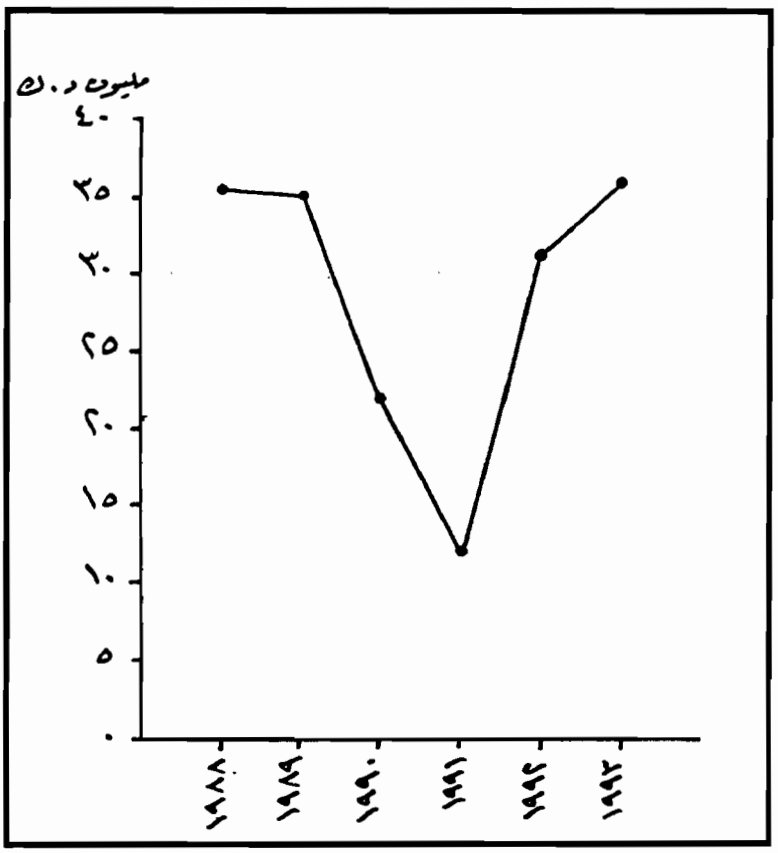

شكل (٢٨) تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات الأعمال
(١٩٨٨ - ١٩٩٣)

جدول (٢٧) تطور التعليم بالمدارس الحكومية بدولة الكويت (٨٩/ ٩٠-٩٤/ ١٩٩٥)[١].

السنة	عدد المدارس	الرقم القياسي	عدد التلاميذ	الرقم القياسي	عدد المدرسين	الرقم القياسي
٨٩/ ١٩٩٠	٦٣٣	١٠٠	٣٧٣٧١٨	١٠٠	٢٧٩٣٧	١٠٠
٩٠/ ١٩٩١	٤٩٨	٧٨,٧	٢٣٧٦٨٤	٦٣,٦	٢٠٥٤٠	٧٣,٥
٩١/ ١٩٩٢	٥١٣	٨١,٠	٢٤٥٨٠٠	٦٥,٨	٢١٢٧٦	٧٦,٢
٩٢/ ١٩٩٣	٥٣٥	٨٤,٥	٢٦٣٤٠٢	٧٠,٥	٢١٦٨٢	٧٧,٦
٩٣/ ١٩٩٤	٥٥٤	٨٧,٥	٢٦٧١٩٩	٧١,٥	٢٢٨٥١	٨١,٧
٩٤/ ١٩٩٥	٥٧٤	٩٠,٧	٢٧٩١٠٤	٧٤,٧	٢٣٨٨٩	٨٥,٥

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- بعد ست سنوات على الغزو العراقي الغاشم (٩٥/ ١٩٩٦) لم يصل عدد المدارس الحكومية إلى ما كان عليه عام ٨٩/ ١٩٩٠، حيث تراجع العدد بنسبة ٩,٣٪. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدارس موجودة، لكنها خارج الخدمة، إما لاستخدامها كإدارات أو مصالح حكومية، أو بسبب نزوح الآلاف من سكان الكويت على إثر الغزو، (شكل ٢٩).

ب- كان متوسط عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة قبل الغزو أكثر من ٥٩٠ تلميذاً، أما بعد الغزو فقد أصبح ٤٧٩ تلميذاً نظراً لتسرب التلاميذ برفقة أسرهم إلى الخارج.

جـ- كان متوسط عدد المدرسين في المدرسة الواحدة قبل الغزو أكثر قليلاً من ٤٤ مدرساً، أما بعد الغزو فأصبح ٤١ مدرساً فقط عام ٩١/ ١٩٩٢. ولعل ضيق الفجوة بالنسبة للمدرسين يرجع إلى نقص عدد المدارس، وبقاء أكبر نسبة منهم داخل الكويت.

د- بلغ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس قبل الغزو حوالي عشرة، أما بعد الغزو فأصبحوا حوالي اثني عشر تلميذاً لكل مدرس عام ٩١/ ١٩٩٢.

هـ- يتضح من الشكل أن أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين في المدارس الحكومية آخذة في الزيادة المطردة بعد التحرير، إلا أنها لم تصل بعد إلى ما كانت

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ص ٣٣٥-٣٥٠، والرقم القياسي من حسابنا.

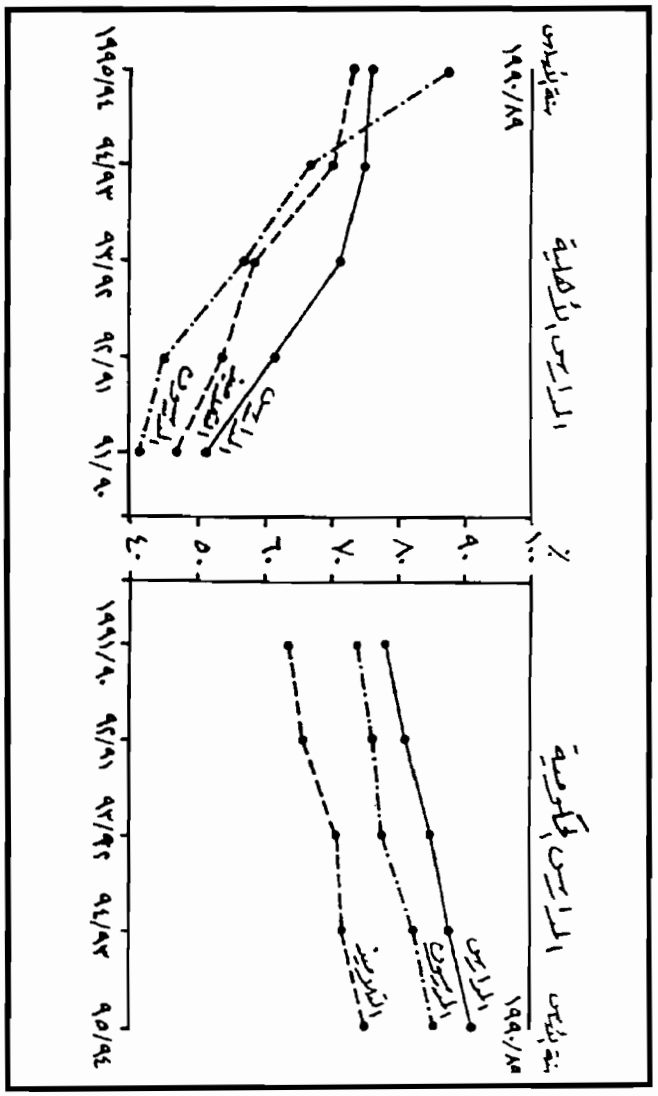

شكل (٢٩) تطور التعليم بمدارس دولة الكويت
(١٩٩٠/٨٩-١٩٩٥/٩٤)

عليه قبل الغزو مباشرة، وإن كان مستقبلها يبشر بالخير.

ب ـ التعليم الأهلي:

لم يسلم التعليم الأهلي من الإصابة بخسائر مادية وعينية، فقد لحق بالمدارس الأهلية مثل ما لحق ببقية القطاعات الأخرى، سواء كان في عدد المدارس والمعاهد الأهلية، أو في عدد التلاميذ، لاسيما وأن معظمهم من الوافدين، وكذلك عدد المدرسين.

جدول (٢٨) تطور التعليم بالمدارس الأهلية بدولة الكويت (٨٩/ ٩٠ ـ ٩٤/ ١٩٩٥)[١].

السنة	عدد المدارس / المعاهد	الرقم القياسي	عدد التلاميذ	الرقم القياسي	عدد المدرسين	الرقم القياسي
٨٩/ ١٩٩٠	٣٣٧	١٠٠	١٣٩٧٩٧	١٠٠	٦٨٤٧	١٠٠
٩٠/ ١٩٩١	١٧٢	٥١,٠	٦٥٤٠٧	٤٦,٧	٢٧٩٣	٤٠,٨
٩١/ ١٩٩٢	٢٠٦	٦١,٠	٧٤٧٨٤	٥٣,٥	٣١١١	٤٥,٤
٩٢/ ١٩٩٣	٢٤٠	٧١,٠	٨١٣٥٠	٥٨,٢	٣٩٤١	٥٧,٦
٩٣/ ١٩٩٤	٢٥١	٧٤,٥	٩٨٠٦٧	٧٠,١	٤٥٧٣	٦٦,٨
٩٤/ ١٩٩٥	٢٥٦	٧٦,٠	١٠١٨٢٤	٧٢,٨	٥٩٨٨	٨٧,٥

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ بلغ عدد المدارس والمعاهد الأهلية قبل الغزو ٣٣٧ مدرسة ومعهداً عام ٨٩/ ١٩٩٠، تراجع عددها بعد الغزو بنحو ٤٩٪ مما كانت عليه قبله. ولعل الصورة تكون أكثر وضوحاً إذا اعتمدنا التحليل الرقمي، الذي يمكن منه التقرير بأنه قد خرجت من قطاع التعليم الأهلي نحو ١٦٥ مدرسة، منها ما تم تدميره أو سرقته أو تحويله إلى مستشفيات، أو سكن للغزاة، أو تركت خرابا بعد تسرب نسبة كبيرة من سكان الكويت. وحتى عام ٩٤/ ١٩٩٥ لم يعد الوضع مثلما كان عليه قبل الغزو، رغم زيادة متوسط عدد المدارس العاملة.

ب ـ في حين كان عدد طلاب المدارس والمعاهد الأهلية نحو ١٤٠ ألف طالب وطالبة عام ٨٩/ ١٩٩٠، نجد أن العدد قد تراجع بعد الغزو بنسبة ٥٣,٣٪،

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، ص ٣٣٥-٣٥٠، والرقم القياسي من حسابنا.

ومعناها تسرب أكثر من نصف طلاب هذه المدارس.

جـ- صاحب نقص المدارس والمعاهد الأهلية والتلاميذ نقص مناظر، وبنسبة أكبر (٢, ٥٩٪)، في صفوف المدرسين. وإن كان من اللافت هنا أن عدد المدرسين في هذا القطاع بدأ يسترجع عافيته عام ٩٤/ ١٩٩٥ بسرعة تفوق نظيرتها لدى المدارس والطلاب، ومن ثم لزم التنويه إلى أن هذا النوع من المدارس أصبح له بعد الغزو جاذبية غير مسبوقة، وأصبح الوطنيون يقبلون عليه تماما مثلما هم الوافدون، فاتسعت قاعدته وانفسح مجاله.

وعلى العموم فقد قدرت وزارة التخطيط إجمالي خسائر قطاع التعليم بحوالي ٦٤٤ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل نحو ٨٪ من إجمالي الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت.

جـ- خسائر جامعة الكويت:

منذ إنشائها في ٢٧/ ١١/ ١٩٦٦ [١]، تحرص جامعة الكويت على تقديم أرقى الخدمات التعليمية وتعمل على إطلاق كافة الطاقات الإبداعية لدى هيئات التدريس والإداريين، والطلاب لكي تمد الكويت بالكوادر العلمية والتقنية المطلوبة.

وقد داهم العدوان العراقي الآثم دولة الكويت، ولم يسلم من بطشه هذا الصرح التعليمي الحضاري، حيث جردها الغزاة من كافة إمكاناتها، سواء بالسلب أو بالتدمير. وقدرت خسائر الجامعة بحوالي ٣٠٥ ملايين دينار كويتي. منها ١٨٣ مليون دينار خسائر مباشرة: تجهيزات، معدات، أثاث، إصلاح المرافق، تكاليف الجامعة خارج الكويت، مرتبات العاملين بالجامعة لمدة عام، والممتلكات الشخصية للعاملين. ومنها ١٢٢ مليون دينار كويتي خسائر غير مباشرة: التعويض المهني والنفسي للعاملين، تعويض الطلبة، وتكاليف الاستشارات الخارجية الفنية [٢].

قام الغزاة بسرقة المكتبات التابعة لكليات الجامعة التسع، التي يزيد مجموع محتوياتها على ٣٠٠ ألف مجلد، ونحو ٨٣٠٠ عنوان لمجلة دورية، وربع مليون تقرير تقني على الميكروفيش. كما استولى العراقيون على جميع الحاسبات الآلية،

(١) عبدالله خالد الحاتم، «من هنا بدأت الكويت»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٥.

(٢) جامعة الكويت، مكتب مساعد مدير الجامعة للتخطيط، «خسائر جامعة الكويت المباشرة عن العدوان العراقي، التقرير النهائي»، الكويت، مايو ١٩٩٢، مرفق (ب).

والأثاث الحديث من قاعات المحاضرات، ومكاتب الاجتماعات، ونحو ٢٠ ألفاً من المقاعد البلاستيكية، التي كانت في مدرج الجامعة الرياضي، والتي نقلت بسيارات الشحن إلى العراق. هذا بالإضافة إلى أنه تم فحص جميع الملفات في الجامعة بدقة، وإلقاء جميع محتوياتها على الأرض. كما تم فك ونقل وحدات التكييف والتركيبات الكهربائية الرئيسية بالجامعة. ولم يكتف الغزاة بذلك، بل قاموا عند رحيلهم بحرق أو تدمير عدد من مباني الجامعة.

وإذا كان ما ذكر يخص الجانب المادي، فإن الأهم هو الكيان البشري للجامعة فقد ضاع عام دراسي كامل على الطلاب، لا يمكن تقديره بثمن، كما لحق بالطلاب من الضغوط النفسية والمعنوية وصنوف الإحباط ما لا يقدر بمال، كل ذلك خلال الفترة من ٢/ ٨/ ١٩٩٠ وحتى ٢٨/ ٩/ ١٩٩١، حيث أعيد افتتاح هذا الصرح العلمي ليقوم بتعويض ما فات، ويؤكد حرصه على صنع واستشراف مستقبل عظيم لأبنائه طلاب وطالبات الكويت.

د ـ خسائر الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب:

منذ عام ١٩٨٢ تعمل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على وضع سياسة ربط برامج التعليم التطبيقي والتدريب بسياسات العمل في السوق، أو بمعنى آخر أن يتخرج الطالب ليجد مكانا ملائما ينتظره، في مجال تخصصه، كما تسعى الهيئة إلى ضرورة توسيع القاعدة الفنية في مراحل التعليم العام وخاصة في بدايته، ليتقبل المجتمع فكرة انخراط أبنائه في سلك التعليم التطبيقي والفني.

وتتولى الهيئة إدارة ثماني كليات ومعاهد ومراكز للتدريب منتشرة في الكويت (من بينها كلية التربية الأساسية للبنين والبنات)، بالإضافة إلى تحملها مؤخراً مسؤولية تدريب عمال شركات النفط.

لقد تعرضت الهيئة العام للتعليم التطبيقي والتدريب من قبل جنود النظام العراقي للتخريب والاقتحام، وسلب كافة محتوياتها من الإلكترونيات والأجهزة المتطورة، وتم تحويل مبانيها إلى مستشفى عسكري، وقدرت خسائرها الأولية بحوالي ٧٠ مليون دينار كويتي [١].

(١) وزارة الإعلام، الكتاب السنوي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٣-٤٠٤.

وقد قدرت الأضرار التي لحقت بمباني كليات تدريب الفنيين والمعلمين ومراكز التدريب، بحوالي ٥٪ من القيمة الاستبدالية، في حين بلغت هذه النسبة ١٥٪ في حالة كلية التربية الأساسية للبنات [١]. وتعرضت الكليات الفنية وكليات المعلمين ومراكز التدريب لعمليات تخريب مماثلة، وجرى تجريد مباني المعاهد الفنية الثمانية من جميع معداتها. وقد نهب الغزاة أكثر من ٩٠٪ من المعدات الفنية والأثاث الجديد، بما في ذلك مقاعد معمل الفحص البصري، كما جرى إتلاف معظم الملفات [٢].

هـ- خسائر معهد الكويت للأبحاث العلمية:

تأسس المعهد عام ١٩٦٧، بموجب اتفاق عقد بين حكومة الكويت وشركة البترول العربية، وكان اهتمامه الرئيسي هو: إجراء دراسات على التربة لاستصلاح الأراضي القاحلة، وإجراء دراسات على الأجناس البحرية، وكذلك إجراء الأبحاث على المنتجات البتروكيماوية. ومنذ تأسيسه، وحتى اليوم، احتل المعهد المرتبة الخامسة من بين خمسين معهداً علمياً تُعَدُّ قمة في هذا النشاط في دول العالم الثالث [٣].

تعرض المعهد للعدوان من قبل الغزاة بالتدمير والسلب والنهب، وقدرت قيمة المعدات التي نهبوها بحوالي ٢٢ مليون دينار كويتي حتى يونيو ١٩٩٠. وقدرت تكاليف ترميم مبنى المعهد بحوالي ٥٠٪ من القيمة الاستبدالية بالنسبة للأماكن المحروقة والمفجرة، و١٠٪ بالنسبة للأماكن الأخرى [٤].

وشملت خسائر تقديرات المعهد: الأضرار المادية لمباني المعهد ومنشآته في الشويخ والسالمي وكبد (الصليبية) والدوحة، تبلغ حوالي أربعة ملايين دينار كويتي. والأضرار المتعلقة بالبنية التحتية كالمختبرات والأجهزة والأدوات فتبلغ حوالي تسعة وعشرين مليون دينار كويتي، إذا حسبت القيمة الدفترية، أما القيمة الاستبدالية فتبلغ حوالي تسعة وثلاثين مليون دينار كويتي. أما أضرار البحوث

(١) د. يوسف الإبراهيم وآخرون «الاقتصادات العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨-٥٩.
(٢) د. جعفر عباس حاجي، «آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩-١٩٠.
(٣) وزارة التخطيط، الكتاب السنوي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٧-٤٠٩.
(٤) د. يوسف الإبراهيم وآخرون، «الاقتصادات العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

والأنشطة العلمية التي كان المعهد قائما بها، فلا مجال لحصرها بشكل يعطي القيمة المادية الحقيقية لها، وقد قدرت حسب معايير السنوات الخمس السابقة فقط، بحوالي مائة وعشرين مليون دينار كويتي.

ويمكن القول إن الموجودات الأخرى التي كان يصعب سرقتها لتعذر فكها ونقلها أو لعدم توافر الوقت المناسب، فقد أشعلوا فيها النار، وبذلك فقد معهد الكويت للأبحاث العلمية معدات وتجهيزات تقدر قيمتها بأكثر من ٢٠٠ مليون دينار كويتي[١]،

و ـ خسائر المكتبات العامة في الكويت:

تُعَدُّ المكتبة المركزية من أولى المكتبات الكويتية التي تعرضت للسلب والنهب، حيث كانت تضم ٩٠ ألف مجلد، إضافة إلى مجموعتين خاصتين من الكتب النادرة التي لم تعد تطبع وتبلغ ٨ آلاف عنوان، ومجموعات دوريات مجلدة، وأرشيفا كاملا من الأشرطة السمعية والبصرية، يضم التراث الموسيقي التقليدي الإسلامي والعربي.

قام الغزاة بنقل جميع محتويات المكتبة المركزية، وسُرقت كافة محتويات المبنى حتى أجهزة التكييف، أما المكتبات العامة فقد سرق الغزاة ٥٠٪ من محتوياتها، وكذلك المكتبات الخاصة حيث سرق العراقيون ٢٥ ألف عنوان مسجل على ميكروفيلم، يحوي مخططات عربية قديمة، كانت بقسم التراث العربي التابع للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، و١٠ آلاف مجلد إضافة إلى ١٦٠٠ مخطوطة أصلية[٢].

كما تعرضت بعض المنظمات العربية بدولة الكويت لأضرار كبيرة، مثل المعهد العربي للتخطيط، حيث قدر إجمالي خسائره بحوالي ٣,٥ ملايين دينار كويتي، تمثلت في نظام وأجهزة شبكة الكمبيوتر، وتدمير الأبواب، ونقل المكتبة بالكامل تقريبا إلى العراق، والاستيلاء على وسائل نقل المعهد العامة والخاصة، وتدمير أثاث غرف إقامة الطلبة المتدربين من الأقطار العربية المختلفة[٣].

---

(١) سليمان عبدالله العنيزي، «العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢-٢٣.

(3) Y. Al-Ebraheem, A.AL-Kawaz and W. Al-Awadi, (Report on Losses and Damages to the Arab Planning Institute), Unpublished Report, 1992, P. 6.

وأخيراً فقد انعكس أثر الغزو العراقي الغاشم في دولة الكويت على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول (٢٩) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم في الكويت (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) [١].

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون د.ك)	الرقم القياسي
١٩٨٩	٣٧٦,٧	٪١٠٠
١٩٩٠	٣٢٢,٩	٨٥,٧
١٩٩١	٢٩٧,٩	٧٩,١
١٩٩٢	٣٥٤,٨	٩٤,٢
١٩٩٣	٣٩١,١	١٠٣,٨

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

أ ـ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ نتيجة الغزو، ففي حين بلغ ٣٧٦,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، نجده أصبح ٢٩٧,٩ مليون دينار كويتي فقط عام ١٩٩١، بتراجع قياسي بلغت نسبته ٢٠,٩٪، (شكل ٣٠).

ب ـ اعتبار قطاع التعليم أول القطاعات الاقتصادية التي استردت عافيتها بحلول عام ١٩٩٣، ولعل السبب في ذلك هو الإقبال الشديد من قبل الوطنيين (بعد التحرير) على التعليم الخاص بعامة والأجنبي منه بوجه خاص.

٢ ـ خسائر قطاع الخدمات الصحية :

كان القائمون على تقديم الخدمات الصحية في الكويت حتى ١٩٨٩ حوالي ٣٠٠٩ أطباء (٧٥,٥٪ منهم من الوافدين) و٨٣٣٥ يمثلون الهيئة التمريضية ٨٨,٦٪ (منهم من الوافدين)، وكان معدل الأطباء لمجموع السكان طبيبا لكل ٦٨٣ نسمة عام ١٩٨٩، مقارنة بطبيب واحد لكل ٦١١ نسمة في بريطانيا على سبيل المثال [٢].

ويمكن القول إن الغزو العراقي الغاشم قد أثر تأثيراً بالغاً في الخدمات الصحية،

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، جدول رقم ١٢٠، ص ٢٤١، والرقم القياسي من حسابنا.

(2) Britanica Book of the Year 1993, P. 740.

وكان أبرز أضراره مغادرة آلاف العاملين في هذا القطاع إلى بلادهم، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (٣٠) أثر الغزو في عدد الأطباء والهيئة التمريضية في بعض مستشفيات الكويت [١].

المستشفى	قبل الغزو	بعد الغزو	نسبة الخسارة ٪
الأميري: أطباء	١٦٠	٨	٩٥,٠
ـ هيئة تمريضية	٥٤٠	٦٠	٨٩,٠
الجهراء: أطباء	٣٠٠	٤٥	٨٥,٠
ـ هيئة تمريضية	٤٠٠	٣٠	٩٢,٠
الأمراض المعدية: أطباء	٢٤	٦	٧٥,٠
ـ هيئة تمريضية	١٧٠	١٨	٨٩,٠
الرازي لجراحة العظام: أطباء	٨٠	٢٠	٧٥,٠
ـ هيئة تمريضية	٢٠٠	٥٠	٧٥,٠
الطب النفسي: أطباء	٦٤	٦	٩٠,٦
ـ هيئة تمريضية	٣٣٠	٩٦	٧١,٠
طب الأسنان: أطباء	٣٥٠	١١٠	٦٨,٦
ـ هيئة تمريضية	-	-	-

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ كان في الكويت قبل الغزو ١٦ مستشفى، لم يبق منها في الخدمة خلال الغزو إلا ٦ مستشفيات فقط، بما يوازي ٥,٣٧٪ مما كان عليه قبل الغزو. ومعنى ذلك أن الغزو العراقي للكويت أهدر ٥,٦٢٪ من حجم الخدمات الصحية، (شكل ٣١).

ب ـ غادر الأطباء بنسبة ٨٠٪ مما كانوا عليه قبل الغزو، وبلغت نسبة مغادرة الهيئة التمريضية ٤,٨٢٪ من مجموعهم قبل الغزو في المستشفيات المبينة في الجدول.

جـ ـ بلغت نسبة مغادرة الأطباء أعلاها في المستشفى الأميري ٩٥٪ ولعل السبب في ذلك هو أن أكثرهم من الوافدين، وأدناها في مركز طب الأسنان ٦,٦٨٪.

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ ـ ٧٢، والجدول والنسب المئوية من عملنا.

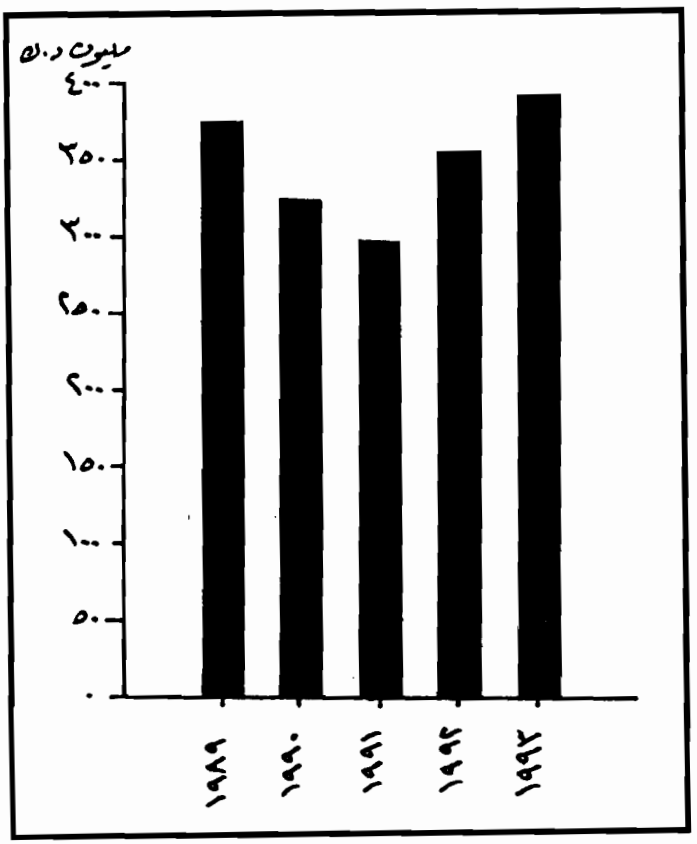

شكل (٣٠) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم بالكويت
(١٩٨٩ - ١٩٩٣)

د ـ بلغت نسبة مغادرة الهيئة التمريضية أعلاها في مستشفى الجهراء ٥ , ٩٢٪ ، وأدناها في مستشفى الطب النفسي ٩ , ٧٠٪ .

وتحول مبنى وزارة الصحة في الكويت إلى أحد الحصون التي استوطنها الغزاة فقد وضعت فيه ذخائر القوات العراقية وتم نقلها إلى مستشفى ابن سينا . وتم نهب المعدات والأجهزة، والمعامل الموجودة في كلية الطب، وكذلك مكتبة الكلية، والحاسبات الآلية التي كانت بها . وهذا بالإضافة إلى تفريغ الغزاة لكافة المستشفيات من محتوياتها، ونقل جزء كبير من العاملين فيها إلى العراق . ورغم عدم تأثر مباني الوحدات الصحية، إلا أن هناك جناحين خاصين بمستشفى الأمراض المعدية قد تعرضا للقصف بالقنابل، كما لحق ضرر طفيف بمركز طب الجهاز الهضمي التابع للمستشفى الأميري، كذلك سرق الغزاة ٦٠٪ من المخزون الطبي المركزي، الذي تقدرقيمته بنحو ١٣٠ مليون دينار كويتي، إضافة إلى مصادرة سيارات الإسعاف ونقلها إلى العراق، والتي بلغ عددها ١٧٠ سيارة، من بينها أربع وحدات كبيرة متنقلة للعناية المركزة[١] .

وقدرت وزارة التخطيط خسائر هذا القطاع بحوالي ٥٥ مليون دينار كويتي خلال فترة الغزو، وكان ١ , ٩٩٪ من هذه الخسائر في الآلات والمعدات والأجهزة الطبية، فيما انحصرت خسائر قطع الغيار والمخازن والنقد في ٩ , ٠٪ من إجمالي خسائر هذا القطاع[٢] .

ونتيجة لما تقدم توقفت الخطط الصحية في الكويت، ودمرت المؤسسات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية) ونهبت كافة المعدات، والمستودعات الطبية والمخزون الاستراتيجي من الأدوية، مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية خلال فترة الغزو، وحرمان المواطن والمقيم من حقهما الطبيعي في هذه الخدمات . كذلك تدنى بشكل ملحوظ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

---

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ ـ ٧٠، وانظر كذلك : د ـ يوسف الإبراهيم، وآخرون، «الاقتصادات العربية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨ .

(٢) وزارة التخطيط «تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، والخسائر غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي»، الكويت، يناير ١٩٩٣، جدول رقم (٢ ـ ١)، والنسب من حسابنا .

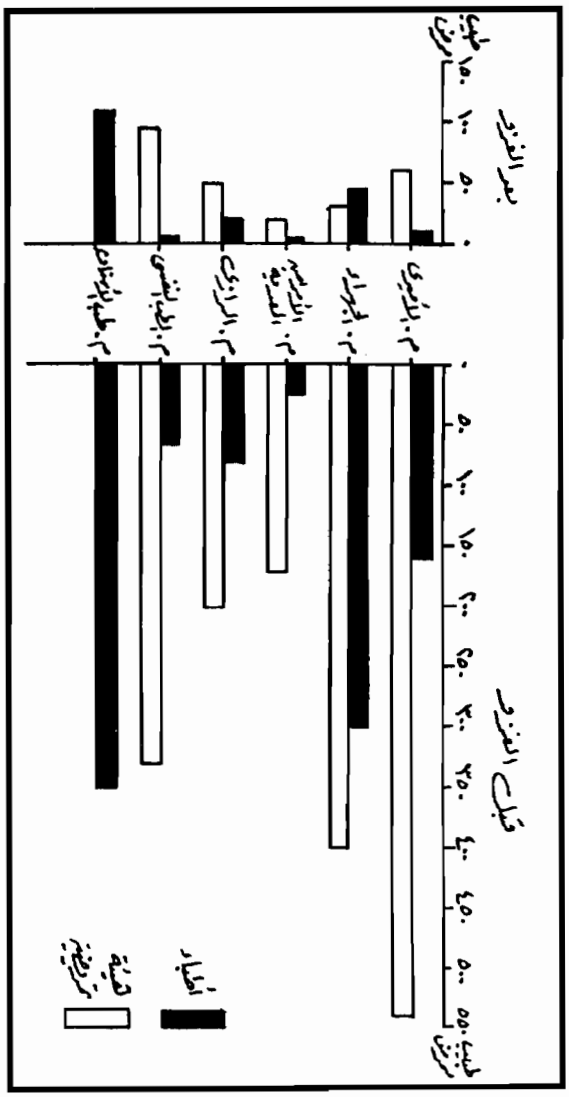

شكل (٣١) أثر الغزو في عدد الأطباء والهيئة التمريضية في بعض مستشفيات الكويت.

جدول (٣١) تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصحة (١٩٨٩-١٩٩٢)[١].

السنة	الخدمات الصحية (بالمليون د.ك.)	الرقم القياسي
١٩٨٩	١٧٤,٢	١٠٠
١٩٩٠	١٤٣,٩	٨٢,٦
١٩٩١	١٢٧,١	٧٣,٠
١٩٩٢	١٤٢,٧	٨١,٩

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات الصحية في ما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ بشكل ملحوظ، حيث هبط الرقم القياسي في عام ١٩٩٠ بنحو ١٧,٤٪ عما كان عليه في العام السابق، مما ترتب عليه خسارة مقدارها ٣٠,٣ مليون دينار كويتي بسبب الغزو، (شكل ٣٢).

ب- تأكد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع بنسبة أكبر في ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، حيث هبط الرقم القياسي بنحو ٢٧,٠٪ عما كان عليه في سنة الأساس (١٩٨٩)، ومعنى ذلك أن خسارة هذا القطاع أضيف لها ١٦,٨ مليون دينار كويتي لتصبح بعد عام واحد ٤٧,١ مليون دينار كويتي.

جـ- اعتبار عام ١٩٩٢ بداية الانفراج والخروج من تأثيرات الأزمة، فلم تتعد فيه نسبة الخسارة التي لحقت بهذا القطاع ١٨,١٪، إلا أن القيمة النقدية للخسارة بلغت حوالي ٣٢ مليون دينار كويتي، ورغم ذلك نَعُدُّها مؤشرا نستشرف من خلاله بداية عودة هذا القطاع إلى سابق عهده، إن لم يكن أفضل بكثير.

٣- خسائر الخدمات الترفيهية والثقافية

أ- الخدمات الترفيهية:

ظهرت شركة المشروعات السياحية في ٣ أبريل ١٩٧٦، وكان من أبرز أهدافها إدارة مشاريع الدولة في مجالي الترفيه والترويح السياحي. وتمثلت هذه المشاريع في

(١) المرجع السابق نفسه، جدول رقم (٢-١) والرقم القياسي من حسابنا.

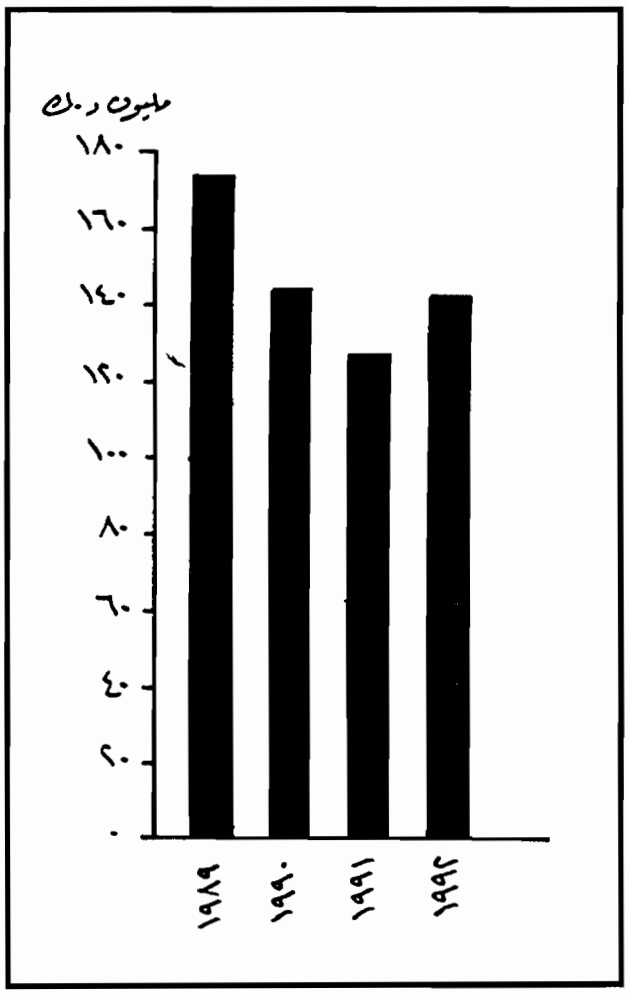

شكل (٣٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصحة
(١٩٨٩-١٩٩٣)

مجموعة الأنشطة الترويحية التي انتشرت في أنحاء الكويت، منها على سبيل المثال: الأندية البحرية، وعددها خمسة أنشئت في الفترة من أول مايو ١٩٧٧ إلى يناير ١٩٩٠، والحدائق الترويحية، وعددها ثلاث أنشئت في الفترة من ١٩٨٣ (حديقة جنوبي الصباحية) إلى ١٩٨٨، والشواطئ البحرية، المسيلة، والمنقف والعقيلة، التي أنشئت في عام ١٩٨٠، وصالة التزلج التي فتحت أبوابها للجمهور في ١٦ مارس ١٩٨٠، والنافورة الموسيقية التي تعتبر الرابعة من نوعها في العالم، وتم افتتاحها في مارس ١٩٨٣، والواجهة البحرية، وتمتد من الشويخ حتى رأس الأرض في السالمية بطول ٢١ كيلومترا، وتم افتتاحها في ٢٢ فبراير ١٩٨٨، والجزيرة الخضراء والمسرح المكشوف، وهو نسخة من المسارح الرومانية القديمة، ونادي اليخوت الذي يقع بين مركز المعلومات ونادي الشعب البحري، وتم افتتاحه في ٢٢ فبراير ١٩٨٨، ومجمع أحواض السباحة الذي افتتح في ١٤ أبريل ١٩٨٨، وأبراج الكويت التي افتتحت في الأول من مارس ١٩٧٩، والمدينة الترفيهية، وتقع في منطقة الدوحة، على مسافة ٢٠ كيلومترا شمالي العاصمة، وتم افتتاحها في ١٤ مارس ١٩٨٤، والتي تعتبر نموذجا مصغرا لديزني لاند الأمريكية، ومنتزه فيلكا السياحي الذي تم افتتاحه في ١٦ مارس ١٩٨٢، ومنتزه الخيران الذي افتتح في ٢٥ فبراير ١٩٨٦، ويحتوي ١٩٥ شاليهاً، ١٢ منها من الطراز الفاخر (ملكي) ويقع على مسافة ١٢٠ كيلومترا من مدينة الكويت، و٢٠ كيلومترا من حدود المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الاستراحات الحدودية التي شيدتها الشركة في العبدلي والسالمي والنويصيب عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠[١].

توقفت هذه المشروعات تماما بداية من ٢/ ٨/ ١٩٩٠، فقد أطفأ الغزاة العراقيون شعلة هذه النهضة الترفيهية التي تشكل دعامة السياحة الداخلية في البلاد خلال الأيام القليلة الأخيرة من الاحتلال.

فقد طال التدمير معظم منشآت الواجهة البحرية، وترتب على ذلك خسارة قدرت بنحو ٢٢٥ مليون دولار أمريكي. كما امتدت أيدي الطغاة بالتدمير للنوادي البحرية كافة (١٧ نادياً) استخدمت جميعها للأغراض العسكرية طيلة فترة

(١) وزارة الإعلام، «الكويت حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣ ـ ٢٧٤.

الاحتلال. فقد دمرت القوات العراقية الغازية ناديين منها تدميرا كاملاً، ونهبت محتويات وأثاث وتركيبات الأندية الباقية. وبلغت قيمة الخسائر التي لحقت بهذه النوادي حوالي ٣٨٠ مليون دولار أمريكي، حسب تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية [١].

هذا بالإضافة إلى ما أصاب منتجع الخيران من نهب وسلب وتخريب وإغراق ما يقرب من نصف اليخوت التي كانت راسية على شاطئه، وما أصاب مجمع فيلكا من أضرار جسيمة. وكان بالكويت ثماني دور للعرض السينمائي تعرضت جميعها دونما استثناء، لأضرار جسيمة، حيث نهب الطغاة العراقيون معداتها وسلبوا المتاجر الملحقة بها، ودمروا مقاعدها ومفروشاتها.

كما امتدت يد الطغاة بالضرر الجسيم لأرض المعارض في منطقة مشرف. وكانت تتألف من ثمانية أجنحة إضافة إلى المرافق الترفيهية ومواقف السيارات الملحقة. فقد دمر الغزاة ثلاثة أجنحة بالكامل، مساحتها تزيد على ٣٤ ألف متر مربع، وأصيب جناح آخر بأضرار جسيمة، وأصيب آخران بضرر أقل، ولم يسلم من الضرر إلا جناح واحد.

ويمكن إيجاز حجم الضرر الذي لحق بالمشروعات الترفيهية والسياحية في الجدول التالي:

جدول (٣٢) توزيع حجم الأضرار التي لحقت بالمشروعات السياحية[٢]

المشروع	حجم الضرر (بالمليون د.ك.)	النسبة ٪
المدينة الترفيهية	١٧,٥	٣٤,٩٠
صالة التزلج	٠,٤	٠,٨٥
الحدائق	٢,٥	٤,٩٩
الواجهة البحرية	٣,٥	٧,٠٥
الأندية البحرية	٦,٣	١٢,٥٥
الشواطئ	٣,٧	٧,٣٩
الاستراحات الحدودية	١,٧	٣,٣٥

(١) د. جعفر عباس حاجي، مرجع سبق ذكره، ص١٧٨ ـ ١٧٩ انظر أيضا: تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(٢) وزارة الإعلام، «الكويت حقائق وأرقام، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥، النسب من حسابنا.

تابع جدول (٣٢) توزيع حجم الأضرار التي لحقت بالمشروعات السياحية

المشروع	حجم الضرر (بالمليون د.ك.)	النسبة ٪
مكتب شركة المشروعات السياحية	٠,٤	٠,٨٩
منتزه الخيران	٨,١	١٦,٢٢
أبراج الكويت	٢,٢	٤,٣٧
النافورة الموسيقية	٠,٧	٠,١٥
مطعم شوبيز	٢,٧	٥,٤٧
مطعم الدانة	٠,٩	١,٨٢
الإجمالي	٥٠,٠	١٠٠,٠

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ ـ ارتفعت نسبة الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم للكويت بشكل ملحوظ، (بنحو ٣٥٪) في مشروع المدينة الترفيهية في الدوحة شمال شرقي البلاد. ولعل قرب هذه المنطقة من الحدود سهل على الغزاة نقل جميع معدات هذا المشروع إلى بغداد (شكل ٣٣).

ب ـ جاء منتزه الخيران، في أقصى جنوب شرقي البلاد، في المركز الثاني، حيث بلغت نسبة الضرر الذي لحق به (٢ ,١٦٪) من إجمالي نسبة الضرر في المشروعات السياحية. وتليه الأندية البحرية ثم الشواطئ، والواجهة البحرية، ومطعم شوبيز في رأس الأرض بالسالمية، ٥٥ ,١٢٪ و٣٩ ,٧٪ و٠٥ ,٧٪ و٤٧ ,٥٪ على التوالي. معنى ذلك أن الضرر تركز بصورة مباشرة وبنسبة ٧ ,٩٠٪ على المشروعات الساحلية.

جـ ـ كانت أقل المشروعات السياحية ضررا صالة التزلج، ومكتب شركة المشروعات السياحية، حيث بلغ حجم الضرر الذي ألم بهما معا ٨٠٠ ألف دينار كويتي أو ما يعادل ١ ,٪ فقط من إجمالي نسبة أضرار هذا القطاع.

ب ـ الخدمات الثقافية:

كان من الأهداف المُهمَّة لدى حكومة الكويت تعزيز المناشط المتعلقة بثقافة العالمين العربي والإسلامي، وكانت مكتبة الدولة المركزية تحتفظ بمجموعات خاصة تضم حوالي ٨٠٠٠ من المواد النادرة، أو غير المنشورة. وجمعت إدارة التراث

العربي التابعة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب نحو ٢٥ ألف فيلم مجهري. هذا بالإضافة إلى ١٦٠٠ مخطوط أصلي، ومكتبة تضم ١٠ آلاف مجلد، ومجموعة خاصة تضم ١٥٠ صفحة مزخرفة من المخطوطات التاريخية.

وقد حصلت مكتبة الدولة، التي أنشئت عام ١٩٣٥، على مجموعة تضم ٩٥ ألف مؤلف في جميع التخصصات والميادين. وقامت المكتبة بالتعاون مع وزارة التربية، بدعم إنشاء ٢٢ مكتبة محلية، كانت تحتفظ مجتمعة بما مجموعه ٢٩٣ ألف مجلد. وكانت مكتبة المعهد العربي للتخطيط، التابع لجامعة الدول العربية، تضم أكثر من ٥٠ ألف مجلد.

ولعل التعرض لما كان موجودا قبل الغزو يبين حجم الكارثة، لاسيما لو عرفنا أن كل ما ذكرناه وأكثر بكثير قد استولى عليه الطغاة. فقد نقلت مجموعة المكتبة المركزية مع فهرست بطاقاتها، في ديسمبر ١٩٩٠. واستخدم الغزاة المياه عمدا لإلحاق الأضرار بالمبنى، مما أدى إلى تدمير مجموعة الأفلام المجهرية في إدارة التراث العربي. وأثر التخريب المتعمد للسجلات تأثيرا شديدا في جميع المكتبات والمعاهد.

واقتحمت سلطات الاحتلال المتحف الوطني في ٢٧ سبتمبر عام ١٩٩٠ وأضرموا النيران في محتوياته في الأسبوع الأخير من الاحتلال، مما أدى إلى تدمير آلة العرض في القبة السماوية. وسلبت بالكامل مجموعة الصباح من الآثار الإسلامية، والتي كانت مكونة من ٢٠ ألف وحدة تغطي فترة زمنية تمتد عبر اثني عشر قرنا، ونهبت دار السدو. وليس من شك في فداحة الخسائر التي لحقت بالمجال الثقافي، ليس فقط بالنسبة للكويت، وإنما أيضا بالنسبة للعالم الإسلامي، والعالم بأسره، لاسيما وأن الكثير مما فقد من تحف ومواد من التراث لا يقدر بثمن.

وفي مجال الإعلام، بدأت إذاعة الكويت البث منذ عام ١٩٥١، ومنذ ذلك الحين حتى ٢/ ٨/ ١٩٩٠، أدخلت على الإذاعة العديد من التحسينات، حتى

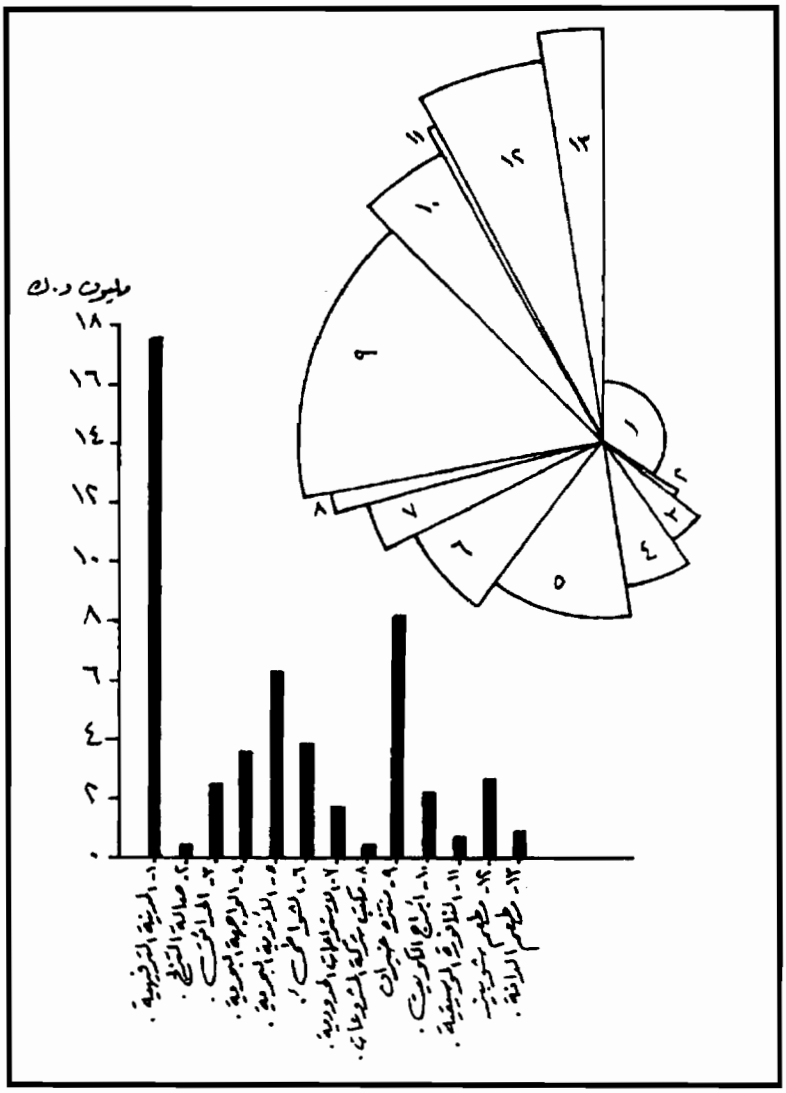

شكل (٣٣) توزيع حجم الأضرار التي لحقت بالمشروعات السِّياحيَّة

أصبحت وعلى مدى حوالي ٤٠ عاما تبث برامج بأربع لغات لمدة ٧٣ ساعة يومياً[١]، وأصبح لدى الإذاعة عدد من أجهزة الإرسال القوية تتراوح قدرتها بين ٢٥٠ كيلووات/ ساعة، و٧٥٠ كيلو وات/ ساعة، وكانت محطة الإرسال في كبد، مع وجود محطتين أصغر في المقوع وجيوان، وكان لديها أيضا ٤ محطات إذاعة متنقلة مجهزة بالكامل.

أما التلفزيون فقد بدأ عام ١٩٦١، وقبل الغزو العراقي كان يصل إلى معظم دول الخليج، وكانت محطات الإرسال الرئيسية موجودة في المطلاع وفيلكا والروضتين، وكانت لديه أيضا سبع محطات إرسال متنقلة.

وكانت وزارة الإعلام ساعداً قوياً في صناعة النشر، إلى جانب المطابع الحكومية التي اهتمت أساسا بنشر المجلات الرسمية، والكتب المدرسية. هذا علاوة على دور الصحافة حيث كانت تصدر سبع صحف يومية، يقرأ العديد منها على صعيد دولي.

دمرت قوات الغزو العديد من أجهزة الإرسال التي تبلغ قدرتها ٥٠٠ كيلووات/ ساعة وجهاز إرسال واحداً قدرته ٢٥٠ كيلووات/ ساعة. وألحقت أضرارا بشبكة الهوائيات، وقام الغزاة بتفكيك ونقل أربعة أجهزة إرسال جديدة قدرة كل منها ٥٠٠ كيلووات/ ساعة، كانت قد أقيمت مؤخراً. كما دمروا المبنى الذي يضم محطة كبد للإرسال على الموجات المتوسطة، وألحقوا أضرارا جسيمة بأجهزة إرسال ومحطة توليد الطاقة الكهربائية التابعة لها، وهوائيين من هوائيات المحطة. كذلك ألحق الغ:اة أضرارا جسيمة بمبنى محطة إرسال المقوع، وسلبت المعدات ونقلت إلى العراق، ما ألحقوا بمحطة الإرسال في «جيوان» أضرارا بسيطة.

هذا وقد قام العراقيون الغزاة بحرق مجمع وزارة الإعلام، لاسيما الدور الذي تقع فيه مكاتب الصف الأول من القياديين في الإعلام، كما تأثر البث التلفزيوني بالنهب والتخريب وفي فيلكا قام الغزاة بتدمير المباني القديمة والحديثة، وسرقوا جميع معدات استديوهات التلفزيون، ونهبوا ٤٥ ألف شريط تحتوي على برامج عربية وغير عربية. هذا وقد قام الغزاة بنقل المطابع التي كانت تعمل من أجل إصدار الصحف اليومية.

(١) المرجع نفسه ص ١٩٤.

وقد قدرت وزارة الإعلام التكلفة الإجمالية لاستبدال معدات مرافق الإذاعة والتلفزيون بحوالي ١٨٨ مليون دينار كويتي، بينما بلغ تقدير لجنة هيئة الأمم المتحدة حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

أما وزارة التخطيط فقد قدرت إجمالي خسائر هذا القطاع بحوالي ٤٨٣ مليون دينار كويتي، ٩٨,٨٪ منها أصول ثابتة [١].

وقد ظهر أثر هذه الخسائر واضحا في تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ففي حين كان يعطي حوالي ٥٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، أصبح لا يسهم بأكثر من ٤٦ مليون دينار كويتي فقط عام ١٩٩١، ومعنى ذلك خسائر إضافية بلغت قيمتها ١٢ مليون دينار كويتي على مدى ثلاث سنوات [٢].

٤ ـ خسائر قطاع خدمات أخرى:

يبقى من الخدمات: الإدارة العامة والدفاع المدني وخدمات النظافة وما شابهها، الخدمات الشخصية والمنزلية، وهي ما سنتناوله في نهاية هذا المبحث:

أ ـ الإدارة العامة والدفاع المدني:

يعتبر قطاع الإدارة العامة والدفاع المدني أكثر قطاعات الخدمات تضررا من جراء الغزو العراقي على الكويت. ونظرا لعدم توافر البيانات عن هذا القطاع فقد لجأنا إلى ما أصدرته وزارة التخطيط بهذا الخصوص. فقد قدرت قيمة الأضرار التي لحقت بهذا القطاع بنحو ٢,٢ بليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٥٩,٧٪ من إجمالي قيمة خسائر قطاع الخدمات. كما أوردت الوزارة أن عدد المنشآت التي أضيرت ١٦ منشأة وأن الأضرار قد ألمت بالأصول الثابتة ١٠٠٪ [٣].

ب ـ خدمات النظافة وما شابهها:

١ ـ التخلص من النفايات الصلبة (القمامة):

كانت بلدية الكويت تمتلك قبل الغزو ١٤٠ شاحنة ضاغطة آلية لجمع القمامة، وشاحنات قلابة احتياطاً للطوارئ، وكان لقسم النظافة ٦٢ مركزا فرعيا للتنظيف

(١) وزارة التخطيط، تقديرات أولية للحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (١ ـ ٢)، والنسبة من حسابنا.

(٢) المصدر نفسه، جدول (١ ـ ٤)، والنسبة من حسابنا.

(٣) المصدر نفسه، جدول (١ ـ ٢)، النسبة من حسابنا.

في الكويت. وقد تم على نطاق واسع نهب جميع المعدات والتجهيزات من مكاتب البلدية. وذكر أن أكثر من ٩٠٪ من شاحنات جمع النفايات، والشاحنات القلابة، وكذلك معدات موقع دفن النفايات، قد اختفت أو لم تعد صالحة للاستعمال.

٢ ـ شبكة الصرف الصحي:

كانت شبكة الصرف الصحي في الكويت تشمل ثلاثة مرافق معالجة رئيسية في الجهراء والعارضية والرقة، إضافة إلى مرفق معالجة في جزيرة فيلكا. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٠ تم توقيع عقد لإنجاز مركز رصد للبيانات يقع في الصليبية، بتكاليف تتجاوز ٦٠ مليون دولار.

تعطلت شبكة معالجة المجاري عن العمل منذ نهاية شهر فبراير ١٩٩١ على أثر انقطاع الكهرباء والماء. كما قام الغزاة بنهب أجهزة المراقبة والمنشآت والسيارات ومعدات الاختبار ولوازمه، وقطع الغيار وآلات الورش والأجهزة الكهربائية (بما في ذلك أربعة مولدات متنقلة بقوة ٥٠٠ كيلوفولت في كل موقع). وكذلك نهب العراقيون الغزاة أثاث المكاتب في منشآت المعالجة الواقعة في الجهراء والرقة، ودمروا بعضها.

كما تعرضت مستودعات صيانة الطوارئ، بما في ذلك السيارات والمعدات وقطع الغيار والأثاث، للنهب والتخريب، وتعرض مركز رصد البيانات للسرقة بالكامل.

وقدرت إدارة المرافق الصحية تكاليف الأضرار والخسارة في المعدات وحدها بحوالي ١٣٠ مليون دولار، أما وزارة التخطيط فقدرت خسائر هذه الأضرار بنحو ٨١ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل حوالي ٢,٢٪ من إجمالي خسائر الغزو[١].

٣ ـ المطافئ:

كان لدى الكويت ٣٣ محطة إطفاء فرعية محلية، ومركز تنسيق رئيسي واحد. وكان لديها أيضا ٣٥٠ سيارة إطفاء بما في ذلك ما يزيد على ٦٠ من أحدث سيارات الإطفاء، ومجموع العاملين في هذه الإدارة كان يتجاوز ٢٥٠٠ موظف كما كان

(١) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، «مرجع سبق ذكره»، جدول رقم (٢ ـ ١)، والنسب من حسابنا.

للبلدية مكاتب للإشراف على الأغذية وفحص المباني.

أخذ الغزاة العراقيون أو دمروا ٩٠٪ من سيارات الإطفاء، ومعدات مكافحة الحرائق، وقطع الغيار والمخزونات، وخربت جميع محطات الإطفاء، ونهب أثاث معظم مكاتب الإشراف على الأغذية وتفتيش المباني.

عاشراً: الجهود المبذولة لتقدير خسائر العدوان العراقي:

١ ـ جهود وزارة التخطيط:

قامت الإدارة المركزية للإحصاء التابعة لوزارة التخطيط ببذل المزيد من الجهد لجمع البيانات التي تبين آثار العدوان العراقي في أوجه النشاط الاقتصادي في الكويت خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩١. وقد اختارت الإدارة عينة ممثلة للمنشآت العاملة في الكويت كافة، والتي بلغ عددها نحو ٣٥٦٤٦ منشأة عام ١٩٨٥[١]. وبلغ حجم العينة ١٣٤٦ منشأة، أو ما يعادل ٣,٨٪ فقط من إجمالي عدد المنشآت العاملة. وعلى ذلك فإن الخسائر الموضحة بالجدول التالي لا تعطي التقدير الكامل للخسائر التي طرأت على أوجه النشاط التي تمت دراستها في هذا البحث.

جدول (٣٣) تقدير الإدارة المركزية للإحصاء لخسائر العدوان العراقي على القطاعات الاقتصادية[٢] (بالمليون د.ك.)

القطاع	عدد المنشآت	التقدير	النسبة ٪	متوسط خسارة المنشأة
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد	٢	٨١	١,٠	٤٠,٥
النفط والغاز الطبيعي	٧	٤٩٧	٦,٣	٧١,٠
الصناعات التحويلية	٤٤٠	٢٣٤	٢,٩	٠,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١	١٧٢٢	٢١,٣	١٧٢٢,٠
التشييد والبناء	١٧٢	٦٨	٠,٨	٠,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٣٦	٢١٩	٢,٧	٠,٧
النقل والتخزين والمواصلات	١٠٠	١١٠٦	١٣,٧	١١,١
الخدمات المالية والعقارية	١٠٠	٤٤٩	٥,٦	٤,٥
الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية	١٨٨	٣٦٩٠	٤٥,٧	١٩,٦
الإجمالي	١٣٤٦	٨٠٦٦	١٠٠.	٦,٠

(١) المجموعة الإحصائية ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، جدول رقم ١١٣، ص ١١٥.

(٢) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٢ـ١)، والنسب من حسابنا.

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- بلغ حجم الخسائر التي قدرتها وزارة التخطيط حوالي ١,٨ بلايين دينار كويتي، تم توزيعها دونما تساو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. شكلت خسائر الأصول الثابتة أكبر نسبة منها ٩,٦ بلايين دينار كويتي، أو ما يعادل ٢,٨٥٪ من إجمالي خسائر مجموعة المنشآت التي استجابت فقط لاستيفاء بيانات الخسائر، حيث رفض البعض منها عملية التسجيل. وبلغ متوسط خسارة المنشأة الواحدة حوالي ٦ ملايين دينار كويتي.

ب- ألحق الغزاة أكبر نسبة (٧,٤٥٪) من الخسائر بقطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية حيث قاموا بتدمير وسلب ونهب ١٨٨ منشأة في هذا القطاع، بلغ متوسط خسارة المنشأة الواحدة منها ٦,١٩ مليون دينار كويتي (شكل ٣٤).

جـ- جاء قطاع الكهرباء والغاز والمياه تاليا في ما لحق به من خسائر لقطاع الخدمات بنسبة ٣,٢١٪ من إجمالي الخسائر المقدرة. ومن ثم تركزت أكبر نسبة من خسائر العدوان العراقي (٦٧٪) بهذين القطاعين. وقد أوضح وزير الكهرباء والماء الكويتي، بأن الخسائر الإجمالية لوزارته بلغت ٨٠٠ مليون دينار كويتي[1].

د- احتل قطاع النقل والتخزين والمواصلات المركز الثالث من حيث حجم الخسائر التي لحقت به، حيث قدر الضرر الذي لحق بمئة منشأة من منشآت هذا القطاع بأكثر من ١,١ بليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٧,١٣٪ من إجمالي تقدير خسائر العدوان. وبلغ متوسط خسارة المنشأة الواحدة حوالي ١,١١ مليون دينار كويتي.

هـ- فيما كان قطاع الخدمات أكبر القطاعات تضررا من جراء الغزو العراقي الغاشم، كان قطاع التشييد والبناء أقل القطاعات المتضررة، فلم تتجاوز نسبة ما ألم به من ضرر ٨,٠٪ من إجمالي الخسائر، ولم يزد متوسط خسارة المنشأة الواحدة على ٤,٠٪ مليون دينار كويتي.

ومما تجدر ملاحظته على تقديرات وزارة التخطيط ما يلي:

(١) غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٣٠٠ الصادر في نوفمبر من عام ١٩٩١، ص ٤٣.

١ ـ تم استيفاء بيانات الخسائر من واقع البيانات المالية والتقارير الصادرة عن المنشآت التي أصابها الدمار، باستثناء بعض المنشآت التي لا يتوافر لديها سجلات ودفاتر محاسبية، فقد جاءت وفق تقدير أصحابها.

٢ ـ قيمة الخسائر تم حسابها للمنشآت التي استجابت فقط للبحث، فلم تشمل الدراسة جميع المنشآت. ولعل السبب في هذا هو مقدار الدمار الذي لحق بهذه المنشآت، مما صعب الوصول إلى الكثير منها، وكذلك في ما يخص الحرائق المتعمدة التي أجهزت على مستندات العديد منها.

٣ ـ تم تقدير الخسائر تبعا للقيمة الدفترية للأصول، لذلك فإن الخسائر المسجلة لا تمثل الخسائر الاقتصادية الفعلية التي تكبدتها تلك المنشآت والوحدات الإنتاجية.

٤ ـ لم يتم جرد فعلي للمخزون السلعي في كافة المنشآت التي استجابت لاستيفاء بيانات خسائر العدوان، أي أن قيمته تعكس القيمة الدفترية وليست القيمة الاستبدالية.

٥ ـ البعد الزمني الذي تغطيه تقديرات وزارة التخطيط كان مقصورا على الفترة من ٢/ ٨/ ١٩٩٠ إلى ٢٦/ ٢/ ١٩٩١، دونما أي ذكر لمستقبل القطاعات الاقتصادية.

٦ ـ صعوبة تقدير تكاليف وقف الإنتاج في كل قطاع طيلة فترة الاحتلال، وحتى المدة التالية للتحرير، والتي لم يكن القطاع قد استعاد عافيته فيها بالكامل.

٧ ـ اعتماد وزارة التخطيط على تقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، لاسيما ما يتعلق منها بمعظم الوزارات والجهات الحكومية [١].

٢ ـ جهود لجنة هيئة الأمم المتحدة:

اقتصر تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة الموفدة لتقدير الخسائر الناجمة عن العدوان العراقي على تقدير الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية خلال فترة الاحتلال، أما الخسائر في الأرواح فأرجأتها إلى تقرير آخر. وصلت البعثة إلى الكويت في ١٦ مارس (آذار) عام ١٩٩١، وأنجزت أعمالها في ٤ أبريل (نيسان) من العام نفسه. ومن ثم فقد استغرق عمل البعثة ثمانية عشر يوماً فقط، ولعل لهذا التحديد مغزى

(١) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

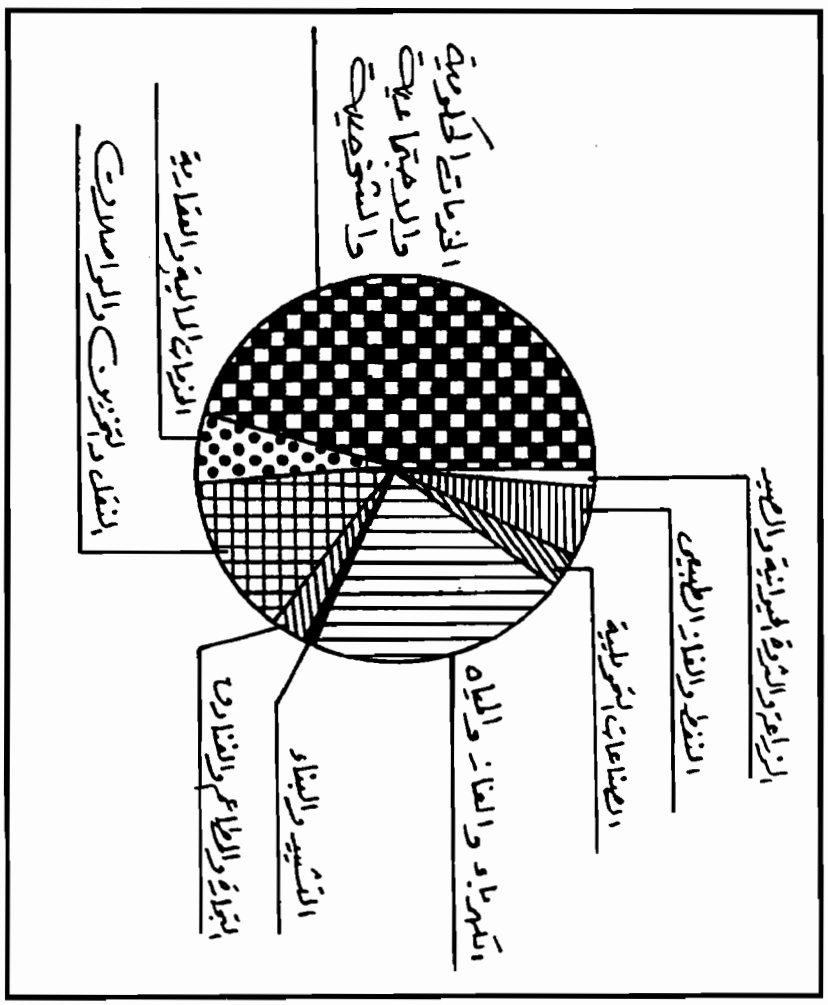

شكل (٣٤) الخسائر تبعا لتقديرات وزارة التخطيط.

سيرد في سياق الحديث عن تقديرات هذه اللجنة.

استعملت اللجنة أربع فئات للتقدير الكمي لما لحق بالأصول من أضرار أو خسائر، هي كما يلي: (أ) أقل من ٢٠٪ أضرار طفيفة، (ب) من ٢٠٪ - ٥٠٪ أضرار متوسطة، (جـ) من ٥٠٪ - ٨٠٪ أضرار فادحة، (د) من ٨٠٪ - ١٠٠٪ تلف تام أو تدمير تام.

وخرجت اللجنة بأن أثر الاحتلال كان أشد وطأة على الحياة الاقتصادية والتجارية في الكويت. فقد عطلت الهياكل الأساسية المادية التي تدعم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والتخلص من النفايات، ودمرت معظم الموانئ، وشملت أنشطة إنتاج وتكرير النفط، وأنشطة التفريغ المتصلة بها، وألمت الفوضى الشديدة بالجهاز المالي، وأوقفت التجارة الخارجية، وتقلص النشاط التجاري، وشلت الصناعات التحويلية، ونهبت المخزونات، ودمرت مرافق السياحة والترفيه والثقافة.

وكانت اللجنة شاهدا على عودة الإمداد بالطاقة الكهربائية، والخدمات الهاتفية إلى بعض أجزاء الكويت، وبداية وصول الأغذية وغيرها من السلع الضرورية، وفتح عدد قليل من متاجر التجزئة، بينما العملية الأساسية للإصلاح والإنعاش كانت ما تزال إلى حد كبير في مراحلها الأولى [١]، وجاءت تقديرات اللجنة متضمنة بيانات الجدول التالي:

جدول (٣٤) تقدير لجنة الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن العدوان العراقي على القطاعات الاقتصادية [٢]

القطاع	تقديرات اللجنة بالمليون د.ك.	النسبة ٪
النفط والغاز الطبيعي	٩٣١١	٥٢,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٥٣٥٠	٣٠,٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩	٠,٢
النقل والتخزين والمواصلات	١٩١١	١٠,٨
الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية	١١١٢	٦,٢
الإجمالي	١٧٧١٣	١٠٠,٠

(١) تقرير لجنة هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(٢) الجدول من تجميعنا على اعتبار سعر الدينار الكويتي ٣,٤٢٠٢ دولارات أمريكية، والنسب من حسابنا.

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية:

أ- بلغ تقدير خسائر العدوان العراقي على القطاعات الاقتصادية من قبل لجنة الأمم المتحدة ١٧٧١٣ مليون دينار كويتي، توزعت بدون تساو على قطاعات النشاط الاقتصادي وفق طبيعة كل قطاع وخصائصه.

ب- تجاوزت خسائر قطاع النفط والغاز الطبيعي (٦ , ٥٢٪) نصف إجمالي الخسائر المقدرة من قبل اللجنة. ولعل هذا التقدير يفوق بكثير تقدير وزارة التخطيط بحوالي ١٩ مرة، مما يفسره اعتماد الوزارة على بيانات ٧ منشآت نفطية فقط. هذا بالإضافة إلى الإمكانات التي كانت بحوزة لجنة الأمم المتحدة مما مكنها من الحصر الشامل لخسائر هذا القطاع، فقد تم توفير طائرات الهليكوبتر للمناطق التي حال الدمار دون بلوغها بالنسبة للوزارة.

جـ- جاء قطاع الكهرباء والغاز والمياه تاليا لقطاع النفط، حيث سجلت خسائره ما نسبته ٢ , ٣٠٪ من إجمالي الخسائر المقدرة من قبل اللجنة. ومعناها أن هذين القطاعين قد استحوذا على اهتمام لجنة الأمم المتحدة خلال عمليات الحصر، حيث يكوّنان معا ٧ , ٨٢٪ من إجمالي الخسائر المقدرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد انعكس ذلك في التفوق الملموس لتقديرات اللجنة على تقديرات الوزارة بالنسبة لقطاع الكهرباء والغاز والمياه أكثر قليلاً من ثلاث مرات، (شكل ٣٥).

د- سجلت خسائر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المقدرة من قبل لجنة الأمم المتحدة أدنى النسب (٢ , ٠٪)، حيث لم تتجاوز ٢٩ مليون دينار كويتي، مقارنة بتقدير الوزارة الذي شمل ٣٣٦ منشأة في هذا القطاع والذي بلغ ٢١٩ مليون دينار كويتي، أي يفوق تقدير اللجنة بحوالي ثماني مرات[١].

هـ- بلغت خسائر قطاع النقل والتخزين والمواصلات حوالي ٢ بليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٨ , ١٠٪ من إجمالي خسائر القطاعات الاقتصادية، مقارنة بأكثر قليلا من ١ , ١ بليون دينار كويتي حسب تقدير وزارة التخطيط، ومن ثم يفوق

(١) بلغ عدد منشآت قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ١٩٨٢٣ منشأة عام ١٩٨٥ وهو ما يعادل ٦ , ٥٥٪ من إجمالي المنشآت العاملة في دولة الكويت في العام نفسه. انظر: Public Authority For assessment of Compensation for Damages Resulting from the Iraqi Aggression, Business Environment And Practice In Kuwait. P.25.

تقدير لجنة الأمم المتحدة حوالي مرتين تقدير الوزارة.

و ـ جاءت خسائر قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية أكثر من بليون دينار كويتي (١,١ بليون د.ك.) أو ما يعادل ٣,٦٪ من إجمالي الخسائر المقدرة من قبل لجنة الأمم المتحدة، مقارنة بحوالي ٣,٧ بلايين دينار كويتي حسب تقدير وزارة التخطيط الذي شمل ١٨٨ منشأة فقط[1]. ومعنى ذلك أن تقديرات الوزارة فاقت بأكثر من ثلاث مرات تقديرات لجنة الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات:

١ ـ استخدام لجنة الأمم المتحدة لنظام الفئات الإحصائية سابقة الإشارة إليها أفقدها القدرة على تحديد قيمة الخسائر أو تقديرها بدقة.

٢ ـ اعتماد لجنة الأمم المتحدة على ما يمكن رؤيته بالعين من الخسائر أفقد تقديراتها ما لا تراه العين من بواطن الأمور.

٣ ـ اعتماد اللجنة على القيمة الاستبدالية يحسب لها، أما أن تكون القيمة مقدرة حسب أسعار اليوم ففي الأمر وجوب المزيد من الحذر.

٤ ـ عدم الاعتماد في التقدير على القيم الدفترية يجعل التقدير لقيمة الإصلاح في كل قطاع يخضع لعشوائية في الحساب، ومن ثم عدم الاطمئنان إليه.

٥ ـ غياب قطاعات: الزراعة والثروة الحيوانية والصيد، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والخدمات المالية والعقارية، رغم أنها تشكل مجتمعة ٩٣٢٦ منشأة أو ما يعادل ٢٦,١٪ من إجمالي عدد المنشآت العاملة عام ١٩٨٥، وعدم الاعتماد على القيم الدفترية التي تصدرها هذه القطاعات جعلنا نعتبر لجنة الأمم المتحدة مجرد شاهد عيان رصد ما رأته عدسته على السطح.

٦ ـ قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها لجنة الأمم المتحدة، والتي لم تتجاوز ١٨ يوما، كان كفيلا بعدم استطاعة اللجنة تغطية كل القطاعات، وتركيزها فقط على القطاعات الأساسية مثل النفط والكهرباء والنقل والخدمات دون غيرها.

٧ ـ قيام لجنة الأمم المتحدة بتقدير خسائر العدوان العراقي على الكويت في ١٦ مارس ١٩٩١ أي بعد التحرير بحوالي تسعة عشر يوما لم يكن مناسبا، لاسيما وأن

(١) بلغ عدد منشآت قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية ٥٦٤٣ منشأة عاملة. المرجع نفسه ص ٢٥.

الكثير من المناطق داخل قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة كان من الصعب بلوغها، نظرا لما بثته قوات الطغاة من ألغام، وما أضرمته من حرائق نفطية ظلت مشتعلة حتى ١/٦/ ١٩٩١ . ولا يشك أحد في أن تقدير خسائرها كان ضربا من المجازفة غير المحسوبة[١].

٣ـ جهود الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي:

تم إنشاء هذه الهيئة في ٢٧ مايو من عام ١٩٩١، لكي تتولى دون غيرها حصر الأضرار وتقدير الخسائر للمتضررين نتيجة للأعمال التي قام بها المعتدي والتي وقعت في الحادي عشر من محرم ١٤١٠ هجرية، الموافق للثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ حتى ١١ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق للسادس والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٩١ .

تتألف الهيئة من سبع لجان، أربع منها تخص البحث وهي: لجنة التجارة والمال، ولجنة السكن والأفراد، ولجنة الصناعات والزراعة، ولجنة العقار والإنشاء، أما اللجان الباقية فهي: اللجنة البيئية، اللجنة الطبية، واللجنة القضائية[٢].

وبمجرد النظر إلى مسمى اللجان سابقة الذكر يتضح من دون أدنى شك أنها لجان متخصصة ضمت كل منها سبعة من ذوي الاختصاص والخبرة من المواطنين أبناء الكويت. وقد اختارت هذه اللجان ستة نماذج هي: نموذج (أ) وهو عبارة عن استمارة مطالبة متعلقة بالمغادرة خلال الفترة من ٢/ ٨/ ١٩٩٠ حتى ٢/ ٣/ ١٩٩١، وعددها ٦٠٦٥٠ مطالبة قيمتها ٨٨,٤ مليون دينار كويتي. ونموذج (ب) وهو عبارة عن استمارة مطالبة متعلقة بالإصابة الجسدية البالغة أو الوفاة، خلال الفترة نفسها وعددها ٢٩٧٣ مطالبة قيمتها ١,٤ مليون دينار كويتي. ونموذج (جـ) وهو عبارة عن استمارة مطالبة فردية عن الأضرار التي لا تتجاوز ١٠٠ ألف دولار، وبلغ عددها ١٦١٢٥٨ مطالبة. قيمتها ٤٧١,٥ مليون دينار كويتي، ونموذج (د) وهو عبارة عن استمارة مطالبة فردية عن الأضرار التي تتجاوز ١٠٠ ألف دولار، وبلغ عددها ٥٥٤٣ مطالبة قيمتها حوالي ١٩٩١ مليون دينار كويتي. ونموذج (هـ) وهو

(١) وزارة الإعلام «الكويت حقائق وأرقام»، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ .

(٢) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، قراءات وإحصائيات يوليو ١٩٩٤، الكويت، بدون تاريخ، ص ٢ـ٣ .

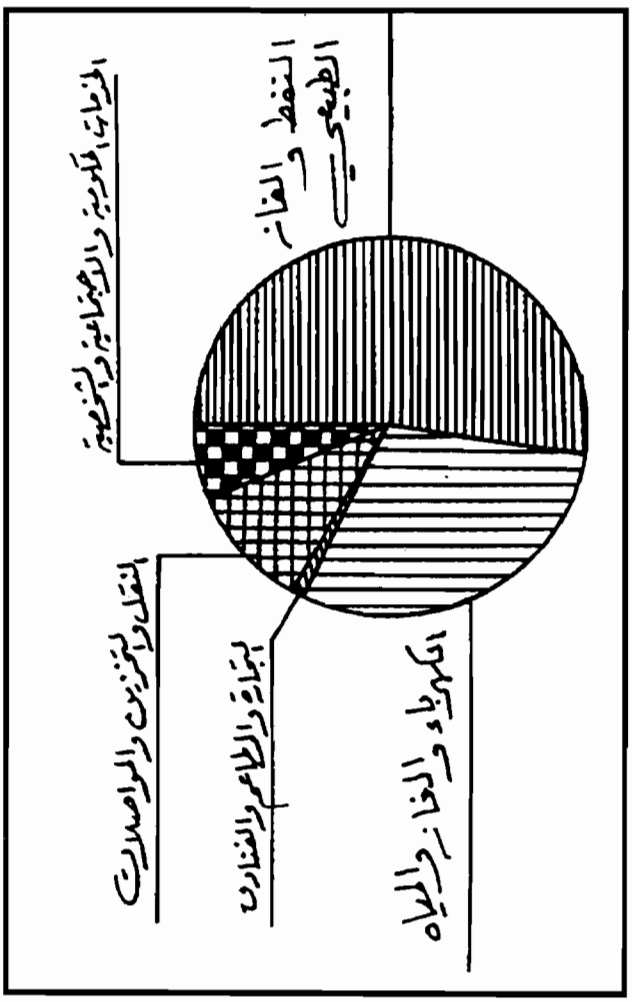

شكل (٣٥) الخسائر تبعا لتقديرات لجنة هيئة الأمم المتحدة

عبارة عن استمارة مطالبة للشركات والكيانات الأخرى بلغ عددها ٢٧١٧ مطالبة قيمتها حوالي ١٠٤٢٩ مليون دينار كويتي. وأخيرا نموذج (و) وهو عبارة عن استمارة مطالبة الحكومات والمنظمات الدولية، بلغ عددها ٦٩ مطالبة قيمتها حوالي ١٧١١١ مليون دينار كويتي.

وإجمالاً فقد قامت الهيئة بتقدير خسائر العدوان العراقي على الكويت بصورة متكاملة جمعت بين الخسائر البشرية والبيئية والقطاعية. وأصبح عمل الهيئة يتلخص في تقديم ٢٣٣٢١٠ استمارات مطالبة قيمتها حوالي ٣٠٠٩٢ مليون دينار كويتي للأمم المتحدة للتعويضات من يونيو ٩٢ حتى يونيو ٩٥. وكذلك تقدير الخسائر التي لحقت بقطاعات النشاط الاقتصادي على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (٣٥) تقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (بالمليون دينار كويتي)[١].

القطاع	أصول ثابتة	أصول متداولة	المجموع	النسبة ٪
النفط	٥٤٥٢	٥٥٦٩	١١٠٢١	٤٢,٤
تكرير البترول	٢٦٢	٧٢٣	٩٨٥	٣,٨
الزراعة	٥٨	١٢٥	١٨٣	٠,٧
الصناعة[٢]	١٨١٤	٩٣١	٢٧٤٥	١٠,٦
التجارة[٣]	١١١٨	١٦٧٣	٢٧٩١	١٠,٧
المال والبنوك[٤]	٢٣	١٠٩٧	١١٢٠	٤,٣
الخدمات[٥]	٦٣٩٠	٧٦٤	٧١٥٤	٢٧,٥
المجموع	١٥١١٧	١٠٨٨٢	٢٥٩٩٩[٦]	١٠٠,٠

(١) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «تقدير الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت»، الدار العربية للاستشارات، بدون تاريخ، ص ١١ ـ ١٤.

(٢) يشمل قطاع الصناعة كلاً من الصناعات التحويلية، باستثناء تكرير البترول وكذلك الكهرباء والماء والغاز والتشييد والبناء.

(٣) يشمل التجارة والنقل والمواصلات والتخزين والمطاعم والفنادق.

(٤) يشمل الأنشطة المالية والعقار وخدمات رجال الأعمال والتأمين.

(٥) يشمل الخدمات العامة الحكومية والخاصة والخدمات الشخصية والترفيهية والاجتماعية.

(٦) اعتمدت التقديرات الواردة في هذا الجدول على معلومات وزارة التخطيط والهيئة العامة لتقدير التعويضات وكذلك نموذج التوازن العام وتقديرات الخسارة في الإنتاجية، انظر: تقدير الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت، المرجع نفسه ص ٩.

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية الآتية :

- تجاوزت تقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات السابقة، حيث بلغت حوالي ٢٦ بليون دينار كويتي، وهي أكثر من ثلاثة أمثال تقديرات وزارة التخطيط، وقدر تقديرات لجنة الأمم المتحدة مرة ونصف المرة تقريباً.

- جاءت كبرى الخسائر في قطاع النفط والغاز الطبيعي والتكرير بأكثر من ١٢ بليون دينار كويتي أو ما يعادل ٢ , ٤٦٪ من إجمالي تقديرات الهيئة. يليه قطاع الخدمات بأكثر من ٧ بلايين دينار كويتي، أو ما يعادل ٥ , ٢٧٪ من إجمالي تقديرات الهيئة. ومعناها أن قطاعي النفط والخدمات يتحملان معا ٣ , ٧٣٪ من إجمالي الخسائر القطاعية (شكل ٣٦).

- تساوت تقريبا خسائر قطاعي الصناعة والتجارة ٦ , ١٠٪ و٧ , ١٠٪ على التوالي.

- جاء قطاع الخدمات المالية والعقارية أقل القطاعات خسارة، فلم يتحمل هذا القطاع إلا ١ , ١ بليون دينار كويتي أو ما يعادل ٣ , ٤٪ من إجمالي تقديرات الهيئة.

- تقارب التحمل النسبي للخسائر في قطاع الزراعة سواء في الهيئة أو في الوزارة، مع اختلاف حجم الخسارة التي قدرتها الهيئة بحوالي ١٨٣ مليون دينار كويتي، فيما قدرتها الوزارة بحوالي ٨١ مليون دينار كويتي فقط. ولعل السبب في ذلك هو اقتصار الوزارة على منشأتين فقط في هذا القطاع من أجل التقدير، علما بأن كليهما يعادل ١٪ من إجمالي الخسائر المقدرة في الجهتين تقريبا.

- دمجت الهيئة العامة لتقدير التعويضات حجم خسائر قطاعات الكهرباء والغاز والمياه، والتشييد والبناء والنقل والتخزين والمواصلات في القطاعات المناظرة التي سبقت الإشارة إليها أسفل الجدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات :

١ - عدم التزام الهيئة العامة لتقدير التعويضات بالتصنيف العالمي للقطاعات الاقتصادية فمن شأن ذلك صعوبة عقد المقارنات التي نحن بصددها في هذا البحث، إضافة إلى ضرورة تزويد الجدول بهامش طويل بغية الإيضاح.

٢ - اعتماد الهيئة في جميع بياناتها على مطالبات الأفراد الذين لحق بهم أو

بمؤسساتهم الضرر في شتى القطاعات الاقتصادية، وهذا الأمر لا يمنع من بعض المبالغات في حجم الخسائر.

٣ ـ قدمت الهيئة أكثر من أربعة وعشرين سيناريو لحجم الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت شملت كافة المؤسسات والهيئات والوزارات والمصالح الحكومية والخاصة، ومن ثم أثبتت بجدارة أهليتها لمثل هذه الأعمال المنوطة بها[١].

٤ ـ قامت الهيئة بتزويد وزارة التخطيط بتقديرات خسائر ٤١ مؤسسة من بينها ١٥ وزارة، وبلغ حجم خسائرها حوالي ٦,٧ بلايين دينار كويتي[٢].

٥ ـ بلغ إجمالي قيمة الخسائر التي منيت بها دولة الكويت نتيجة للغزو العراقي الغاشم حوالي ٤٨٤٤٧ مليون دينار كويتي حسب تقديرات الهيئة[٣].

٤ ـ الخسائر التراكمية للناتج المحلي الإجمالي:

نقصد بها الخسائر التراكمية التي لحقت عاما بعد عام بمساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في هذا الناتج. وقد اعتمدت هذه الدراسة عام ١٩٨٩ سنة الأساس لحساب الخسائر التراكمية لكل قطاع، وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لكل قطاع للوصول إلى ما كان عليه عام ١٩٨٩. وليس من شك في أن الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت قد نال من كل قطاع، وألحق الضرر بجميع أوجه النشاط الاقتصادي التي كانت قائمة وأوقفت عجلة الإنتاج وليس أدل على ذلك من استعراض بيانات الجدول التالي:

(1) Public Authority for Assessment of Compensation for Damages Resulting from the Iraqi Aggression. Damage Assessment Study. Kuwait, 1993,P.P 111 - 140.

(2) Ibid, p. 53.

(٣) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «تقدير الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت»، بدون تاريخ، ص ٩.

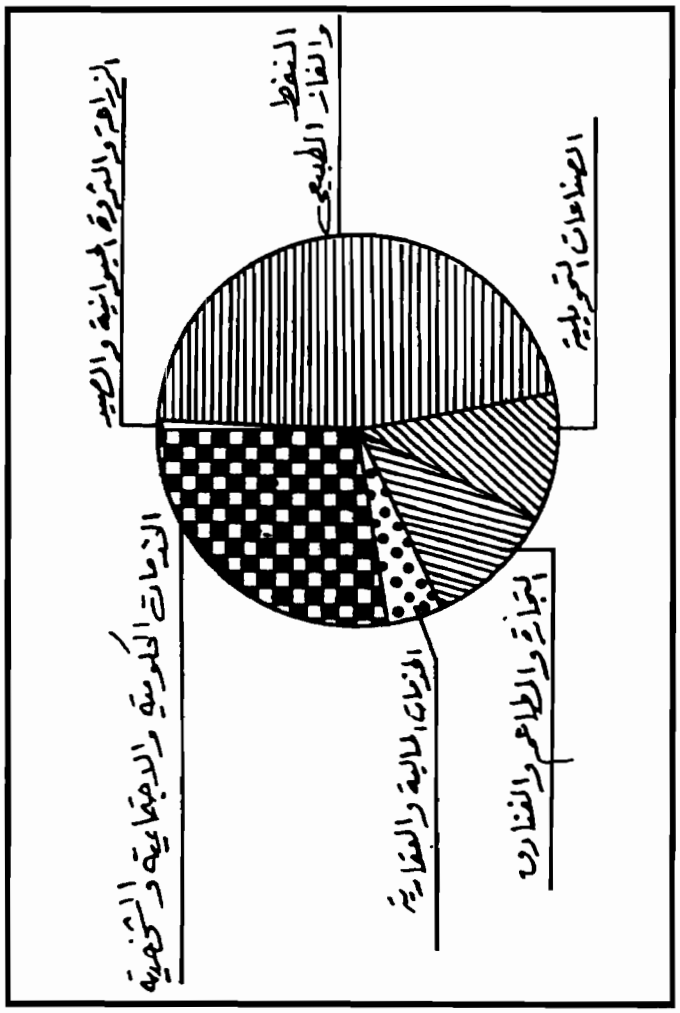

شكل (٣٦) الخسائر تبعا لتقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات.

جدول (٣٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاعات النشاط الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٤)[١] بالمليون دينار كويتي

القطاع	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
النفط والغاز الطبيعي	٢٧٨١	٢١٠١	٣٣٥	١٨٠٠	٢٩٦٩	٢٨٣٠
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد	٤٧	٤٧	٩	١٥	٢٠	٢١
الصناعات التحويلية	١٠٠٠	٦١٨	١٥٥	٥٢٤	٦٤٤	٧٦٦
الكهرباء والغاز والمياه	٢٧-	٣٧-	٦١-	٧٥-	٥٨-	٢٢-
التشييد والبناء	١٣٤	٩٧	١٩٢	٢١٠	٢٤١	٢٤٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٦٥٢	٤٠٤	٥٢٥	٦٣١	٥١٧	٤٧٦
النقل والتخزين والمواصلات	٢٩٦	١٩٦	٩٢	٢٧١	٢٨٨	٢٨٩
الخدمات المالية والعقارية	١٩٥	١٠٥	١٣٥	١٧٠	٢٢٨	٢٧١
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٢١١٩	١٨٤٠	١٨٤٦	٢٣٥٨	٢٣٥٧	٢٤٢٦
مجموع القطاعات	٧٢٢٤+	٥٤٠٨+	٣٢٨٩+	٥٩٧٩+	٧٢٦٤+	٧٣٢٤+
مطروحا منها ما يخص الكهرباء والغاز	٢٧-	٣٧-	٦١-	٧٥-	٥٨-	٢٢-
الإجمالي	٧١٩٧	٥٣٧١	٣٢٢٨	٥٩٠٤	٧٢٠٦	٧٣٠٢

ومنه نستخلص الحقائق الآتية :

١ ـ يبلغ إجمالي الخسائر التراكمية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٣ حوالي ٧٠٨٨ مليون دينار كويتي. ومن ثم يمكننا اعتبار عام ١٩٩٣ فاتحة استعادة الناتج المحلي الإجمالي لقدرته الإنتاجية عندما فاقت مساهمته ما كان عليه عام ١٩٨٩ بحوالي ١,٠٪ ثم تابع تطوره عام ١٩٩٤ محققا زيادة إجمالية قدرها ٩٦ مليون دينار كويتي خلال عام واحد، (شكل ٣٧).

٢ ـ سجل قطاع النفط والغاز الطبيعي أكبر خسارة تراكمية شهدها الاقتصاد الكويتي، حيث بلغت خسارته حوالي ٤١٠٧ ملايين دينار كويتي خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٢. وبفضل استمرار الجهود التي تبذلها الدولة فقد تمكن القطاع النفطي من استعادة قدراته الإنتاجية والتصديرية. فمنذ عام ١٩٩٢ أخذت حصيلة الإيرادات النفطية تزداد محققة زيادة في القيمة المضافة بلغت ذروتها عام ١٩٩٣

(١) بنك الكويت المركزي، «النشرة الإحصائية الفصلية»، مرجع سبق ذكره، جدول رقم ٣٨، ص ٧٥.

عندما حققت ٦٥٪ عما كانت عليه في العام السابق، مما أدى إلى توفير المصادر التمويلية اللازمة لتغطية الإنفاق العام، لاسيما وأن القطاع النفطي لايزال يشكل المصدر الرئيسي للثروة والدخل في الاقتصاد الكويتي، ويساهم بصورة مباشرة بحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ولعل التفوق الذي أحرزه هذا القطاع يرجع أساسا إلى رفع حصة الكويت من الإنتاج وارتفاع أسعار النفط العالمية.

٣ ـ تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد والبناء بسبب العدوان العراقي الغاشم بحوالي ٣٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠، أو ما يعادل ٦,٢٧٪ عما كان عليه قبل الغزو ١٩٨٩. وفي ضوء ما قامت به شركات البناء والتشييد من إنجازات في مجال تشييد المباني السكنية وغير السكنية، سواء لحساب القطاع الحكومي أو القطاع العائلي (خدم المنازل أو من في حكمهم) أو القطاع الخاص، فقد حقق القطاع قيمة مضافة إجمالية قدرها ٢٤٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٤ مقابل ٢٤١ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٣، بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٤٪ خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤. وعلى عكس جميع القطاعات فقد استطاع هذا القطاع استعادة طاقاته الإنتاجية عام ١٩٩١، وذلك عندما حقق عائدا قدره ١٩٢ مليون دينار كويتي أو ما يعادل ٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه.

٤ ـ توقفت المؤسسات المالية ونشاط التأمين وخدمات الأعمال عن مزاولة نشاطها المالي اعتبارا من ٢/٨/١٩٩٠، مما انعكس في انخفاض قيمة ما تقدمه من خدمات، وبالتالي في حصتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٠ حيث بلغ ١٠٥ ملايين دينار كويتي مقابل ١٩٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩ بمعدل تراجع بلغ ٥٤,٧٪، حيث بلغت الخسارة التراكمية لهذا القطاع حتى عام ١٩٩٢ حوالي ١٧٥ مليون دينار كويتي. وفي ضوء تنفيذ برنامج الحكومة الذي استهدف إعطاء الأولوية لإصلاح الجهاز المصرفي عاد هذا القطاع وباشر نشاطاته بعد التحرير في مارس ١٩٩١[١]. وطوال عام ١٩٩٢ قام بتأدية الكثير من الخدمات لقطاعات الاقتصاد القومي كافة. وهو ما تترجمه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال

(١) وزارة التخطيط، «تقديرات أولية للحسابات القومية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

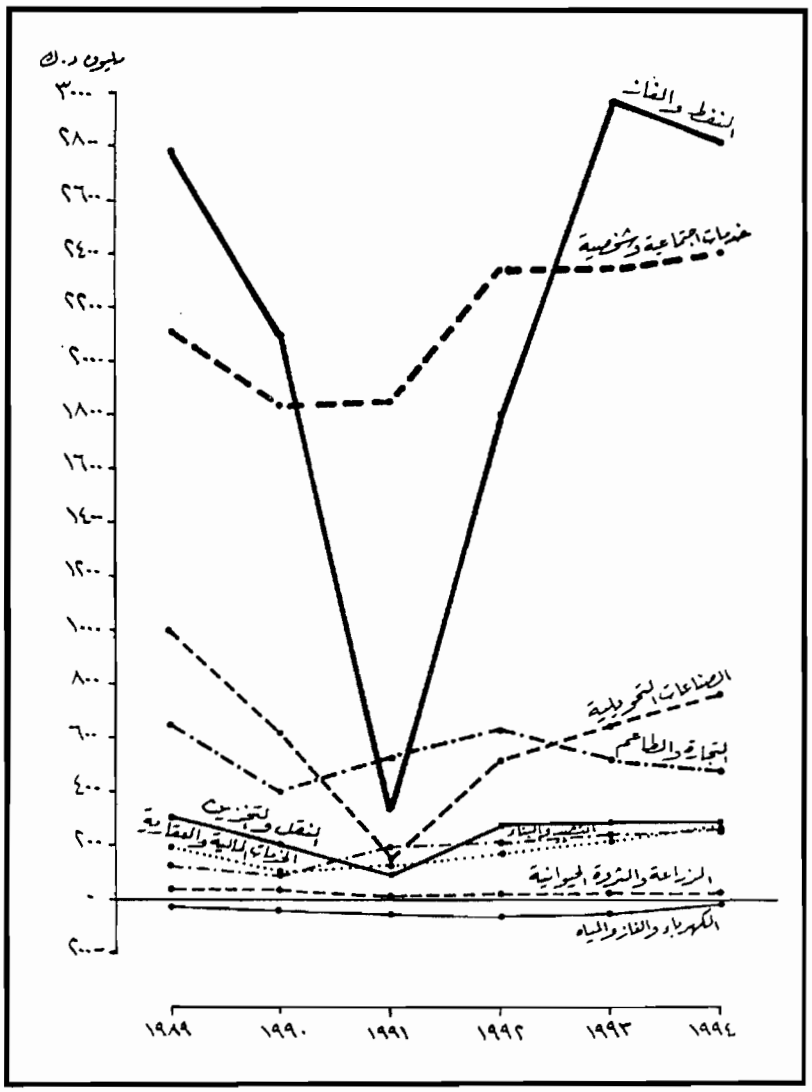

شكل (٣٧) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطاعات النشاط الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٤)

عـامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ حـيث بلغت ٢٢٨ مليـون دينار كـويتي ، ٢٧١ مليـون دينار كويتي على التوالي محققا بذلك زيادة بلغت نسبتها ٩ , ١٨٪ في كلا العامين .

٥ ـ بلغت الخسـائر التراكمية لقطاع الخدمات حوالي ٥٥٢ مليون دينار كويتي خـلال الفـتـرة من ١٩٨٩ وحـتى ١٩٩١ . فـقـد تأثرت منشـآت القطاع الحكومي ومنشـآت القطاع الخـاص العـاملة كـافة ، في أنشطة الإنتاج الخـدمي نتيـجة للغـزو العـراقي . وفي عـام ١٩٩٢ أصبح القطاع الخدمي بفضل ما تبذله الحكومة والقطاع الخاص من جـهود قادرا على رفع حصته في الناتج المحلي الإجـمـالي ، حين أسـهم بحوالي ٢٣٥٨ مليون دينار كويتي أو مـا يعادل ٩ , ٣٩٪ من إجـمـالي الناتج المحلي للعام نفسه . وقد مكنته هذه الزيادة من احتلال المركز الثاني بعد قطاع التشييد والبناء من حيث استعادتهما لقدراتهـما الإنتاجية . وبحلول عـام ١٩٩٤ حقق القطاع تطورا ملموسـا عندما سـجل ٢٤٢٦ مليون دينار كويتي ، أو مـا يعادل ٢ , ٣٣٪ من إجـمالي الناتج المحلي في العـام نفسه . علما بأن مـجال الخدمات الصحية كـان أكثر المجالات الخدمية ارتفـاعـا ، حيث بلغ معدل نموه حوالي ٦ , ١٣٪ يليهـا الخدمات الشـخصية والمنزلية مسجلة معدلا للنمو قدره ٣ , ١٢٪[١] .

٦ ـ اتجهت الخسائر التراكمية لقطاع الصناعات التحويلية للارتفاع عندما سجلت ٢٢٩٣ مليون دينار كويتي حتى عام ١٩٩٤ ، على الرغم من أن القطاع بـدأ يسـترد طاقته الإنتاجية اعتبارا من عام ١٩٩٢ حين سجل ٥٢٤ مليون دينار كويتي كحصة في النـاتج المحلي الإجـمـالي . زادت هذه المسـاهـمـة حـوالي ٢٣٪ عـام ١٩٩٣ ثم ارتفعت بنسبة ١٩٪ عام ١٩٩٤ ، ولم يستطع اسـترداد صورته المشـرقة التي تميز بهـا قبل الغزو .

٧ ـ بلغت قيمة الخسائر التراكمية لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق حوالي ٧٠٧ ملايين دينار كويتي خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٤ ، ولم يستطع العـودة إلى كامل طاقته الإنتاجية التي كـانت عام ١٩٨٩ . ولعل السبب في ذلك هو ركود حركة التجـارة الداخلية ، لاسيما بعـد تفريغ الكويت من عدد كبير من السكان الذين كانوا

(١) وزارة التـخطيط «التـقـديرات المعـدلة والأولية للحسـابات القومية خـلال السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤» ، الكويت ، مايو ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

يشكلون القوى الشرائية الفاعلة في هذا القطاع .

٨ ـ تراجعت إيرادات مختلف المنشآت والوحدات العاملة في نشاطات النقل البري والبحري والجوي، والمنشآت العاملة في مجال خدمات التخزين خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤ ، لذا سجل القطاع خسارة تراكمية مقدارها ٣٤٤ مليون دينار كويتي . ونظرا لفداحة ما أصاب هذا القطاع من نهب وسلب وتدمير ، لم يستعد صورته المشرقة التي كان عليها قبل الغزو .

٩ ـ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد من ٤٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ إلى ٩ ملايين دينار كويتي عام ١٩٩١ ، بنسبة تراجع بلغت ٩ , ٨٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٩ . ورغم تحسين القيمة المضافة لهذا القطاع عام ١٩٩٢ بنسبة بلغت ٦٧٪ بعد إضافة ٧٥٠ حيازة زراعية، و٣ , ٣٣٪ عام ١٩٩٣ و٥٪ عام ١٩٩٤ ، إلا أنه لم يستطع حتى عام ١٩٩٤ تعويض خسارته التراكمية البالغة ١٢٣ مليون دينار كويتي .

١٠ ـ ظلت مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والمياه سالبة قبل الغزو وبعده، غير أنه أحرز تحسنا ملموسا عام ١٩٩٣ عندما حقق (سالب ٥٨ مليون دينار كويتي) مقابل سالب ٧٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٢ ، كما واصل تحسنه عام ١٩٩٤ محققا (سالب ٢٢ مليون دينار كويتي فقط)، متفوقا بذلك على ما كان عليه عام ١٩٨٩ ، رغم أن خسائره التراكمية بلغت ١٢٣ مليون دينار كويتي من ١٩٨٩-١٩٩٢ .

خلاصة القول إن قطاعات النفط والغاز، التشييد والبناء، الخدمات المالية والعقارية، وخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، وكذلك قطاع الكهرباء والغاز والمياه قد استعادت طاقاتها الإنتاجية رغم ما تكبدته من خسائر تراكمية بلغ مقدارها ٤٩٩٤ مليون دينار كويتي .

وقد كان قطاع التشييد والبناء أسرع القطاعات الاقتصادية في استرداد طاقته الإنتاجية، حيث تمكن عام ١٩٩١ وبعد التحرير مباشرة، من تحقيق زيادة بلغت نسبتها ٤٣٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩ بينما حقق قطاع خدمات المجتمع عام ١٩٩٢ زيادة بلغت نسبتها ١١٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩ ، في حين سجل قطاعا الخدمات المالية والعقارية، والنفط والغاز الطبيعي في عام ١٩٩٣ زيادة بلغت نسبتها

٩ , ١٦٪ ، ٧ , ٦٪ على التوالي ، وصولا إلى ناتج فاق ما كانت عليه الحال عام ١٩٨٩ . كما سجل قطاع الكهرباء والغاز والمياه زيادة قدرها ٥ , ١٨٪ عام ١٩٩٤ متفوقا بها على ما كان عليه حاله في عام ١٩٨٩ ، رغم مشاركته السالبة في الناتج المحلي الإجمالي .

أما القطاعات الأربعة الباقية التي لحق بها مجتمعة خسارة تراكمية قدرها ٣٤٦٧ مليون دينار كويتي حتى عام ١٩٩٤ فتحتاج لفترات زمنية متفاوتة ، تتفق في طولها أو قصرها حسب طبيعة نمو كل قطاع ، حتى تتمكن من الوصول إلى صورتها المشرقة وطاقاتها الإنتاجية الرائدة التي كانت عليها قبل الغزو العراقي . وبحساب متوسط معدلات نمو هذه القطاعات خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ واعتمادا على بيانات الجدول السابق تمكنا من تقدير الفترات الزمنية المطلوبة للتخلص من آثار الغزو ، على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول (٣٧) توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات الاقتصادية (١٩٩٥-١٩٩٩) [١]

القطاع	١٩٩٥ مليون د.ك.	١٩٩٦ مليون د.ك.	١٩٩٧ مليون د.ك.	١٩٩٨ مليون د.ك.	١٩٩٩ مليون د.ك.
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد	٢٥	٣٠	٣٦	٤٣	٥١
الصناعات التحويلية	٩٢٧	١١٢٢	---	---	---
التجارة والمطاعم والفنادق	٥٣٨	٦٠٨	٦٨٧	---	---
النقل والتخزين والمواصلات	٢٩٩	---	---	---	--

ومنه نستخلص الحقائق الأساسية التالية :

- بلغت الخسائر التراكمية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٨ حوالي ١٧٧ مليون دينار كويتي . ومن المتوقع استعادة الطاقات الإنتاجية له عام ١٩٩٩ عندما يحافظ على نفس متوسط معدل نموه بعد التحرير لتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥١ مليون دينار كويتي محققا زيادة نسبتها ٥ , ٨٪ عما كانت عليه قبل الغزو عام ١٩٨٩ .

- ظهر أثر العدوان العراقي في قطاع الصناعات التحويلية بما لحق به من خسارة

(١) الجدول من حسابنا بناء على بيانات الجدول السابق .

تراكمية بلغت حوالي ٢٣٦٦ مليون دينار كويتي. ومن المتوقع أن يستعيد هذا القطاع قدراته الإنتاجية عام ١٩٩٦ عندما يحافظ على نفس متوسط معدل نموه بعد التحرير لتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١٢٢ مليون دينار كويتي، محققا زيادة نسبتها ٢ , ١٢٪ عما كان عليه قبل الغزو.

- ألحق الغزو بقطاع التجارة والمطاعم والفنادق خسائر تراكمية بلغ مقدارها حوالي ٨٦٥ مليون دينار كويتي. ومن المتوقع أن يستعيد هذا القطاع وضعه الذي كان عليه قبل الغزو عندما يحافظ على متوسط معدل نموه بعد التحرير لتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٦٨٧ مليون دينار كويتي، محققا زيادة نسبتها ٤ , ٥٪ عما كانت عليه الحال قبل العدوان العراقي.

- بلغ حجم الخسائر التراكمية الناجمة عن الغزو العراقي في قطاع النقل والتخزين والمواصلات حوالي ٣٤٤ مليون دينار كويتي. ومن المتوقع أن يستعيد هذا القطاع أنفاسه عام ١٩٩٥ عندما يحافظ على متوسط معدل نموه بعد التحرير لتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٩٩ مليون دينار كويتي، محققا زيادة نسبتها ١ , ٠٪ عما كانت عليه قبل الغزو.

مما تقدم يبدو لنا بوضوح أن صورة الخسائر التراكمية للقطاعات الاقتصادية قد اكتملت بوصولها إلى ٨٧٤٦ مليون دينار كويتي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الرقم لا يتضمن الأصول الثابتة، ولا نفقات إعادة الإعمار التي هيأت كل قطاع ليسترد طاقاته الإنتاجية التي كان عليها قبل الغزو. وبمقارنة هذا الرقم (٨٧٤٦ مليون دينار كويتي) بنظائره لدى الجهات التي قامت بالعمل نفسه نجده لا يختلف كثيرا عما استشرفته الإدارة المركزية للإحصاء، فالفرق بينهما لا يتجاوز ٦٨٠ مليون دينار كويتي في صالح خسائر الناتج المحلي الإجمالي. ويبقى الفارق كبيرا بمقارنته بما وصل إليه لدى لجنة الأمم المتحدة، حيث جاءت تقديرات اللجنة أكبر مرتين تماما من خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وتقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي تفوق التقديرات جميعها حيث سجلت ٢٥٩٩٩ مليون دينار كويتي، ومن ثم تكبر تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء بنحو ٢ , ٣ مرة، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٩٧ , ٢ مرة)

ثلاث مرات، ولجنة الأمم المتحدة مرة ونصف المرة.

ورغم التقارب الملحوظ في نسب خسائر قطاع النفط في تقديرات الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي (٤,٤٢٪) وخسائر الناتج المحلي الإجمالي (٤٧٪) إلا أن خسائر هذا القطاع فاقت بقليل (٢,٥٢٪) نصف الخسائر المقدرة من قبل لجنة الأمم المتحدة. واللافت هنا هو التدني الملحوظ لنسبة خسائر قطاع النفط (٣,٦٪) من إجمالي الخسائر المقدرة من قبل الإدارة المركزية للإحصاء.

ولعله من المفيد هنا إضافة خسائر الناتج المحلي الإجمالي إلى خسائر الأصول الثابتة من قبل الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي والتي بلغت ١٥١١٧ مليون دينار كويتي، ومن ثم يكون إجمالي الخسائر التراكمية حوالي ٢٣٨٦٣ مليون دينار كويتي، ونكون بذلك قد اقتربنا من توضيح مدى فداحة خسائر العدوان العراقي الغاشم على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت.

الخاتمة

بكل الحسابات والموازين جاء الغزو العراقي للكويت كارثة اقتصادية إضافة لكونه كارثة سياسية واجتماعية وبيئية، فقد استباح هذا العدوان مكونات الاقتصاد الكويتي دون وازع من ضمير أو اعتبار لجيرة، وكانت المحصلة النهائية هي التدمير والتخريب والسلب والنهب بقصد ألا يقوم لاقتصاد الكويت قائمة بعد ذلك. وقد عانت البلاد من جراء هذه الكارثة الاقتصادية كثيرا ومازالت، وسيظل العجز في ميزانيتها - نتيجة ضخامة الإنفاق على مشروعات التأهيل - يحتاج إلى علاج ربما يطول أمده.

وقد أجابت هذه الدراسة عن فرضياتها الواردة في مستهل البحث، كما تحققت أهدافها من خلال الوقوف على أبعاد الآثار الاقتصادية للغزو في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، وإمكانية تعويض الخسائر.

وقد انتهت إلى نتائج يمكن عرض أهمها في ما يلي:

١ - اتضح من الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي قد تراجع بشكل ملحوظ في فترة الغزو عما كان عليه الوضع في عام ١٩٨٩ بنسب مختلفة.

٢ ـ انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر في عام ١٩٩٠ من ٤٦,٧ مليون دينار كويتي إلى ٢٣,١ مليون دينار كويتي بنسبة تراجع بلغت ٦٨,٧٪ عما كان عليه الوضع في عام ١٩٨٩ . كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع نفسه بسبب الغزو من ٣٢,١ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ إلى ٨ ملايين دينار كويتي عام ١٩٩١ ، وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستة دنانير مقابل ١٥ ديناراً للنصف الأول من عام ١٩٩٠ . وقد تأثرت وسائل الإنتاج بأشكالها المختلفة في هذا القطاع نتيجة للسلب والنهب والتدمير وتعرضت الأراضي الزراعية إلى التخريب نتيجة الإهمال والتدمير المتعمد .

٣ ـ أثبتت الدراسة أن إيرادات النفط والغاز الطبيعي قد تراجعت من ٢٩٣٥,٧ مليون دينار عام ٨٩/ ٩٠ إلى ٢٤٦,١ مليون دينار كويتي عام ٩٠/ ٩١ وبنسبة تراجع بلغت ٩٢٪ وعلى فرض ثبات إيرادات النفط والغاز الطبيعي على ما كانت عليه في العام السابق للغزو لأصبح مقدار الخسارة بسبب توقف الإنتاج على إثر حرق وتدمير آبار النفط ٣ بلايين دينار كويتي ويمكن القول إن الخسائر قد امتدت إلى العام اللاحق ٩١/ ٩٢ وإن كانت بنسبة أقل مقارنة بما كان عليه الوضع في عام ٨٩/ ١٩٩٠ ، حيث بلغت نسبة التراجع في الإيرادات نحو ٨٣,١٪ وإن كانت قيمة الخسائر قد بلغت ٢٤٣٩,٨ مليون دينار كويتي .

وفي القطاع النفطي أحدث الغزو خسائر جسيمة في مكونات ووسائل الإنتاج من حرق وتدمير للآبار وتخريب وسرقة في المنشآت . وقد قدرت وزارة التخطيط جملة الخسائر في هذا القطاع بنحو ٤٩٦,٧ مليون دينار كويتي أو ما يعادل ٦,٢٪ من إجمالي تقديراتها لخسائر العدوان .

٤ ـ أوضحت الدراسة أن الخسائر في الأصول الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية حسب المناطق الصناعية قد بلغت أعلاها في منطقة أمغرة الصناعية (٦٢٪)، تلتها منطقة شرقي الأحمدي (٥٦٪)، ثم الري فالشويخ والصليبية على التوالي . أما خسائر الأصول المتداولة فقد بلغت في الشقايا والروضتين (٧٣٪)، والشعيبة وميناء عبدالله (٥٣٪)، وفي صبحان (٢٩٪) .

أما في مجال قيمة الخسائر في قطاع الصناعات التحويلية فيمكن القول إن

إجمالي الخسائر قد بلغت ٢٣٥ مليون دينار كويتي، وقد وصلت نسبة الخسائر في قطاع المنتجات البترولية والمنتجات المعدنية المصنعة حوالي (٤٦٪) من إجمالي خسائر قطاع الصناعات التحويلية.

وفي الوقت الذي بلغ فيه نصيب قطاع الصناعات التحويلية ٩٩٩,٧ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ١٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في الكويت عام ١٩٨٩، تراجع الوضع في بداية الغزو بنسبة ٣٨,٢٪ نظرا للتدمير الذي لحق بالمنشآت الصناعية، ناهيك عن السرقات وإتلاف المباني وآلات ومعدات ومخزون قطع الغيار. وقد خسر قطاع الصناعة نحو ٣٨٢ مليون دينار كويتي بحلول ٢/ ٨/ ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩١ تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٠، وبلغت الخسائر ٤٦٢ مليون دينار كويتي.

٥ ـ اتضح من الدراسة أن تقدير خسائر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بلغ حوالي ٢١٨٧٢٨ ألف دينار كويتي، أو ما يعادل ٢,٧٪ عن إجمالي خسائر الغزو المقدرة من قبل وزارة التخطيط، بلغت حصة المطاعم والفنادق منها حوالي ١٣٤٥ ألف دينار كويتي، أي بنسبة ٦,٦٪ من إجمالي خسائر القطاع، في حين تركزت الخسائر في قطاع التجارة نسبة بلغت ٩٣,٤٪.

٦ ـ أوضحت الدراسة في ما يتعلق بقطاع النقل والتخزين والمواصلات أن قطاع الموانئ قد مني بخسائر بلغت ٨٠,٢ مليون دينار كويتي جاءت ٨٨,٦٪ منها من جراء المعدات المسروقة أو المدمرة. إضافة إلى فقدان الإيرادات السنوية لمؤسسة الموانئ. وفي مجال النقل البري. اتضح أن ما بين ٤٠-٥٠٪ من إجمالي المركبات العاملة في الكويت قد سرق أو دمر تدميرا كاملا، وأوضحت التقارير أن الخسائر قد وصلت إلى خمسة بلايين دينار كويتي. وفي مجال النقل الجوي أفادت التقارير أن الغزاة قد سرقوا نحو ١٥ طائرة من طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وأن ٩٠٪ من المعدات وقطع الغيار قد فقدت أو سرقت أو دمرت، وقد قدرت وزارة التخطيط خسائر قطاع النقل والمواصلات بنحو ١١٠٦ ملايين دينار كويتي، أو ما يعادل ١٣,٧٪ من جملة الخسائر في قطاعات النشاط الاقتصادي.

٧ ـ أبرزت الدراسة أن جملة الخسائر في قطاع الكهرباء والماء بلغت حوالي ٨٠٠

مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٢,٧ بليون دولار أمريكي تقريبا، شملت الدمار الذي لحق بمحطات التقطير، وتكاليف خطة الطوارئ لإعادة التيار الكهربائي والماء والإصلاحات الجذرية لأجزاء المحطات، هذا بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي أصابت المصالح الاقتصادية والصناعية المنتجة بسبب انقطاع التيار الكهربائي والماء.

٨ ـ ثبت من الدراسة أن خسائر قطاع البناء والتشييد كانت هي الأخرى كبيرة، ويمكن القول إن عدد الوحدات السكنية التي أصابها الضرر بلغ ١٧٣٠٠ وحدة سكنية أي ما يعادل ٣,٦٤٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية في الكويت. أما الوحدات المنهوبة فقد بلغ عددها حوالي ٢٣٥ ألف وحدة أي بنسبة ٣,٨٧٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية في الكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في قطاع البناء والتشييد قد تأثر من جراء الغزو، ففي حين بلغ ١٣٣,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، تراجع إلى نحو ١٠٨,٩ ملايين دينار كويتي عام ١٩٩٠ أي بنسبة ١٨,٥٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩ وقد قدرت وزارة التخطيط إجمالي خسائر هذا القطاع بنحو ٦٨ مليون دينار، أو ما يعادل ٨,٠٪ من إجمالي خسائر قطاعات النشاط الاقتصادي.

٩ ـ اتضح من الدراسة كذلك أن خسائر قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال قد بلغت في قطاع البنوك وحده حوالي ٥٠٠ مليون دينار كويتي، شكلت في معظمها الأصول الجارية (النقد)، وبنسبة وصلت إلى ٦,٩٤٪ وقد تحملت المؤسسات المالية (البنوك والمصارف) أعلى نسبة من الخسائر (أصولاً جارية وثابتة) بلغت ٦,٩١٪ من جملة خسائر القطاع تلاها قطاع العقارات ثم خدمات الأعمال ثم التأمين وبنسب ٣,٦٪ و٤,١٪ و٧,٠٪ على التوالي. ويمكن القول إجمالا إن قطاع الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال قد تحمل ما نسبته ٦,٥٪ من إجمالي خسائر العدوان العراقي على دولة الكويت.

١٠ ـ أبرزت الدراسة أن خسائر قطاع خدمات المجتمع من تعليم وصحة وخدمات ترفيهية وثقافية وإعلام، كانت هي الأخرى عالية. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للتعليم في الكويت بشكل ملحوظ نتيجة الغزو، ففي حين بلغ

٣٧٦,٧ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩ أصبح ٢٩٧,٧ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩١، أي بنسبة تراجع بلغت ٢٠,٩٪. وقد قدرت وزارة التخطيط خسائر القطاع الصحي بحوالي ٥٥ مليون دينار كويتي خلال فترة الغزو، وأن ٩٩,١٪ من هذه الخسائر جاءت في الآلات والمعدات والأجهزة الطبية والأدوية، فيما انحصرت خسائر قطع الغيار والمخازن في ٠,٩٪ من إجمالي الخسائر وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات الصحية بين عامي ١٩٨٩/ ١٩٩٠ بشكل ملحوظ، حيث هبط الرقم القياسي في عام ١٩٩٠ بنحو ١٧,٤٪ عما كان عليه في العام السابق، مما ترتب عليه خسائر قدرها ٤٧١ مليون دينار كويتي.

وفي القطاع الترفيهي ارتفعت نسبة الأضرار في مشروع المدينة الترفيهية إلى ٣٥٪ ومنتزه الخيران ١٦,٢٪، والواجهة البحرية ١٢,٥٪، ثم جاءت باقي المشروعات الترفيهية بنسب أقل. وتجدر الإشارة إلى أن الضرر قد تركز بشكل ملحوظ في المشروعات السياحية الساحلية، إذ بلغت نسبته هنا نحو ٩٠,٧٪.

وفي مجال الثقافة والإعلام، قدرت وزارة التخطيط إجمالي خسائر هذا القطاع بنحو ٤٨٣ مليون دينار كويتي، منها ٩٨,٨٪ أصول ثابتة، وقد أثر ذلك في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ففي حين كان يسهم بحوالي ٥٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩، لم يتجاوز هذا الإسهام ٤٦ مليون دينار كويتي عام ١٩٩١.

١١ ـ أبرزت الدراسة من خلال تَعَرُّف خسائر كل قطاع، أن تعويض الخسائر في كل منها يتفاوت، ففي حين تستطيع بعض القطاعات أن تستعيد معدلات إنتاجها في أربع سنوات بعد التحرير (عام ١٩٩٥) مثل قطاع النقل والتخزين والمواصلات، فإن بعض القطاعات لن تستطيع إعادة التأهيل إلا بعد ثماني سنوات من التحرير (عام ١٩٩٩) مثل قطاع الزراعة، أما القطاعات الأخرى فيمكن أن تستعيد معدلات إنتاجها السابقة قبل الغزو بين عامي ١٩٩٢و١٩٩٩، وبذا تكون الدراسة قد أجابت عن أهم أهدافها التي جاءت في مقدمة هذا البحث، والتي تتساءل عن الزمن الذي يستعيد كل قطاع فيه عافيته التي كان عليها قبل الغزو؟

١٢ ـ اتضح من الدراسة أن الجهات التي تولت عملية تقدير الخسائر هي وزارة

التخطيط ولجنة الأمم المتحدة لتقدير الأضرار الناجمة عن الغزو، إضافة إلى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي. واتضح من التقارير أن تقديرات هذه الجهات لم تكن متشابهة. فقد قدرت لجنة الأمم المتحدة خسائر الغزو بنحو ١٧٧١٣ مليون دينار كويتي، توزعت على قطاعات النشاط الاقتصادي وفق طبيعة وخصائص كل نشاط ففي حين بلغت نسبة الخسائر في قطاع النفط والغاز ٥٢,٦٪ كانت في الكهرباء والماء ٣٠,٢٪، وفي النقل والتخزين والمواصلات ١٠,٨٪، وفي قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية ٦,٣٪، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ٠,٢٪.

أما تقديرات وزارة التخطيط فقد بلغت ٨,١ بلايين دينار كويتي (لا تشمل الأصول الثابتة ونفقات التأهيل)، وبلغت تقديرات هيئة التعويضات ٢٦ بليون دينار كويتي.

ومعنى ذلك أن أقل التقديرات كانت لوزارة التخطيط، ثم تقديرات لجنة الأمم المتحدة التي تفوقها مرتين، ثم تقديرات هيئة التعويضات التي تفوق تقديرات وزارة التخطيط بنحو ثلاث مرات ونصف المرة.

وعلى الرغم مما سبقت الإشارة إليه يعتقد الباحثان أن الخسائر التي نجمت عن الغزو العراقي في المجالات الاقتصادية لا يمكن تقديرها بشكل دقيق، بالنظر إلى ضخامتها وتنوع مصادرها ومفرداتها.

المراجع العامة

١ ـ المراجع باللغة العربية

١ ـ أحمد السيد الحسيني، «صدام وجنكيز خان الأصل والصورة، ضمن عقيدة البعث، الهلاك والدمار»، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩١.

٢ ـ د. أحمد منير نجار، «لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت»، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد (٧٤)، الكويت، ١٩٩٤.

٣ ـ ارتشيبالد هـ. ت. تشيزهولم. «الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي سجل مفاوضات ١٩١١-١٩٢٤»، ترجمة حاتم عبدالغني.

٤ ـ الأمم المتحدة، «تقرير إلى الأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للكويت أثناء الاحتلال العراقي»، نيويورك، ٢٦/ ٤/ ١٩٩١.

٥ ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «قرارات وإحصائيات يوليو ١٩٩٤»، الكويت، ١٩٩٥.

٦ ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدون العراقي، «سمات ومناخ قطاع الأعمال والأنشطة التجارية في دولة الكويت»، الدار العربية للاستشارات، الكويت، بدون تاريخ.

٧ ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «تقدير الأضرار الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت»، الدار العربية للاستشارات، بدون تاريخ.

٨ ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «التقرير السنوي ١٩٩٤»، الكويت، بدون تاريخ.

٩ ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «كتيب»، الكويت، بدون تاريخ.

١٠ ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد والإحصاء

الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦-١٩٨٧»، الكويت، ١٩٨٨ .
١١ ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد والإحصاء الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٨-١٩٨٩»، الكويت، ١٩٩٠ .
١٢ ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد والإحصاء الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩١-١٩٩٢»، الكويت، ١٩٩٣ .
١٣ ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مراقبة الاقتصاد والإحصاء الزراعي، «النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٢-١٩٩٣»، الكويت، ١٩٩٤ .
١٤ ـ بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٠-١٩٩١»، الدائرة الاقتصادية، مؤسسة فهد المرزوق، الكويت، ١٩٩٣ .
١٥ ـ بنك الكويت الصناعي، «التقرير السنوي ١٩٩٢»، الدائرة الاقتصادية، مؤسسة فهد المرزوق، الكويت، ١٩٩٣ .
١٦ ـ بنك الكويت المركزي، «التقرير الاقتصادي، ١٩٩٠-١٩٩٢»، مطبعة بنك الكويت المركزي .
١٧ ـ بنك الكويت المركزي، «النشرة الإحصائية الفصلية، يوليو ـ سبتمبر ١٩٩٥»، المجلد ٢١، العدد (٣)، الكويت، ١٩٩٥ .
١٨ ـ د. جعفر عباس حاجي، «بعض الملامح والخصائص العامة للاقتصاد الكويتي»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٦ .
١٩ ـ د. جعفر عباس حاجي، «آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت»، مؤسسة عيسى حسين اليوسفي، الكويت، ١٩٩٣ .
٢٠ ـ د. حسين طه الفقير، «الاقتصاد الكويتي والأصول العربية قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير رؤية تخطيطية»، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٢ .
٢١ ـ سعيد الكيلاني، «أسرار الغزو العراقي»، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩٠ .
٢٢ ـ سليمان عبدالله العنيزي، «العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت في تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية»،

مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٣ .
٢٣ ـ د. سهام الفريح، «آراء وتوجهات في القضايا الكويتية بعد الأزمة»، مركز الدراسات والبحوث، لندن، ١٩٩٢ .
٢٤ ـ د. صادق محمد البسام، د. جعفر عباس حاجي، «آثار الغزو العراقي على خطط التنمية الاقتصادية لدولة الكويت»، جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية .
٢٥ ـ عامر التميمي وآخرون، «الغزو العراقي للكويت. المقدمات ـ الواقع وردود الفعل ـ التداعيات»، ضمن الندوة البحثية، عالم المعرفة، عدد خاص رقم (١٩٥)، الكويت، مارس ١٩٩٥ .
٢٦ ـ د. عباس المجرن، «مستقبل الصناعة التحويلية في الكويت في ضوء اقتصادياتها قبل الكارثة وبعدها»، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين ٣-٥ مايو ١٩٩٣، الكويت .
٢٧ ـ د. عباس المجرن، «دراسة ميدانية مقارنة لعدد من المؤشرات الاقتصادية في قطاع الصناعة التحويلية الكويتية بعد عامين من كارثة أغسطس»، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد (٧١)، الكويت، أكتوبر ١٩٩٣ .
٢٨ ـ عبدالأمير الأنباري، «رسالة تضم ما لدى العراق من المسكوكات الذهبية القياسية والأوراق النقدية والمسكوكات الأخرى العائدة للكويت»، الأمم المتحدة. مجلس الأمن، في ٢١ مارس ١٩٩١ .
٢٩ ـ عبدالله خالد الحاتم، «من هنا بدأت الكويت»، مطابع دار القبس، الكويت، بدون تاريخ .
٣٠ ـ د. عبدالهادي العوضي، «بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي، دبي ١١-١٦ فبراير ١٩٨٧»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٨ .
٣١ ـ عزالدين صلاح جرادة، «يسألونك عن الكويت»، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٢ .

٣٢ـ د. غانم سلطان، د. فتحي فياض، «الجغرافية الاقتصادية للكويت»، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية، ١٩٩٤.

٣٣ـ د. غانم سلطان، «جوانب من شخصية الكويت»، دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي»، مؤسسة علي الصباح للنشر، الكويت، ١٩٩٠.

٣٤ـ د. غانم سلطان، «الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة»، الطبعة الأولى، شركة مطابع الوزان العالمية، الكويت، ١٩٩٤.

٣٥ـ د. غانم سلطان، «الملاحة البحرية وأهميتها للكويت قديما وحديثا»، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٨٨.

٣٦ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٣٠١، الكويت، ١٩٩١.

٣٧ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٣٠٠، الكويت، ١٩٩١.

٣٨ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٣٠٥، الكويت، ١٩٩١.

٣٩ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت، «الاقتصادي الكويتي»، العدد ٣٠٤، الكويت، ١٩٩١.

٤٠ـ د. فتحي عبدالله فياض، «التحليل الإحصائي للبيانات الجغرافية»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١.

٤١ـ فؤاد ملا حسين، «أجهزة التخطيط في الأقطار العربية»، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب للنشر، الكويت، بدون تاريخ.

٤٢ـ د. محمد إبراهيم رابوي، «أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة «التعاون»، العدد (٣٠)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، يونيو ١٩٩٣.

٤٣ـ محمد العباس، «من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم»، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلان العربي، القاهرة، ١٩٩١.

٤٤ـ وزارة الإعلام، «الكويت حقائق وأرقام»، الإصدار الخامس، الإعلام

الخارجي، إدارة المطبوعات الإعلامية، بدون تاريخ.
٤٥ ـ وزارة الإعلام، «الكتاب السنوي ١٩٩١»، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٩٢.
٤٦ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «المفكرة الإحصائية ١٩٩٣»، العدد رقم (١٦)، الكويت، ١٩٩٣.
٤٧ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «المفكرة الإحصائية ١٩٩٤»، العدد رقم (١٧)، الكويت، ١٩٩٤.
٤٨ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «المفكرة الإحصائية ١٩٩٥»، العدد رقم (١٨)، الكويت، ١٩٩٥.
٤٩ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «المجموعة الإحصائية ١٩٩٤»، العدد رقم (٣١)، الكويت، ١٩٩٥.
٥٠ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، «تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، والخسائر غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي»، الكويت يناير ١٩٩٣، جداول (١-١)، (١-٢)، (١-٤)، (١-٥)، (٢-١)، (٢-٢)، (٢-٣)، (٢-٤).
٥١ ـ د. يوسف الإبراهيم. وآخرون « الاقتصادات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت الآثار والسياسات، والتعاون الاقتصادي العربي»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر ١٩٩٢.

٢ ـ المراجع باللغة الإنجليزية

1 - Abdulla Toukan,(Humanity at war: The Environmental Price), PSR Quarterly, December 1991, Volume 1, Number 4.

2 - Alison Semple, (Caught in The Middle), No 192, Middle East. Magazine, (October 1990).

3 - Arab League, (Unified Arab Economic Report), 1991.

4 - Bank of Lebanon, (Annual Report), 1991.

5 - Central Bank of Jordan, (Annual Report 1990).

6 - Central Bank of Jordan, (Monthly Statistical Bulletin), August, 1991.

7 - ESCWA, (The Gulf Crisis: Developments in the International Oil Market and their Impact on the ESWA Region.

8 - ESCWA, (The Impact of the Gulf Crisis on the Economy of Lebanon). Jannuary 1991, Amman.

9 - ESCWA, (the Impact of the Gulf Crisis on the Jordanian Economy), Amman, 1990.

10 - ESCWA, (Egypt: A country Profile in the wake of the Gulf Crisis), Amman.

11 - ESCWA, (Impact of the Gulf Crisis on the Syrian Economy), Amman, February 1991. not Published.

12 - International Labour Qrganization, (Ministrial Meeting on Migrant Workers Affected by the Gulf Crisis), Geneve, 19 November 1990.

13 - International Monetary Fund, (Jordan - Recent Economic Developments), Washington. D.C. (SM83/220).

14 - International Monetary Fund, (International Financial Statistics). November 1991.

15 - International Petroleum Encyclopedia, 1993.

16 - Keesing's Record of World Events, 1991, Vol - 37.

17 - Marwan Iskandar, (The Impact of the Gulf Crisis on Lebanese Employment and Technical Assistance programmes), Beirut, 16 July 1991.

18 - Nazem Abdalla, (Impact of the Gulf Crisis on Developing Countries), New York, June 1991.

19 - N-M-Ladki, (Impact of the Gulf Crisis on Manpower In Lebanon),

1990.

20 - Public Authority for Assessment of Compensation for Damages Resulting from the Iraqi Aggression (Damage assessment Study), Kuwait, 1993.

21 - The Economist Intelligence Unit, (Kuwait, Country Report). No 1, 1991.

22 - United Nations, Economic And Social Council, (The Impact of the Gulf Crisis on the Economics of Western Asia), 24 December, 1992.

23 - United Nations Development Programme 1991, (impact of the Gulf Crisis on the West Bank and Gaza Strip), January, 1991, Jerusalem.

24 - United Nations Development Programme (Direct and indirect impact of the Gulf crisis on Syria). Damascus.

25 - United Nations Conference on Trade and Development, (Recent Economic Development in the Occupied Palestinian Territories). Report by the UNCTAD Secretariat, Geneva, 3 September 1990, TD/B/1266/Corr. 1.

26 - United States Department For Commerce, (Foriegn economic trends and their implications of the United states - Jordan), Washington, D.C. July 1990.

27 - World Bank. (World development report 1995).

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ ـ الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ ـ صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ ـ ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ ـ الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ ـ التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ ـ علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ ـ تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الإنجليزية (باللغة الإنجليزية)	د. نايف خرما
٨ ـ دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ ـ المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ ـ الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ ـ البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ ـ عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ ـ لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ ـ آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ ـ أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ ـ مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ ـ العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ ـ وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبويعرب المرزوقي
١٩ ـ مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ ـ نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ ـ الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح

٢٢ ـ تسع وثائق في شؤون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ ـ مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ ـ مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ ـ نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ ـ من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ ـ الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ ـ مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا	الأستاذ / سعيد زايد
٢٩ ـ واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ ـ مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الإنجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ ـ مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ ـ الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ ـ بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكلورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ ـ الإرشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ ـ اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ ـ علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الإنجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ ـ قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ ـ عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ ـ المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ ـ البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ ـ البيئة المائية في الأردن (باللغة الإنجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ ـ وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ ـ ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ ـ التوجيه والإرشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود

٤٤ ـ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي — د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
٤٥ ـ عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة — د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ ـ ضمائر الغيبة أصولها وتطورها — د. فوزي حسن الشايب
٤٧ ـ قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي — د. محمد إحسان النص
٤٨ ـ تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث — د. عبدالمالك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ ـ أضواء على مملكة سبأ — د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ ـ دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية — د. جلال الدين الغزاوي
٥١ ـ هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها — د. محمد رشيد الفيل
٥٢ ـ الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند — د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ ـ الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط — د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ ـ مدن التنمية في فلسطين المحتلة — د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ ـ الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة — د. منصور أبوخمسين
٥٦ ـ رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت — د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ ـ التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) — د. نورة الفلاح
٥٨ ـ حركة مسيلمة الحنفي — د. إحسان صدقي العمد
٥٩ ـ الجاحظ والنقد الأدبي — د. وديعة طه النجم
٦٠ ـ التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية — د. نايف نمر خرما
٦١ ـ الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م) — د. محمود عرفة محمود
٦٢ ـ تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي — د. فوزي حسن الشايب
٦٣ ـ نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت — د. ميمونة خليفة العنبي الصباح
٦٤ ـ المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة) — د. مصطفى زكي التوني

٦٥ ـ جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :	
٦٦ ـ النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبوالعدوس
٦٧ ـ النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ ـ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ ـ الإقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ ـ الحوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ ـ الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ ـ ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ ـ ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبدالغني
٧٢ ـ خبرات الكويت : توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو
الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :	
٧٣ ـ بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ ـ نهاية الأرب في شرح لامية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ ـ أفلاطون . . والمرأة	أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ ـ الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ ـ الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ ـ دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ ـ الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ ـ سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان
الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :	
٨١ ـ إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ ـ مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ ـ جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ ـ علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ ـ رحلات جلفر	د. محمد رجاء عبدالرحمن الدريني
٨٦ ـ آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ ـ المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ ـ النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ ـ الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ ـ الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ ـ اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ ـ الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ ـ التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبوعلام
٩٤ ـ الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعادعبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ ـ فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ ـ سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض إبراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ ـ تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ ـ شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ ـ المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ ـ رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ ـ الشعر ولغة التضاد الرؤية ـ الميدان ـ التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبدالرحمن الناصر

الحولية السادسة عشرة لعام ١٩٩٦ :

١٠٥ ـ انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠	د. جاسم محمد كرم
١٠٦ ـ الحسبة على المدن والعمران	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
١٠٧ ـ أهمية تعلم اللغة العربية	أ. د. عبده محمد بدوي
١٠٨ ـ الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية	د. بشير صالح الرشيدي
١٠٩ ـ الهوية الإقليمية للبحرين	د. محمد أحمد حسن عبدالله
١١٠ ـ سيكولوجيا التطرف والإرهاب	د. عزت سيد إسماعيل
١١١ ـ رؤية أبي العلاء المعري في الشعر	د. أحمد سامي الشيتوي
١١٢ ـ النظريات الإعلامية المعيارية	د. عثمان محمد الأخضر العربي

الحولية السابعة عشرة لعام ١٩٩٧ :

١١٣ ـ الجذور التاريخية للأسرة الأموية	د. إحسان صدقي العمد
١١٤ ـ الأطعمة والأشربة في عصر الرسول (ﷺ)	د. محمد بن فارس الجميل
١١٥ ـ النون في اللغة العربية دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم	د. مصطفى زكي التوني
١١٦ ـ المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة	د. عبداللطيف محمد خليفة
١١٧ ـ بطولة ابن القارح في رسالة الغفران	د. مرسل فالح العجمي
١١٨ ـ قياس الحرج الموقفي لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين	د. بدر حمد الأنصاري
١١٩ ـ تجارة السلاح في مستعمرة سيراليون	أ. د. تمام همام تمام
١٢٠ ـ أمين الريحاني فجر صلته بالخارجية الأمريكية ورحلته العربية وغاياتها	د. محمد ثنيان الثنيان

الحولية الثامنة عشرة لعام ١٩٩٨ :

١٢١ ـ اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة	د. نضال حميد الموسوي
١٢٢ ـ منح رب البرية في فتح رودس الأبية	د. فيصل عبدالله الكندري
١٢٣ ـ آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي	د. فاطمة راشد الراجحي
١٢٤ ـ مسرح الطفل وأثره في تكوين القيم والاتجاهات	د. محمد مبارك الصوري
١٢٥ ـ تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	د. خالد أحمد مجرن الشلال
١٢٦ ـ مؤيد الدين ياغي سيان	د. جمال محمد الزنكي
١٢٧ ـ الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية	د. عدنان عبدالكريم الشطي

١٢٨ ـ النظم السياسية والاجتماعية بالهند في عهد بني تغلق (٧٢١ ـ ٨١٦هـ/ ١٣٢١ ـ ١٤١٤م) — أ. د. محمود عرفة محمود

الحولية التاسعة عشرة لعام ١٩٩٨ :

١٢٩ ـ تقويض الحداثة : دراسة في تناص الأوديسة مع رواية (البحر، البحر) لآيرس مرودوخ (باللغة الإنجليزية) — د. زهرة أحمد حسين

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القارىء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة : ـ

ـ عمر القارىء : - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـفـة : .....

العنـــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

المقـــر :

جامعة الكويت ـ الشويخ

مبنى مجلس النشر العلمي

هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥

٤٨٣٣٢١٥

بـدالـة : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦

٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧

فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥

مـجلة علمـية فـصلية مـحكمـة تصـدر أربعة أعـداد في السنة ، بالإضـافـة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . . . الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .

ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .

د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكـويت : ٣ د .ك للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ب ـ الدول العربية : ٤ د .ك . للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :

ص .ب . : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية ـ أكاديمية ـ فصلية ـ محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 1983

الاشتراكات

الكويت: 3دنانير للأفراد ـ ديناران للطلاب ـ 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد ـ 15ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية ـ ندوات
مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126

هاتف: 4815453 ـ 4817689 ـ فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة فصلية تعنى بنشر البحوث التربوية المحكمة

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

في الكويت:	في الدول العربية:	في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

ص.ب ٢٤٠٩ الصفاة الرمز البريدي 71955 الكويت

هاتف: مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ (٤٤٠٩ - ٤٤٠٢) فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

فصلية - أكاديمية - محكمة

تُعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة - الاقتصاد - الاجتماع
علم النفس - الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

رئيس التحرير
شفيق ناظم الغبرا

مديرة التحرير
منيرة عبدالله العتيقي

مراجعات الكتب
كامل الفراج

تفتح ابوابها امام

- أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب في الإسهام بطرح ومعالجة قضايا مجتمعاتهم.
- التفاعل الحي مع القارىء المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصول المجلة في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنويا داخل الكويت، ويضاف اليها دينار واحد في الدول العربية..

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ ديناراً في السنة، ٢٥ ديناراً لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

افراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولازاً في السنة، ١١٠ دولارات لسنتين.

وتدفع اشتراكات الافراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

توجة جميع المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٠٠٩٦٥/٤٨٣٦٠٢٦

مجلة الحقوق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ. د. حسني إبراهيم حمدي

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث - مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية - الحالات الإدارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد ٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
برقية: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٣ داخلي

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

إنشاء المركز:

أنشيء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية كأحد مراكز البحوث والدراسات المتخصصة التي تعمل تحت مظلة جامعة الكويت ـ ومقره الرئيسي بجامعة الكويت ـ في ٢٩ فبراير ١٩٩٤م بقرار من وزير التربية والتعليم العالي والرئيس الأعلى للجامعة .

أهداف المركز:

- إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية وإجراء البحوث والدراسات المسحية التي تستهدف التعرف على معطيات البيئة ومواردها .
- متابعة قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة .
- رصد مشكلات التحول الاجتماعي والثقافي المتسارع الذي تشهده المنطقة الخليجية في توجهاتها الإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية .
- متابعة الأحداث الجارية بالتقصي والتحليل العلمي الدقيق .
- جمع الوثائق التاريخية والحديثة وكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنطقة الخليجية وبناء قاعدة راسخة للمعلومات تعين الدارسين والباحثين .
- التوسع في النشر العلمي بمختلف صوره للبحوث والدراسات الخليجية والاهتمام بالترجمة .
- تحفيز الاهتمام بالدراسات الخليجية بتقديم المنح الدراسية وإقامة المسابقات والإعلان عن الجوائز .

سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية:

يعنى بالوثائق واليوميات وهو رصد للأحداث الجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية وتجميع الوثائق ذات الأهمية الخاصة بالوقائع والأحداث الجارية في هذه المنطقة ووضع القارىء المتابع لأحداث المنطقة أمام تصور شامل . يصدر كل ثلاثة أشهر .

من أهم أعمال المركز:

١ ـ مشاريع الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضايا الخليج المختلفة وعلى وجه الخصوص الحيوية والهامة .
٢ ـ المؤتمرات والندوات لخدمة قضايا الخليج ودوله .
٣ ـ حلقات نقاشية دورية بالموضوعات المتعلقة بقضايا دول مجلس التعاون الخليجي .
٤ ـ إصدارات خاصة بالدراسات التي تعنى بشئون الخليج وقضاياه الهامة .

إصدارات المركز:

- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليج (وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك) الفترة من ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ (في مجلدين) .
- وقائع المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت ـ الكويت ٢ ـ ٦ أبريل ١٩٩٤ في ثلاثة مجلدات .
- الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ـ ١٩٩٦ .
- رحلة مرتضى بن علوان من دمشق إلى الأماكن المقدسة والأحساء والكويت والعراق ١١٢٠ ـ ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م ـ ١٩٩٧ .

المراسلات

جميع المراسلات باسم مديرة المركز
أ . د . ميمونة خليفة العذبي الصباح
ص . ب ١٧٠٧٣ الخالدية ـ الكويت
الرمز البريدي (٧٢٤٥١)
هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ ـ ٤٨١٦٨٠٧ ـ ٤٨١٦٨٢٤

الاشتراكات

١ ـ داخل الكويت : الأفراد . . . ٢ د . ك .
المؤسسات . . . . ١٢ د . ك .
٢ ـ الدول العربية : الأفراد . . . ٥ ، ٢ د . ك .
المؤسسات . . . ١٢ د . ك .
٣ ـ الدول الأجنبية : الأفراد . . . ١٢ دولارا
المؤسسات . . . . . ٦٠ دولارا

The Economic Impact of the Iraqi Invasion of Kuwait

An Analytic Surveying Study

Abstract

This study deals with the impact of the Iraqi invasion and occupation of Kuwait on all sectors of economy. It shows the great loss and decline of production rates and local input in the sectors of agriculture, live stock, sea resources, industry, oil and natural gas, commerce, transportation, tele-communication, electricity and water, construction, financial services and real estate as well as personal and social services. The study shows that the most affected sectors were; oil, commerce and industry. There have been significant efforts by the government towards restoring the economic sectors by the end of Kuwait liberation in February 1991.

Dr. Fathi Abdullah Othman Fayadh

- Ph.D. in Human Geography

- Assistant Professor at Social Studies Department - Faculty of Basic Education - Kuwait., from 01/10/1989 up to this date.

- Member of Kuwait Geographical Society.

Publications:

Books

- "Principles of geographical statistics" in Bani Ghazi- 1983

- "Statistical analysis of geographical data" Dar Al-FikrAl Arabi - Cairo - 1992

- "Kuwait Geography - A study of physical conditions and population" - Academic Knowledge House - Alexandria 1993, in collaboration with others.

- "Kuwait Economic Geography" Academic Knowedge House - Alexandria 1994, in collaboration with others.

- "Kuwait and Development" for the Public Authority for Applied Education and Training - in collaboration with others - 1995.

Research papers

- "Age and sex structure of Libyan population 1954-1973", Faculty of Arts and Education Magazine, Kar Yonus University, 11th Edition 1982.

- "Marine Boundaries", Faculty of Arts and Education Magazine, Kar Yonus University, 12th Edition 1983.

Dr. Ghanem Sultan Aman.

- Ph.D. in Human Geography (1986).
- Staff member in the Department of College of Basic Education, from 1996 on.
- Member of Kuwait Geographical Society Board.

Publications:

Books more than 11, Among them are :-
- The Importance of Marine Navigation to Kuwait (1988).
- World's Islands (1988).
- The Geography of Arab World (1988).
- The Geography of Kuwait (1992).
- The Economic Geography of Kuwait (1993).
- The Iraqi Invasion to Kuwait, a concise reading in the crisis.

Research papers:-
- The Geographical Dimension of Iraqi Invasion to Kuwait, Journal of the Gulf and Arab Peninsula Studie Kuwait University (1997).
- Terrorism, Geographical View, Journal of the Faculty of Arts, Al-Mansoura University (1997).

The Economic Impact of the Iraqi Invasion of Kuwait

An Analytic Surveying Study

Dr. Ghanem. S. Sultan
Dr. Fathi. A. Fayadh
Social Studies Department - Faculty or Basic Education

Annals of the Faculty of Arts Volume XVIIII 1998

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Souwaif

Prof. Mahmoud A'oudah

Editorial board

Dr. Abdullah Al-Omar

(Chairman)

Prof. M. Rajab Al-Najjar

Prof. Mustafa Torki

Assist. Prof. Fatma Al Abdul Razaq

Dr. Munira Al - Tammar

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVIIII, 1998

ANNALS
OF THE FACULTY OF ARTS
Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

The Economic Impact of the Iraqi Invasion of Kuwait

An Analytic Surveying Study

Dr. Ghanem Sultan
Dr. Fathi Abdullah Fayadh
Social Studies Department - Faculty of Basic Education

Volume XVIIII 1418 - 1419
Monograph 130 1998 - 1999